المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم اللغة والنحو والصرف

الأدلة النحوية الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تخصص اللغة والنحو والصرف

إعداد الطالب

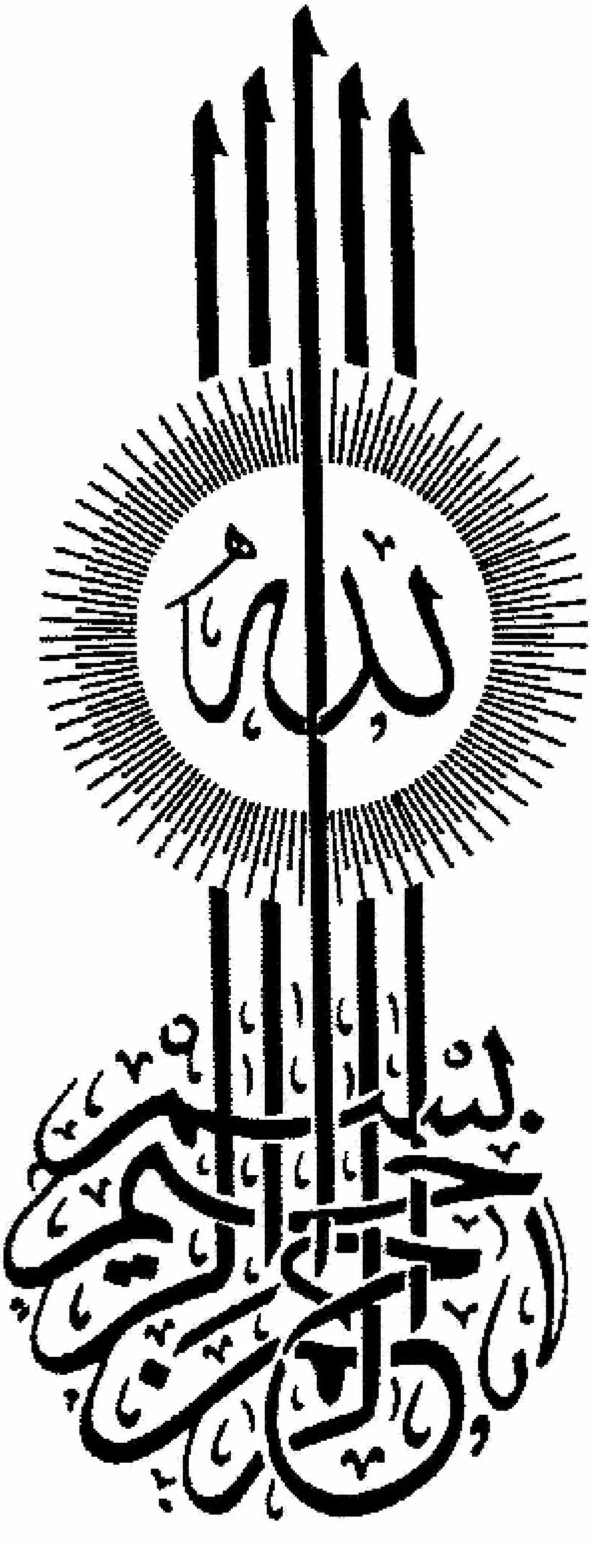
حسن بن محمد حسن مفرق

الرقم الجامعي (٤٢٦٨٠٢١٩)

إشـــــراف

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

عنوانه : الأدلة النحوية الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي .

الباحث : حسن محمد حسن مفرق .

الدرجة : ماجستير .

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على استعمال ابن عصفور للأدلة النحوية الإجمالية وتوظيفه لها ، أوردها والاعتراض عليها .

وقد جاءت هذه الأدلة في ثلاثة فصول قدمت لها بتمهيد شمل مطلبين :

المطلب الأول : في التعريف بالزجاجي ، تحدثت فيه عن نسبه ، ومولده ، وطلبه للعلم ، وثقافته ، ومذهبه في النحو ، ووفاته ، ومصنفاته ، كما تحدثت عن كتابه الجمل وأهميته .

المطلب الثاني : عرفت فيه بابن عصفور ، فذكرت نسبه ، ومولده ، وطلبه للعلم ، وثقافته ، ونشاطه العلمي ، ومذهبه في النحو ، ووفاته ، وتآليفه ، كما تحدثت عن شرحه الكبير على جمل الزجاجي وبينت أهميته .

وخصصت الفصل الأول لدليل السماع ، بينت فيه مفهومه ، وحجيته ، ومصادره ، ثم بينت منهج ابن عصفور في الاستدلال به وطريقة استعماله للأدلة السماعية – من قرآن وحديث وكلام للعرب – توظيفًا أوردًا واعتراضًا . كما بينت موقفه من الضرورة الشعرية وتعدد الرواية .

وخصصت الفصل الثاني لدليل القياس فبيَّنت فيه مفهومه ، وحجيته ، ومراحل تطوره، وأركانه ، وأنواعه . ثم تحدثت عن موقف ابن عصفور من هذا الدليل ، ودرجات المسموع المقيس عليه عنده ، وأقسام القياس باعتبار الجامع ، ثم تحدثت عن العلة عند ابن عصفور وأنواع العلل الأول التي كثر دورانها في شرحه .

أما الفصل الثالث فخصصته لدليلي الإجماع والاستصحاب تحدثت أولاً عن الإجماع فبينت مفهومه وحجيته ، وأنواعه ، ثم ذكرت موقف ابن عصفور من هذا الدليل .

بعد ذلك تحدثت عن دليل استصحاب الحال وبيَّنت موقف ابن عصفور منه .

Abstract

Title : Total syntactic proofs in bin Osfoor's Al Kbeer Explanation on Al – Zaggagi Statements .

Graduator : Hassan Mohammed Hassan Mefrak.

Degree : Master .

Objective : To Focus on Bin Osfoors Use of Total syntactic proofs and his recruitment, or Rejection and ref. use . there proofs came in three chapters proceeded in preface with two themes .

First theme : in al Zaggagi definition, in which I talked about his ancestor, birth, education, culture, his creed in syntax, death, his volumes as I talked about his book (statements) and it's importance .

Second theme : In which I mentioned Bin Osfoor's, ancestor birth, education, culture, scientific activity, his syntactic creed death, volumes . As I talked about great exploitation or Al Zaggagi Statements, and it's importance .

Chapter one : In which I discussed Tradition concept, It's meaning , it's demonstration , It's sources , Then I explained bin Osfoor's methodology in proofing and use of traditional proofs – In Quran and Hadith and Arabs' speech I explained His Situation for poetic necessity and multi Novel .

Chapter Two : The analogical proof in which I discussed it's definition, evidence, it's development stages , it's pillars and kinds. Then I talked about bin Osfoor's situation toward this proof m his measured tradition , the analogy kinds taking Al jamea in his consideration , then talked about bin Osfoor's reasons and their first kinds that lot mentioned in his explanation.

Chapter three : for the agreement proofs , in which I talked about it's definition , kinds and bin Osfoor's situation toward it .

Finally, I talked about acumination and adverb proof and bin Osfoor's situation .

(Peace be upon our prophet Muhammad , His relatives , followers and companions)

المقدمة

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحابته ومن والاه ، وبعد :

فقد كان أبو القاسم الزجّاجيّ شديد الولع بالعلم ، أكثر من الأخذ عن علماء عصره ، وكانت ثقافته نموذجًا من ثقافة العلماء في القرن الرابع ؛ ذلك القرن الذي حفل بنتاج خصب للعقلية الإسلامية ، وقد ألّف في علومٍ شتى ، ومن أهم مؤلفاته : كتاب الجُمَل الذي صنّفه الزجّاجيّ بمكة ، وطار ذكره بين الناس حتى ازدحم العلماء على شرحه والتعليق عليه ، وحتى وُضِع له في المغرب مئة وعشرون شرحًا ، ومن أهم شروحه : شرح ابن عصفور الكبير عليه .

وقد عزمت على دراسة الأدلة النحوية الإجمالية في هذا الشرح ، فأردت أن أبحث كيفيةّ استعمال ابن عصفور للدليل النحوي وتوظيفه له في تقرير قاعدة أو ترجيح رأي نحوي على آخر ، أو حتى ردِّه والاعتراض على الاستدلال به ، وهو في كلّ ذلك متبّع لنحاة البصرة وطريقتهم في معالجة الأدلة التي تخالف ما قرروه من قواعد على ضوء الأعم الأغلب من السماع المحتجّ به ، وهو ما توفر فيه شرطا الاعتداد به والكفاية .

وقد اخترت هذا الموضوع نظرًا لأهمية الأدلة النحوية في تقرير القواعد وضبطها ؛ فأدلة النحو هي الركن الركين في علم النحو ، واخترت شرح ابن عصفور ليكون موضع الدراسة ، نظرًا لأهميته وشموله لأكثر أبواب النحو ، وكونه من أهم مصنّفات المدرسة الأندلسية التي تأخّرت عنايتها بالنحو البصري ، فقد اهتمّت أولاً بالنحو الكوفي ، وقد كان شرح ابن عصفور الكبير مثالاً على هذا الاهتمام بالنحو البصري ، فكثيرًا ما يقرُّ ببصريته ، ويردّ الأدلة الكوفية والبغدادية أو يؤولها لتوافق الرأي البصري .

من الدراسات السابقة شروح جمل الزجاجي – دراسة نحوية مقارنة ، خالد سعيد شعبان – إشراف / أ.د. أحمد الليثي وأ.د. أحمد كشك – رسالة دكتوراه – ٢٠٠٨ م . ولم يتعرض فيها الباحث للأصول النحوية .

ودراسة بعنوان : « الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية » . وهي رسالة دكتوراه مقدّمة إلى كلية اللغة العربيّة بالزقازيق أعدّها : عبد العزيز الحدّاد لكنّها لم تتعرّض لمنهج ابن عصفور في التعامل مع الأدلة النحوية ، وطريقة توظيفه لها أو الاعتراض عليها .

وقد كانت طريقتي في الدراسة حصر جميع الأدلة النحوية التي أوردها ابن عصفور في شرحه ، ثم تناولت طريقة استعماله لهذه الأدلة ، فهو حينًا يقرِّر بها حكمًا نحويًا ويدعِّم رأيًا ، وحينًا آخر يقوم بالاعتراض على الاستدلال بالدليل ويخرِّجه على وجه نحوي آخر بطرقٍ عدة تطرقت لها في الدراسة .

وقد اعتمدت في البحث على مراجع ومصادر في النحو وأصوله قديمة وحديثة ، بالإضافة إلى المصنفّات الحديثية والأدبية لتخريج الشواهد ، كما استفدت من بعض الدوريات والرسائل الجامعية التي أثبتها في فهرس المصادر والمراجع .

وقد واجهتني بعض الصعوبات في بحثي كان أهمّها الظروف التي تعرّض لها المشرف السابق على البحثحيث تعذّر عليّ التواصل معه لكنّ تلك الصعوبات ذُلِّلَت بعون الله ، ثم بتعيين الدكتور سليمان العايد مشرفًا لي على هذا العمل .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتتلوها الخاتمة ثم الفهارس الفنية .

التمهيد : ويشمل قسمين :

القسم الأول : كتبت فيه نبذة عن الزجّاجي نسبه ، ومولده ، وطلبه للعلم ، وتصدره للتدريس ، ومذهبه في النحو ، ووفاته ، ومصنفّاته ، ثم ذكرت كتابه « الجمل » ، وقيمته ، وشروحه ، والحواشي عليه ، ومنهج الزجّاجي في تأليف هذا الكتاب .

القسم الثاني : ذكرت فيه ترجمة موجزة عن ابن عصفور نسبه ، ومولده ، وطلبه للعلم ، وتصدره للتدريس ، ومذهبه في النحو ، ووفاته ، ومصنّفاته ، ثم

تحدّثت عن شرحه الكبير على جمل الزجاجي ، وبيّنت أهميته ، ومنهج ابن عصفور في تأليفه .

الفصل الأول : السماع .

المبحث الأول :مقدمة في السماع مفهومه ، وحجيّته ، ومصادره من القرآن والحديث وكلام العرب الشعري والنثري .

المبحث الثاني :تناولت فيه السماع عند ابن عصفور ومصادره كما بيّنت منهجه في التعامل مع الأدلة السماعية .

الفصل الثاني : القياس .

المبحث الأول مقدمة في القياس مفهومه ، وحجّيتّه ، ومراحل تطوره ، وأركانه ، وأنواعه .

المبحث الثاني : القياس عند ابن عصفور ، ودرجات المسموع المقيس عليه عنده ، وأقسامه باعتبار الجامع ، والعلة عند ابن عصفور .

الفصل الثالث : الإجماع واستصحاب الحال .

المبحث الأولمقدمة في الإجماع مفهومه وحجّيّته ، وأنواعه ، ودليل الإجماع عند ابن عصفور .

المبحث الثاني : مقدمة في استصحاب الحال ، ودليل الاستصحاب عند ابن عصفور .

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجّه بالشكر الجزيل لسعادة المشرف على هذا البحث الأستاذ الدكتور /سليمان العايد الذي شملني برعايته وأسدى إليّ نصائحه وتوجيهاته ، ولم يدّخر في ذلك وقتًا ولا جهدًا ، فله مني عظيم الشكر ، ومن الله جزيل الجزاء .

وأقدم شكري للّجنة الموقرة التي تفضلت بمناقشة هذا العمل وتقويمه .

وأقدم شكري البالغ للأستاذ الدكتور /عيّاد الثبيتي الذي اقترح عليّ الكتاب موضع الدراسة ، ثم لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته .

وكلّ العرفان أقدّمه لوالديّ الكريمين اللذَين كانت دعواتهما ملهمًا لي ، وحافزًا على إتمام هذا العمل .

كما أُقدِّم شكري وعرفاني لزوجتي التي تحمّلت عناء انشغالي ، وكانت لي نِعْمَ المُعِين طوال فتره إعداد هذا البحث .

وأُقَدِّم شكري وتقديري لأخي مفلح القحطاني على اهتمامه ودعمه المعنويّ المتواصل .

وأخيرًا ، أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل ، وأن يجبر التقصير ، ويعفو عن الزلل ، إنه وليّ ذلك والقادر عليه .

التمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

أولا نبذة عن الزجاجي وكتابه

١ - التعريف بالزّجاجي :

نسبه :

هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي البغدادي داراً ونشأة ، النهاوندي أصلاً ومولداً[١] .

طلبه للعلم :

كان الزجاجي نهماً للعلم ، وقد أكثر من الأخذ عن علماء عصره ، إلا أن غالب تلمذته كان على يد شيخه أبي إسحاق الزجاج الذي لازمه حتى نسب إليه[٢] .

ومن شيوخه الذين أخذ عنهم : أبو جعفر بن الطبري ، وعلي أبو الحسن ابن كيسان ، وأبو بكر بن السرّاج ، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش ، وأبو بكر محمد بن قاسم الأنباري ، وأبو موسى الحامض ، ومحمد بن العبّاس اليزيدي ، وابن دريد ، وابن شقير ، وابن الخياط وغيرهم[٣] .

---

(١) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لابن خلكان ٣ / ١٣٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١١٩ .

(٣) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي اليماني ص ١٨٠ ، ومقدمة الإيضاح في علل النحو لمازن المبارك ص ٢ .

تصدره للتدرس وثقافته :

كان – رحمه الله -إماماً في علم النحو ، وسكن دمشق ، وانتفع الناس به[(١)] ، فتخرج على يديه عددٌ من التلاميذ أكثرهم دمشقيون .

وكانت ثقافته موضع احترام القوم في عصره ؛ فقد أثنوا عليه وعوّلوا على تصانيفه ، حتى ظهر الفارسي وابن جني فأخملاه[(٢)] .

مذهبه في النحو :

يصنّف الزجاجي ممن جاءوا على أعقاب ابن السراج والزجّاج ، ممن جمعتهم حلقات العلم في مساجد بغداد وقصورها ، فبسطوا المذهبين ، وأخذوا من كلّ بطرف مع تفاوت في مقدار ما يأخذون .

وقد أخذ الزجاجي عن علماء بصريين وعلماء كوفيين ، وأخذ عن آخرين ممن جمعوا بين المذهبين[(٣)] .

وإن صنّف الزجاجي من البغداديين ، فقد كان بعامة متبعًا للمذهب البصري ، ومع ذلك تراه يستعير من الكوفيين بعض مصطلحاتهم ، فمثلاً تراه يسمي نائب الفاعل باسم ما لم يسم فاعله ، ويسمي الصفة النعت ، والشركة عطف النسق[(٤)] .

(١) وفيات الأعيان ٣ / ١٣٦ .

(٢) مقدمة الإيضاح في علل النحو ص ٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٢ ، ٣ .

(٤) المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ٢٥٤ .

وفاته :

اختلف في سنة وفاته وفي مكانها ، فأما زمن الوفاة فقيل في رجب سنة سبع وثلاثين ، وقيل تسع وثلاثين وثلثمائة ، وقيل في شهر رمضان سنة أربعين . أما مكان الوفاة فقيل بدمشق ، وقيل بطبرية .

ورجح ابن خلكان أن وفاته كانت بدمشق سنة سبع وثلاثين وثلثمائة للهجرة[1] .

مصنفاته :

كانت تآليفه – رحمه الله – شاملة للنحو والصرف واللغة والهجاء والمعاني والعروض والأدب ولم تصلنا كلها[2] .

ومن مؤلفاته : الجمل في النحو ، وشرح خطبة أدب الكاتب ، وشرح أسماء الله الحسنى ، والأمالي ، والإيضاح في علل النحو ، ومختصر الزاهر ، واللامات ، والمخترع في القوافي ، والهجاء وغيرها[3] .

ولأنه من أصحاب المدرسة البغدادية ؛ فقد كان يحيط بآراء المدرستين ، ويأخذ منها ، إلا أنه مضى في آرائه النحوية وتصانيفه بإزاء كثير من الآراء والمصطلحات البصرية ، مختاراً لنفسه ما يقابلها عند الكوفيين وكثيراً ما نفذ إلى آراء جديدة[4] .

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ١٣٦ .

(٢) مقدمة الإيضاح ص ٣ .

(٣) إشارة التعيين ص ١٨٠ ، ومقدمة الإيضاح ص ٥ – ٧ .

(٤) المدارس النحوية ص ٢٥٥ .

وسنتحدّث في ما يلي عن كتاب الجمل في النحو بشيء من التفصيل .

ب – نبذة عن كتاب الجمل في النحو :

يعدّ كتاب الجمل من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا انتفع به ، وقد صنفه بمكة – حرسها الله –فكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعًا ودعا الله تعالى أن يغفر له ، وأن ينفع به قارئه[1] .

ويقال إنه لمّا صنّف كتاب الجمل لم يضع مسألة إلا وهو على طهارة[2] .

وقد ذكر صاحب كشف الظنون أنه نافع مفيد لولا طوله بكثرة الأمثلة[3] .

ولعل هذا ما أراده صاحب الوافي بالوفيات حين قال « وللنحاة عليه مؤاخذات معروفة »[4] .

وردّ على ذلك مازن المبارك فذكر أن حكمهم عليه ليس بمصيب ، ولكنه حكم تناقلوه ولم يمحّصوه ، فالحق أن الكتاب جيد ومن تمام جودته وضوح أمثلته[5] .

وقد انتفع بكتاب الجمل خلق لا يحصون، حتى قال بعض المغاربة : أن

---

(١) وفيات الأعيان ٣ / ١٣٦ .

(٢) إشارة التعيين ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٣) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى القسطنطيني ١ / ٦٠٣ .

(٤) الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي ١٨ / ٦٧ .

(٥) مقدمة الإيضاح ص ٤ .

عندهم لهذا الكتاب مئة وعشرين شرحًا [1] .

وقد ذكر الدكتور عيّاد الثبيتي أنه تيسر له التعرّف على عدد لا بأس به من شروح الجمل وشروح أبياته ، بلغت تسعة وسبعين شرحًا ، ثم بين أن شروح جمل الزجاجي اختلطت بشروح جمل عبد القاهر الجرجاني في كشف الظنون وفي تاريخ الأدب العربي لبروكلمان [2] .

ومن شروح الجمل : شرح ابن بابشاذ ، وشرح الجمل لأبي القاسم الحسين بن الوليد المعروف بابن العريف ، وعون الجمل وهو شرح لشواهد الجمل ألفه أبو العلاء المعري، وشرح أبيات الجمل لابن سيده علي بن إسماعيل، وشرح الجمل للأعلم الشنتمري وله أيضًا شرح أبيات الجمل [3] .

ومن الحواشي عليه : تعليقة أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي النحوي [4] .

ولأن الزجاجي اختصر هذا الكتاب حتى أفرط في الإيجاز ؛ صنَّفَ ابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ) كتابه الذي سماه (إصلاح الخلل الواقع في كتاب الجمل) ؛ ليشرحه ويستدرك ما أهمله الزجاجي فيه من مسائل النحو والصرف [5] .

---

(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي الحنبلي ٢ / ٣٥٧ .

(٢) مقدمة البسيط شرح جمل الزجاجي ، د. عياد الثبيتي ١ / ٧٩ ، ٨٨ .

(٣) مقدمة كتاب الحلل في إصلاح الخلل : سعيد عبد الكريم ص ٣٧ .

(٤) كشف الظنون ١ / ٦٠٥ .

(٥) مقدمة شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، د. صاحب ١ / ٤٤ .

وكتاب الجمل يتميز بمنهجه الذي كان له أكبر الأثر فيما لقيه الكتاب من عناية ، فقد اشتمل على عامة أبواب النحو ، وعرض بلغة ميسرّة بعيدة عن الغموض ، كما أنه يخلو من التعليلات والاحتجاجات التي لا يهم الدارس استيفاؤها والتعرف عليها[١] .

ولم يضع الزّجاجي لكتابه مقدمة يشرح فيها منهجه والأبواب التي سيتحدّث عنها ، وإنما بدأه بالبحث في الكلام وأقسامه الثلاثة ، ثم شرع في ذكر الأبواب المهمة في علم النحو كباب الإعراب والأفعال والتثنية والجمع والفاعل والمفعول به وغير ذلك ، مختتماً إياه بأبواب من الصرف ، وما يجوز للشاعر أن يستعمله في ضرورة الشعر ، وأبواب في الهجاء[٢] .

---

(١) المصدر السابق ١ / ٤٤ .

(٢) الجمل في النحو للزجّاجي ص ٢٧٠ – ٢٨٣ .

ثانيـًا : التعريف بابن عصفور وكتابه

أ – ترجمة ابن عصفور

نسبه :

هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد بن محمد بن عمر بن عبد الله بن عصفور الحضرمي ، من أهل إشبيلية[١] .

مولده ونشأته :

ولد ابن عصفور بإشبيلية عام سبعة وتسعين وخمسمائة ، وبها نشأ وتعلم ، والمصادر لم تذكر – كما بين الدكتور صاحب أبو جناح – شيئًا عن نشأته الأولى ، ولا عن أحوال أسرته ووضعها الاجتماعي والعلمي ، ولا عن مراحل تعليمه الأولى وما أخذ من علوم عصره . إلا أن ولادته في إشبيلية قد هيأت له الفرصة لتلقي علوم العصر ومعارفه المختلفة على أيدي علماء ذائعي الصيت في الأندلس وخارجها[٢] .

طلبه للعلم والثقافة :

تخرج – رحمه الله على أبي الحسن بن الدبّاج أولاً ثم على الشلوبين ثانيًا[٣] .

---

(١) إشارة التعيين ص ٢٣٦ .

(٢) مقدمة شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٠ .

(٣) إشارة التعيين ص ٢٣٦ ، وشذرات الذهب ٥ / ٣٣٠ ، ومقدمة شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٠ – ٢٥ .

أما أبو الحسن بن الدبّاج فقد كان نحوياً أديباً ومقرئاً جليلا فاضلاً ، وأما الشلوبين فقد كان إماماً في العربية ، أقرأها نحواً من ستين سنة حتى علا صيته واشتهر ذكره ، وقد لازم أبا علي الشلوبين نحواً من عشرة أعوام إلى أن ختم عليه كتاب سيبويه في نحو السبعين طالباً ، وإن كان العلامة أبو حيان يرد ذلك ويقول الذي نعرفه عنه أنه ما أكمل عليه الكتاب أصلاً [(١)] .

والحقيقة أن ابن عصفور لازمه وانتفع به ، ثم حدثت بينهما بعد ذلك منافرة فمقاطعة .

فيروي المقري أن أبا جعفر اللبلي – رحمه الله – قرأ عليه قول امرئ القيس :

حي الحمول بجانب العزل إذ لا يلائم شكلها شكلي

فقال لطلبته : ما العامل في هذا الظرف ؟ يعني (إذ) فتنازعوا القول ، فقال : حسبكم ، قرئ هذا البيت على أستاذنا أبي علي الشلوبين فسألنا هذا السؤال وكان أبو الحسن بن عصفور قد برع واستقل وجلس للتدريس ، وكان الشلوبين يغض منه فقال لنا : إذا خرجتم فاسألوا ذلك الجاهل يعني : ابن عصفور ، فلما خرجنا سرنا إليه بجمعنا ودخلنا المسجد فرأيناه قد دارت به حلقة كبيرة ، وهو يتكلم بغرائب النحو ، فلم نجسر على سؤاله لهيبته ، وانصرفنا ثم جئنا بعد على عادتنا لأبي علي فنسي حتى قرئ عليه قول النابغة :

فعد عما ترى إذ لا ارتجاع له ....

---

(١) الوافي بالوفيات ٢٢ / ١٦٥ .

فتذكر وقال ما فعلتم في سؤال ابن عصفور ، فصدقنا له الحديث فأقسم ألا يخبرنا ما العامل فيه[1] . ثم ذكر تتمة القصة .

والمراد أن الشلوبين نفس على ابن عصفور ما وصل إليه من صيت الذكر وعلو الشأن .

إذاً فقد أخذ ابن عصفور علوم العربية والقراءات عن رجلين من أجلّ شيوخ العصر[2] .

وتدل مؤلفاته على أن له مشاركة في علم المنطق ولأجل ذلك حسن إيراده فيها تقسيماً وحدوداً واستعمالاً للأدلة[3] .

وكما ذكر سابقًا فقد كانت ولادته بإشبيلية مهيئة لتلقي علوم العصر المختلفة على أيدي كبار علماء الأندلس الذين طارت شهرتهم في الآفاق[4] .

ولكنه – رحمه الله – لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغير ذلك[5] ، فلا تعلّق له بعلم القراءات ولا الفقه ولا الحديث[6] .

---

(١) نفح الطيب للمقري ٢ / ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) مقدمة شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٥ .

(٣) السابق ١ / ٢٧ .

(٤) السابق ١ / ٢٠ .

(٥) شذرات الذهب ٥ / ٣٣٠ ، وتاريخ الإسلام لشمس الدين الذهبي ٤٩ / ٢٩١ .

(٦) الوافي بالوفيات ٢٢ / ١٦٦ ، وتاريخ الإسلام ٤٩ / ٢٩١ .

نشاطه العلمي وتصدره للتدريس :

كان – رحمه الله – بقية الحاملين للواء العربية في المغرب ، وكان كثير المطالعة وقد طاف المغرب كله ، وأقام بتونس يشغل الطلبة ، وكان يملي تقاليده من صدره[١] .

وأقرأ بإشبيلية وشريش ومالقة ولورقة ومرسية[٢] . وغيرها ثم غادر ابن عصفور الأندلس وعبر البحر إلى إفريقية ، وأقام بتونس مدة يسيرة مع الأمير محمد بن الأمير صاحب تونس ، ولما انتقل الأمير محمد إلى بجاية واليًا عليها للدولة الحفصية انتقل معه ابن عصفور ، ثم عاد ابن عصفور ثانية إلى تونس ، ثم عبر البحر إلى الأندلس وقصد لورقة ، ثم رحل إلى غرب الأندلس وعبر إلى مدينة سلا وأقام بها يسيرًا ، ثم عاد إلى تونس باستدعاء الأمير أبي عبد الله المستنصر الحفصي وأقام بها حتى توفي[٣] .

وفي رحلاته كان متصدرًا للتدريس ومجالس العلم ؛ فقد انتهت إليه علوم النحو وعليه الإحالة – كما يذكر المقري – من المشرق إلى المغرب[٤] .

---

(١) إشارة التعيين ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٢) الوافي بالوفيات

(٣) مقدمة شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٩ .

(٤) نفح الطيب ٣ / ١٨٤ .

مذهبه في النحو :

له آراء كثيرة تدور في كتب النحاة ، منها ما يقف فيه مع سيبويه والبصريين ، ومنها ما يقف فيه مع الكوفيين أو البغداديين ، ومنها ما يستقل به[١] .

وفاته :

اختلفت الروايات في تحديد وفاة ابن عصفور ، إلا أنها كلها تؤكد وفاته في العقد السابع من القرن السابع الهجري ، والراجح أن وفاته كانت عام تسعة وستين وستمائة فيكون بذلك قد عمر حوالي اثنين وسبعين كما يقول الدكتور صاحب أبو جناح في مقدمة تحقيقه لشرح ابن عصفور على جمل الزجاجي .

وقد قيل في سبب وفاته إنه جلس في مجلس شراب فلم يزل يرجم بالنارنج حتى مات[٢] .

إلا أن الدكتور صاحبًا يستبعد هذه الرواية ، ويرجح رواية نقلها الزركشي عن القلجاني أن سبب وفاته أنه دخل على السلطان المستنصر الحفصي يومًا فقال السلطان مفتخرًا : لقد أصبح ملكنا الغداة عظيمًا ، فقال ابن عصفور بنا وبأمثالنا ، فوجدها السلطان في نفسه فأمر بعض رجاله حين قام الأستاذ ليخرج أن يلقوه بثيابه في الجابية ، وكان ذلك اليوم شديد البرد وأمرهم ألا

---

(١) المدارس النحوية ٣٠٦ ، ٣٠٧ .

(٢) شذرات الذهب ٥ / ٣٣٠ .

يتركوه يصعد مظهرًا اللعب معه ، فكلما أراد الصعود ردوه ، وبعد صعوده أصيب ببرد وحمة ثلاثة أيام ومات على إثرها[1] .

وقد أيّد الدكتور عيّاد الثبيتي رأي الدكتور صاحب أبي جناح في ترجيحه سنة الوفاة وسببها[2] .

تآليفه :

ألف ابن عصفور – رحمه الله – في النحو والصرف والأدب ، وقد جاوزت مؤلفاته العشرين مؤلفًا[3] تدلّ دلالة واضحة على عمق ثقافته واطلاعه في هذه الفنون .

فمن تآليفه : شرح الجمل وله عليه ثلاثة شروح ، والمقرب في النحو[4] ، والممتع في التصريف وقلما يخلو من مسائله كتاب من كتب النحو ، وكان أبو حيان لا يفارقه[5] كما أن له المفتاح ، والهلالية ، والأزهار ، وإنارة الدياجي ، ومختصر الغرة ، ومختصر المحتسب ، ومخالفة السالف والعذار . وجميع هذه أكملها .

---

(١) مقدمة شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٤ .

(٢) مجلة المورد المجلد الرابع عشر العدد الثالث ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٣) مقدمة شرح جمل الزجاجي ١ / ٣٥ .

(٤) شذرات الذهب ٥ / ٣٣٠ .

(٥) كشف الظنون ٢ / ١٥٩ .

وممّا لم يكمله : شرح المقرب ، وشرح الإيضاح ، وشرح الأشعار الستة ، وشرح الحماسة ، وشرح المتنبي ، وسرقات الشعراء ، والبديع ، وشرح الجزولية ، وانتهى فيه إلى باب العطف[1] .

وسوف نتحدث في ما يلي عن شرحه الكبير على جمل الزجاجي .

(١) إشارة التعيين ٢٣٦ .

ب – شرح الجمل الكبير لابن عصفور

يعد شرح الجمل الكبير لأبي الحسن بن عصفور الإشبيلي من أشهر مؤلفاته – إن لم يكن أشهرها – فقد نقل عنه أقرانه كابن مالك، وابن الضائع في شرحه الجمل وتعقبه كثيراً، كما نقل عنه تلميذه أبو حيان وتلاميذ أبي حيان: المرادي وابن عقيل وابن هشام، وكثير من العلماء بعدهم كالشيخ خالد الأزهري والسيوطي[1].

وقد استفاد المتأخرون من شرح الجمل لابن عصفور خاصة أبا حيان، الذي كانت له عناية بمؤلفات ابن عصفور، كما أنه يتردد اسم ابن عصفور في مؤلفات ابن هشام كالمغني والتوضيح، ومصنفات السيوطي كالهمع، والأشباه والنظائر، ومصنفات الأزهري كالتوضيح، بل حتى معاصره ابن مالك يورد آراءه في شرح التسهيل[2].

وكل هذا دليل على منزلة ابن عصفور لدى علماء النحو وأهمية مؤلفاته التي لقيت عناية العلماء والدارسين.

ولم يخالف ابن عصفور في منهجه الذي اختاره لترتيب أبواب الجمل بل نراه يعرض أبواب الكتاب ويشرحها على النسق الذي وضعها عليه الزجاجي، اللهم إلا زيادة ابن عصفور لبعض الأبواب مثل [باب عطف البيان، وفصل في شواذ النسب].

---

(١) مجلة المورد المجلد ١٤ / ٢٣٣ .

(٢) مقدمة شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٩ .

كما وحد ابن عصفور أبواب جمع التكسير وأهمل بعض الأبواب مثل [باب أبنية المصادر ، وباب اشتقاق اسم المصدر ، والمكان ، وباب أبنية الأسماء] فلم يشرحها كما أن ابن عصفور « لم يلتزم – على عادة شراح المتون – أن يورد نص كلام الزجاجي ثم يعرض له بالشرح بل هو يهمل – فيما عدا الأبواب الثلاثة الأولى نص كلام الزجاجي إهمالاً يكاد يكون تامًا ولا يورد من عباراته شيئًا إلا في معرض مخالفته له في رأي أو مسألة »[1] .

كما أنه ما أن يتجاوز الأبواب الثلاثة الأولى حتى يتخلص من عبارة الزجاجي فيبتدئ الكلام في الأبواب ابتداء وكأنك أمام كتاب مستقل وليس شرحًا من شروح الجمل[2] .

وتظهر براعة ابن عصفور في عرض المادة النحوية ؛ « فهو حريص على أن يختار لنفسه أسلوبًا يتسم بالوضوح ولغة سهلة قريبة إلى أذهان متوسطي الثقافة ، مع مقدرة على تجنب الركاكة والضعف الذي يعيب الكلام »[3] .

ويمتاز شرح ابن عصفور بعناية فائقة بالحدود وتلمسها في كل الأبواب تقريبًا مع الإفاضة في أحيان كثيرة في شرح الحد وبيان محترزاته .

---

(١) مقدمة شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٤ ، ٤٥ .

(٢) مقدمة البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ١٣٥ .

(٣) مقدمة شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٤ .

الفصل الأول

السماء

المبحث الأول

السماع ، مفهومه وحجيته

السماع عند النحاة هو المصدر الأول من مصادر الاستدلال النحوي لا يقدّم عليه غيره مع وجوده .هذا ما قرره النحاة نظريًا يقول ابن جني : «واعلم أنك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه ... »[(١)] .

وقد عبّر الأنباري عن السماع بالنقل ؛ لأن المنقول يشمل ذلك المسموع مباشرة من الأعراب ، وكذلك المنقول عن طريق الرواية عنهم[(٢)] . فيقول الأنباري عن النقل : أنه « الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة »[(٣)] وبتعريف أكثر دقة يقول السيوطي : هو « ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن ، وكلام نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولّدين نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر . فهذه ثلاثة أنواع لابدّ في كلّ منها من الثبوت »[(٤)] .

ونلاحظ في تعريف الأنباري أنّه لابدّ في المسموع أن يتصف بالفصاحة

---

(١) الخصائص لابن جني ١ / ١٢٦ .

(٢) أصول النحو : دراسة في فكر الأنباري ، محمد سالم صالح ص ١٥١ .

(٣) لمع الأدلة للأنباري ص ٨١ .

(٤) الاقتراح للسيوطي ص ٢٤ .

وصحة النقل والاطّراد . فأما الفصاحة فهي محصورة في لغة القرآن وكلام النبي ﷺ وكلام العرب النثري والشعري بالضوابط التي قرّرها النحاة .

وأمّا صحة النقل فقد عبّر عنه بالنقل الصحيح ، ثمّ قسّمه إلى قسمين :

تواتر وآحاد « فأما التواتر ، فلغة القرآن، وما تواتر من ألسنة وكلام العرب وهذا القسم دليل قطعي من أدلّة النحو يفيد العلم »[١] .

وعرّف الآحاد بأنه «ما تفرّد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر وهو دليل مأخوذ به »[٢] ثمّ ذكر أن الأكثرين على أنّه يفيد الظنّ[٣] .

ولأن الآحاد دون مرتبة المتواتر ؛ فقد اشترطوا في ناقله العدالة ولو كان واحدًا ... كذلك يقبل ما نقله أهل الأهواء إلا إن كانوا ممّن يدين بالكذب كالخطّابية من الرافضة ، وأما الفاسق فلا يقبل نقله[٤] .

أمّا بالنسبة للمرسَل وهو ما انقطع سنده ، والمجهول وهو الذي لم يعرف قائله فقد رجّح أبو البركات عدم قبولها ...[٥] .

---

(١) لمع الأدلة ص ٨١ .

(٢) السابق ص ٨٤ .

(٣) السابق .

(٤) السابق ص ٨٥ ، ٨٧ .

(٥) السابق ص ٩٠ .

والمراد من تقسيم المسموع إلى متواتر وآحاد ومرسل ومجهول؛ هو معرفة مدى سلامة اللغة المنقولة وحجيتها والترجيح بين النصوص المستدل بها عند التعارض[1] وأما وصف الأنباري لكلام العربي بأنه الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة فهذا ما يعرف بالتواتر بالنسبة للسند وبالاطّراد بالنسبة للمتن[2] .

وليس معنى هذا أنّ المسموع لا يوصف بالفصاحة إلا إذا اطّرد ؛ لأن الكثرة والاطراد ليست من القواعد بل من معايير نقد المسموع ؛ لأنهما تابعة لعملية السماع لا سابقة عليها[3] .

ونحن نلاحظ أن السيوطي لم يشترط الاطراد في الكلام المسموع ؛ لأن هذا الشرط يكون في المقيس عليه الذي هو أحد أركان القياس ، فيكون السيوطي قد تدارك ما وقع فيه الأنباري حين اشترط الاطراد في الكلام المنقول فخلط بين السماع بوصفه أصلاً مستقلاً والسماع بوصفه ركنًا من أركان القياس[4] ، والصواب أن كل ما ثبت نقله يقبل سواء أكان مطّردًا أم شاذًا كثيرًا أم قليلاً[5] وشرط الاطراد سار عليه البصريون فأهدروا كثيرًا من الشواهد وخطئوا بعض العرب في أقوالهم إذا لم تجر على القواعد ، أما الكوفيّون فأجازوا

---

(١) الأدلة الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي ، الطلحي (رسالة دكتوراه) ص ٦١ .

(٢) أصول النحو عند ابن مالك ، خالد شعبان ص ١٩ .

(٣) الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية ص ٥١ .

(٤) أصول النحو ، دراسة في فكر الأنباري ص ١٥٤ .

(٥) أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ، عصام عيد ص ٥٣ .

للناس أن يستعملوا استعمالهم ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة ، بل يجعلون هذا الشذوذ أساساً لموضع قاعدة عامّة[1] .

ويعتذر الدكتور عبد العال سالم مكرم للنحاة الذين رأوا الاطراد في المسموع شرطًا فيقول: إن الباني للقواعد يحاول دائماً أن تكون قواعده مطّردة ؛ لذا كان المنهج يحتم عليه أن يبني قواعده على الأكثر وما خالف هذه القواعد سمّي لغات، وليست هذه اللغات موضع شكّ واتهام ولكنّها خرجت عن مستوى الكثرة فلا تقام عليها قاعدة ؛ لأن من شأن القاعدة دائماً أن تحاط بالاطّراد الذي يحميها من الخلل ويحفظها من الاضطراب[2] .

والذي أراه أنّ الاطراد ليس شرطًا من شروط السماع ، ولكنه معيار للتفاضل بين المواد المسموعة ، فيقدّم المطّرد على الشاذ ، ولكن الشاذ يستشهد به في مثل موضعه ولا يقاس عليه «كما يحتجّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه »[3] .

---

(١) ضحى الإسلام ، أحمد أمين ٢ / ٢٢١ .

(٢) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، عبد العال سالم مكرم ص ٢٤٧ .

(٣) الاقتراح ص ٢٤ .

مصادر السماع

أولاً : القرآن الكريم وقراءاته

القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل وغيرهما[1] . وجميع النحاة لا يخالف في حجيّة النص القرآني الموحّد ، بل زادوا على ذلك قراءاته ، يقول أبو حيّان : « هذه القراءات كلها صحيحة ومرويّة ثابتة عن رسول الله ﷺ ، ولكل منها وجهٌ ظاهرٌ حسنٌ في العربية ، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة »[2] .

ويرى السيوطي أنّ كلّ ما قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًا[3] .

إلا أن العلماء وضعوا ضوابط للقراءة التي يحتجُّ بها ، فقرّروا أنّ كلّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحلّ إنكارها ؛ بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها ، سواءٌ كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم غيرهم من الأئمة المقبولين . ومتى

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ / ٣١٨ .

(٢) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٢ / ٢٦٥ .

(٣) الاقتراح ص ٢٤ .

اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذّة أو باطلة ، سواءً أكانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف »[1] .

إذًا فالقراءة الصحيحة يشترط فيها :

١ – موافقة العربية ولو بوجه من وجوه العربية .

٢ – موافقة الرسم العثماني .

٣ – صحة السند .

«واختلاف صحة السند هو وحده الذي يجعل القراءة باطلة أمّا ما عداه فيجعل القراءة ضعيفة أو شاذّة لكنّها عند كثير منهم تظلّ صحيحة »[2] .

والقرّاء يتشدّدون في صحة السند فليس المعوّل عندهم في صحة القراءة الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل الأثبت في الأثر والأصحّ في النقل والرواية ، والقراءة عندهم سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها[3] .

أما النحاة فيقرّون بحجيّة القراءات ؛ فنجد إمام النحاة سيبويه يصرح في كتابه بحجيتها فيقول : «إلا أنّ القراءة لا تخالف لأنّ القراءة السنّة »[4] .

---

(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١ / ٩ .

(٢) أصول النحو العربي ، محمود نحلة ص ٤٠ .

(٣) النشر ١ / ١٠ ، ١١ .

(٤) الكتاب لسيبويه ١ / ١٤٨ .

والنحاة البصريون يعتبرون القراءة سنة ، بمعنى أنها لا تخالف وإن خالفت القواعد ، لكنها لا يقام عليها ولا غيرها من الكلام المتواتر قاعدة إذا خرجت عن الأعم الأغلب .

وأما نحاة الكوفة فالقراءات مصدر هام من مصادر نحوهم ، وقد أخذوا بجميع القراءات في ما له نظير ، وأما ما ليس له نظير فبعضهم قبله وبعضهم ردّه[1] .

ويرى الأفغاني أن « المنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند ، فما خالف منها قواعدهم صحّحوا به تلك القواعد ورجّعوا النظر فيها »[2] . والصحيح أنه لابد من مراعاة المطرد في تقرير القواعد وبنائها ؛ حتى لا تتعرض للاضطراب كما حدث في نحو الكوفة ، حيث اضطروا لأن يجعلوا لكل شاهد بابًا وإن رأوه مخالفًا للأعم الأغلب .

ثانيًا : الحديث الشريف :

يعد الحديث من أدلة النحو القطعية ، والنحاة على الاحتجاج به شريطة أن يثبت بلفظه عن النبي ﷺ وذلك من النادر كما يقول السيوطي ؛ لأن أغلب الأحاديث مرويّ بالمعنى ، ولأن اللحن وقع كثيرًا في ما روي من حديث ؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع[3] .

(١) أصول النحو ، محمود نحلة ص ٤٥ .

(٢) في أصول النحو ص ٣٢ .

(٣) الاقتراح ص ٢٩ ، ٣٠ .

ردّ الدكتور تمام حسان على من قال : إن الأحاديث لا يحتجّ بها لأنها مروية بالمعنى ، فبين أن الرواية بالمعنى كانت شائعة في الكثير من الشواهد الشعرية التي اعتزّ بها النحاة ، يشهد لذلك تعدّد رواية الشاهد الواحد فلماذا تكون الرواية بالمعنى مانعًا من الاحتجاج بالنسبة للحديث دون الشعر [1] . فنقول : إن الصواب هو ما ذهب إليه النحاة ؛ لأن تعدد الرواية في الشعر مصدرها من يحتج بكلامه من العرب ، وأما تعدد رواية الحديث فمرجعها من لا يحتج بكلامه من رواة الحديث ، فالحديث لم يكن في بوادي العرب وأهلها أصحاب سليقة ، وإنما كان في الحواضر وأهلها قد فسدت ألسنتهم . فالأعرابي ولو كان من الصبيان يحتج به ولا يحتج بأبي حنيفة وابن حنبل مع جلالة قدرهما !

كما حاول أبو الطيب الفاسي نفي وقوع اللحن في الأحاديث حتى يثبت الاحتجاج بها ، فيقول « وبالجملة فالدواوين الحديثية المشهورة المتداولة من الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والتخاريج والمشيخة والتواريخ وغير ذلك على اختلاف أنواعها وتنوّع موضوعاتها لا تكاد تجد فيها تركيبًا واحدًا يحكم عليه باللحن المحض الذي يتعين فيه الخطأ ولا يكون له وجه بل وجوه من الصواب » [2] .

وما ذكره الفاسي ليس مُسَوِّغًا للاستشهاد بالأحاديث ، فالأمر مبناه ليس

---

(1) الأصول لتمام حسّان ص ١٠٧ .

(2) فيض نشر الانشراح ، لأبي الطيب الفاسي ١ / ٤٧٩ ، ٤٨٠ .

صحة الكلام ، فشعر المتنبي وأبي تمام والبحتري لا يشك فيه ، ومع ذلك لا يحتج به ، وإنما الكلام على كون الراوي يتكلم على سليقته كالأعراب .

وفي الحقيقة أن النحاة ليسوا على وتيرة واحدة في الاستشهاد بالحديث ، بل ينقسمون إلى ثلاثة أقسام : فمنهم من يمنع الاستشهاد بالحديث مطلقًا كابن الضائع وأبي حيّان .. ومنهم من يجيزه مطلقًا كابن خروف وابن مالك .. ومنهم من توسّط بين المذهبين فيجيز الاحتجاج بما ثبت أنه لفظ النبي كالشاطبي والسيوطي .

ويعدّ السهيلي أول من استشهد بالحديث وليس ابن خروف الذي شاع بين النحاة أنه أول من استشهد به[1] .

ثالثًا : كلام العرب

عدّ النحاة كلام العرب المصدر الثالث من مصادر الاحتجاج ، إلا أنه في الحقيقة المصدر الأول من حيث كميّة المادة المستشهد بها والمعتمد عليها في تقرير القواعد .

وكلام العرب هو « ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم وإن كانوا من الأطفال والمجانين والفتّاك والصعاليك »[2] .

فالعدالة والبلوغ إذًا ليسا شرطًا في العربي الذي يحتج بقوله ، فذكر

---

(١) القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ص ٨٧ .

(٢) الأصول ص ١٠٧ .

السيوطي أنهم لم يشترطوا في العربي الذي يحتج بقوله البلوغ ؛ فأخذوا عن الصبيان ثم قال : وكذلك لم أرهم توقوا أشعار المجانين من العرب بل رووها واحتجّوا بها[1] .

أما الرواة فلابد فيهم من العدالة وما يتبعها من صفات تجعل النحوي يطمئن إلى صحة ما يروونه ، فقد بيّن ابن فارس أن اللغة «تؤخذ سماعًا من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ويتّقى المظنون ... »[2] .

وكلام العرب يشمل الشعر والنثر ، والحقيقة أن جلّ اعتمادهم كان على الشواهد الشعرية ، وقد احتجّ بعض الباحثين على النحاة في عملهم هذا ، ورأى أنه لا ينبغي أن تكون لغة الشعر نموذجًا للاستعمال العربي ؛ لما لها من خصوصية في البناء والتركيب ، ولأنها تتسم بالضرائر والترخص تقصر دون تمثيل اللغة الفصحى[3] .

وبما أن النحاة حرصوا على سلامة اللغة التي سيبنون قواعدهم على ضوئها وفق معيارية لغوية صحيحة تقوم على الجادّة ؛ فقد عمدوا إلى وضع الضوابط التي تكفل سلامة هذه اللغة وخلوّها من اللحن والفساد ؛ حتى يتهيأ لنا متابعة العرب في كلامهم ، والسير على نهجهم الفصيح في لغتهم ؛ فكان ضابطًا المكان والزمان كفيلين بتحقيق هذه الغاية التي أملها

---

(١) المزهر في علوم اللغة للسيوطي ١ / ١٤ .

(٢) الصاحبي لابن فارس ص ٤٨ .

(٣) الأصول ص ١٠٨ ، ١٠٩ ، وأصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص ٢٩٤ .

النحاة .

أولاً : الضابط المكاني

تعد الفصاحة هي المعيار الأساسي الذي احتكم إليه النحاة في تحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة ، وهي القبائل الموغلة في البداوة والبعد عن مخالطة الأعاجم ، وإن وجدت الفصاحة في غير هذه القبائل أخذ عنها ، ويقرّر ابن جني هذا الأصل فيقول : « ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر »(١) إذا فالفصاحة هي المعيار في أخذ اللغة رغم التحديد المكاني الذي وضعه النحاة على الغالب الأعم كما يفهم من كلام ابن جني .

وقد ذكر السيوطي القبائل التي تؤخذ عنها اللغة نقلاً عن الألفاظ والحروف للفارابي فقال : « والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس وتميم وأسد .. ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم »(٢) .

فالنحاة أخذوا عن أعراب هذه القبائل بالرحلة إليهم ، أو أخذوا ممن وفدوا عليهم منها ، كما أنهم أخذوا عن فصحاء الحضر وهم فئتان : فئة من

---

(١) الخصائص لابن جني ٢ / ٧ .

(٢) الاقتراح ص ٣٣ .

الأعراب البداة ، اتخذوا من ضواحي المدن الكبرى بالعراق مستقرًا ومقامًا ، فسلموا من الاختلاط بالأعاجم والمولدين ، وفئة من أهل الحضر صحت عند اللغويين والنحاة سليقتهم واستقامت ألسنتهم ؛ ومنهم عمر بن أبي ربيعة وجرير والفرزدق والأخطل وغيرهم(١) .

وإهمال النحاة للاستدلال بلغة القبائل المتطرفة كان مقتصرًا على لغة التخاطب ، أما شعرهم فقد استدلوا به ؛ لأنه منسوج بلغة مثالية يتقنها شعراء القبائل المتطرفة وشعراء وسط الجزيرة على حد سواء ، كما عاشوا في الحواضر التي تجاور بلاد العجم(٢) .

وغالب اللغة الفصيحة أن تؤخذ من أهل البادية ، وكلما كان الأعرابي موغلًا في البادية كان أقرب إلى سلامة اللغة(٣) .

إذًا فالفصاحة هي المعيار الذي يحتكم إليه كما قال ابن جني سابقًا ، إلا أن سكنى الحاضرة مما يضعف اللسان ؛ فيضطر النحاة والرواة إلى امتحان من يريدون الأخذ عنه ، يقول الرافعي : « ومتى طال مكث الأعرابي في الحضر ضعفت طبيعته ورقّ لسانه ، فإذا آنس منه الرواة ذلك وضعوا له الأقيسة الفاسدة يمتحنونه بها ... »(٤) .

---

(١) أصول النحو العربي ص ٥٩ .

(٢) الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ، أمان الله حتحات ص ١٠٣ .

(٣) الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ص ١٠١ .

(٤) تاريخ آداب العرب للرافعي ١ / ١٣٤ .

أما بالنسبة لنحاة الكوفة فقد احتجوا بلغات أبى البصريون الاحتجاج بها، وهي لهجات عرب الأرياف الذين وثقوا بها ... ورأوا أن لغاتهم تمثل فصيحًا من اللغات لا يصح إغفاله وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع ... فقد انبنى كثير من أحكامهم على ما رصدوه في القراءات من أساليب عربية ، ومع ذلك فلم يقبل الكوفيون كل اللغات بل إنهم استهجنوا لهجات واستبشعوا لغات[1] .

ثانيًا : الضابط الزماني

مع انتشار الإسلام وازدياد رقعة الأراضي المفتوحة اضطر المسلمون إلى مخالطة الأعاجم ، فكان ذلك مؤذنًا بدخول اللحن والفساد في اللغة ؛ فعمد النحاة إلى تحديد نهاية زمانية لتدوين المادة المسموعة التي يحتجّ بها ، أما البداية الزمنية للاستشهاد فقيل من القرن الرابع قبل الهجرة في عهد جذيمة الأبرش والزبّاء وأعصر بن سعد[2] ، وقيل لم تحدّد تحديدًا زمنيًا قاطعًا[3] . وقد حرص النحاة واللغويون على نقاء اللغة وبقائها سليمة خالية من أوشاب اللحن ، وقد وجدوا هذه الصورة المثلى لهذا النقاء في الشعر القديم ، ومن ثمّ كان عداؤهم للشعر الجديد الذي تمثّلت فيه ألوان من اللحن[4] .

---

(١) مدرسة الكوفة للمخزومي ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٢) الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ص ٩٣ .

(٣) الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية ص ٥٥ .

(٤) أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ص ١٠٦ .

وقد قسّم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات : الأولى : الشعراء الجاهليون وهم قبل الإسلام كامرئ القيس والأعشى والنابغة . والثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسّان . والثالثة المتقدّمون ويقال لهم الإسلاميون وهم الذين كانوا في صدر الإسلام كجرير والفرزدق . والرابعة : المولّدون . ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم إلى زماننا كبشار وأبي نواس .فالطبقتان الأوليان يستشهد بشعرهما إجماعًا ، وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، وأما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقًا وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم[1] . وقد اشتهر بين النحاة جعل إبراهيم ابن هَرْمة آخر من يحتج بكلامه من الشعراء . أما الكوفيون فيحتجون بأشعار الطبقات الأربع حتى الشعر الذي لا يعرف قائله[2]، وكلام العرب الفصحاء من أهل الأمصار يحتجّ به حتى منتصف القرن الثاني للهجرة وتوسع بعضهم فجعله إلى نهاية القرن الثاني ، أما بالنسبة لأهل البادية فإنه يحتج بكلامهم حتى نهاية القرن الرابع ؛ يقول الرافعي : « ولم تزل هوازن وتميم وأسد متميّزة بخلوص المنطق ، وفصاحة اللغة إلى آخر القرن الرابع الهجري »[3] . هذا من ناحية النثر ، أما الشعر فمنتصف القرن الثاني

---

(١) خزانة الأدب للبغدادي ١ / ٥ ، ٦ .

(٢) أصول النحو العربي ص ٧٠ .

(٣) تاريخ آداب العرب ١ / ١٣٣ .

للهجرة هو نهاية عصر الاحتجاج به[1] .

«وليس معنى الاحتجاج بشاعر معين أن نلتزم سلفًا بكل نتاجه اللغـوي؛ إذ مـن الممكـن أن تتسرب إلى هـذا النتـاج بعـض الأخطـاء نتيجـة للخطـأ والوهم »[2] .

«وتستطيع أن تجعل مردّ الأمر كله .إلى الوثوق من سلامة لغة المحتجّ به وعـدم تطـرّق الفسـاد إليهـا ، وهـذا هـو الضـابط في التصـنيف الزمـاني والمكاني اللّذين مرّا بك ، فأنت تعلم إسقاط العلماء الاحتجاج بشعر أميـة بـن أبي الصلت وعدي بن زيد العبادي حتى الأعشى عنـد بعضـهم ؛ لمخـالطتهم الأجانب وتأثر لغـتهم بهـذه المخالطـة حتـى حمـل شـعرهم عـددًا غـير قليـل مـن ألفـاظ ومصـطلحات لا تعرفهـا العـرب ، وكـل هـؤلاء شـعراء جاهليون ... »[3] .

---

(١) أصول النحو : دراسة في فكر الأنباري ص ٢٥٤ .

(٢) أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ص ٥٣ .

(٣) في أصول النحو ص ٢٥ .

المبحث الثاني

السماع عند ابن عصفور

سار ابن عصفور على نهج سابقيه من النحاة في اعتدادهم بالسماع ، وتقديمهم له على غيره من الأدلة ، إذ إن الأدلة الأخرى تقوم عليه كما يقول السيوطي : « وكلٌّ من الإجماع والقياس لابدّ له من مستندٍ من السماع ، كما هما في الفقه كذلك »[1] .

وهناك بعض الظواهر التي يلحظها الناظر في شرح ابن عصفور ، نستطيع من خلالها التعرّف على منهجه في الاستدلال السماعي :

أولا : اعتبار السماع دليلاً نحويًّا مقدّمًا ، ورفض ما لم يأت به السماع ، وهذا ظاهر في جميع أبواب الكتاب ، فمثلاً عند حديثه عن خلاف أهل الكوفة للبصريين في (كأنّ) إذا خرجت عن التشبيه، وأريد بها خلاف معنى التشبيه ، وذلك كقولهم : كأنّك بزيدٍ يأتي فنكرمَه ، فإنّ معناه ما هو إلاّ يأتي فنكرمَه . قال : « وهذا لا يحفظه أهل البصرة ، فإن ثبت قلنا به »[2] .

فعلّة عدم أخذه بالمذهب الكوفي في هذه المسألة : هو عدم ورود السماع بذلك ولو ورد لأخذ به ، أي لنصب المضارع بعد (الفاء) التي سبقت بـ(كأنّ) الخارجة عن التشبيه .

---

(١) الاقتراح ص ١٣ .

(٢) شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ٢ / ١٥٦ .

ثانيًا :القياس لا يكون إلاّ على ما كثر كثرة توجب القياس عليها .

وهذا من أصول المذهب البصري الذي يشترط «الكثرة الفيّاضة من هـذا المسموع التي تخوّل لهم القطع بنظائره وتسلمهم إلى الاطمئنـان عليـه في نـوط القواعد به »[1] .

فإنْ لم تكثر المادة المسموعة كثرة يجب القياس عليها فابن عصفور لـه إزاء ذلك موقفان :

الموقف الأول : أنه لا يجيز القياس عليه لعدم كثرته .

فكثيرًا ما نجده في كتابه يقول : « يحفظ ولا يقاس عليه » أو يقول : « وهذا موقوف على السماع » أو « لم يكثر كثرة توجب القياس » .

كما نجد ذلك مثلاً في حديثه عن أفعال القلوب ، فقد ذكر أن العـرب قـد تضمّنها كلها معنى القسم ..

ثم قال : «إلاّ أنه في غير أفعال القلوب موقوف على السماع ، والذي جـاء من ذلك : عليّ عهدُ الله لأقومنّ ، وفي ذمتي كذا لأفعلنّ »[2] .

ومعنى قوله : « موقوف على السماع » : أي أنه يحفظ ولا يقاس عليـه إذا ورد له مخالف ، فإن لم يرد له مخالف جاز القياس عليه .

---

(١) نشأة النحو ، الطنطاوي ص ٧٧ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٥٤٢ .

فحين تحدّث عن النسب إلى (فعولة) بيّن أنه يحذف منها الواو وتاء التأنيث مثل : (حمولة) تقول فيها : (حَمَلِيّ) حملاً على (شَنُوءة) (شَنَئِيّ) .

وردّ على أبي العباس المبرّد الذي رفض حذف (الواو) في (حمولة) فيقول (حَمُولي) ؛ لأنه لم يسمع إلا في (شنوءة) .

ردّ عليه بقوله : « وأما قوله لم يسمع إلاّ في (شَنُوءة) فهو أيضاً جميع ما جاء ، فإنّما كان ينبغي أن يحمل على الشذوذ لو نسبت العرب إلى (فَعُولة) بإثبات الواو إلاّ في (شنوءة) »[1] .

فلأن هذا جميع ما سُمِع ؛ فإنّه يقاس عليه ، ولو ورد ما يخالفه لكان شذوذًا يحفظ في موضعه ولا يقاس عليه .

الموقف الثاني : تأويل ما لم يكثر وحمله على وجه يجوز فيه القياس .

نقل عن الكوفيين زعمهم أنّ (مِن) تكون لابتداء الغاية في الزمان ، واستدلّوا على ذلك بآيتين وأربعة أبيات ، فلما رأى الفارسيّ كثرة مجيء ذلك ارتاب وقال : « ينبغي أن ينظر في ما جاء من هذا ، فإن كثُر قِيس عليه ، وإن لم يكثر تُؤوّل »[2] ابن عصفور على ذلك ، وبيّن أنّه لم يكثر كثرةً تُوجِب القياس ، فلم يرد إلاّ تلك الشواهد . « فلذلك وجب تأويل جميع ذلك على حذف مضاف ... »[3] .

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٣٢٥ .

(٢) السابق ١ / ٤٩٩ .

(٣) السابق .

وهذا من أصول البصريين فهم « حريصون [كذا] على اطّراد القاعدة ، والنصوص التي لا تستجيب لما استقرّ عندهم يفزع فيها إلى التأويل »(١) .

ثالثًا من استدلاله السماعيّ : عدم نطق العرب بخلاف ما ذهب إليه .

كحديثه عن (ليتما) وأنه لا يجوز أن يليها الفعل . قال : « وأما (ليتما) فلم تولها العرب الفعل قط ، لا يحفظ من كلامهم ليتما يقوم زيدٌ . فقد بان إذن سدادُ هذا المذهب »(٢) .

وحين تحدّث عن (الكاف) في حروف الجر بيّن أنّ الذي تقرّر فيها الحرفية لا الاسميّة ؛ « لأنه لا يحفظ أن (الكاف) قد جاءت في نثرٍ موجودًا فيها أحكام الأسماء بل الذي تقرّر فيها الحرفية »(٣) .

وذكر خلافًا بين النحاة في (لكن) إن وقع بعدها جملة فقد « اختلف فيها هل يجوز أن تكون غير مضادّة لما قبلها أو لا يجوز ، نحو قام زيدٌ لكن خرج عمروٌ ، فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، وهذا الصحيح ؛ لأنّه لا يحفظ مثله من كلام العرب ... »(٤) .

التعرّض لأدلّة الكوفيّين والبغداديّين بالنقد والتأويل بما يجعلها

---

(١) تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ، محمد عمّار درين ١ / ٣٤ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٤٤٣ .

(٣) السابق ١ / ٤١٧ .

(٤) السابق ١ / ٢٤٤ .

تتَّسق والمذهب البصري الذي يسيرُ عليه في الغالبِ .

فنجده في حديثه عن (كلا وكلتا) أنَّ أهلَ الكوفة وبغداد يجيزونها للدلالة على المؤنثين . « ويستدلّون على ذلك بقول الشاعر :

كلا عقبيها قد تشعّب رأسُها ... من الركض في جنبي ثفال مباشر [1]

ويقول الآخر :

أقمت بقربى الزينبين كليهما ... أداك وقربى خالد وحبيب [2]

وذلك قليل جدًا لم يجئ إلاّ في الشعر ، وينبغي أن يحُمل التذكير على المعنى كأنّه لحظ في الزينبين معنى الشخص » [3] .

ولابن عصفور مصطلحات دقيقةٌ في نقد المادة المسموعة تدلُّ على تفاوت درجةِ المسموع من خلال معيارين هما : الفصاحة والكثرة .

فالمصطلحات التي تدلّ على التفاوت بين المسموع في الفصاحة هي : (الفصيح والأفصح والأجود والأحسن والقبيح والأقبح والقبيح جدًّا) .

وأما المصطلحات التي تدلّ على تفاوت المسموع في الكثرة فهي : (المطرد والكثير والأكثر والشاذ والنادر والقليل والقليل جدًا وأقلّ القليل) .

وفي كل ما سبق لا يجيزُ القياسَ إلاّ على ما ثبتت فصاحة وكثرته كثرة

---

(١) لم أعثر على نسبة ، معاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٠ .

(٢) نسبه المحقّق لهشام بن معاوية .

(٣) شرح الجمل ١ / ٢٦٩ – ٢٧٠ .

توجب القياس وخلاف ذلك يحفظ ولا يقاس عليه .

ويستعمل ابن عصفور كثيرًا مصطلحي الضرورة والندرة ، وهو يريد بالضرورة ما كان في الشعر ، بخلاف الندرة فهي تكون في منثور الكلام .

أما حين يطلق عبارةَ « موقوف على السماع » فيقصد ما لا يقاس عليه لعدم كثرته كثرة يجوز القياس عليها .

وللسماع عند ابن عصفور مصادر نتناولها في ما يأتي :

المصدر الأول : القرآن الكريم وقراءاته

كان لدى قدماء النحاة مادة لغوية كافية من كلام العرب تخوّلهم ملاحظة الظواهر اللغوية التي وضعوا على ضوئها قواعد النحو العربي . لكن مع مرور الزمن ودخول اللحن على اللسان العربي ، أخذ النحاة يبحثون عن مصادر أخرى يؤيّدون بها قواعدهم ، فوجدوا في القراءات وفي الحديث ما يمكن أن يعوّض النقص في مصدر السماع الرئيس لديهم .

يقول أبو المكارم : « فإذا لم يجدوا في المادة اللغوية المعتمدة من قبل طلبتهم ، لجئوا إلى مصادر أخرى علّها تسعفهم بما يريدون ، ولذلك لا نجد غرابة حين نجد أكثر النحاة إسرافًا في الاحتجاج للقراءات الشاذة أبا علي الفارسي ، وتلميذه ابن جني ، وللأحاديث ابن خروف وابن مالك والرضي »[1] .

(١) أصول التفكير النحوي ص ٤٨ .

ثم صار هذا النهج متّبعًا حيث سار عليه النحاة بعد ذلك ، فأصبحت كتب النحو ملأى بالقراءات القرآنية متواترها وآحادها وشاذها وكذلك بالأحاديث .

وبما أن ابن عصفور من نحاة القرن السابع ؛ فقد أكثر في شرحه على الجمل من الاستشهاد بالقرآن وقراءاته ، وحفل كتابه بعدد زاخر منها مستشهدًا بها على قاعدة ، أو مُرَجِّحًا بها رأيًا ، أو مؤولاً لها على وجهٍ مُطَّرد يجوز القياس عليه .

وهناك بعض الظواهر التي تبيّن موقف ابن عصفور من القرآن وقراءاته نتحدّث عنها في ما يلي :

أولاً اعتماد القرآن وقراءاته مصدرًا أساسيًا للاستدلال :

لم يخل باب من أبواب الشرح الكبير من آية أو قراءة يستدلّ بها ابن عصفور على قواعد النحو ولا يعدل عنها إلى غيرها مع وجودها ، وما ذلك إلاّ لإيمانه العميق بفصاحة القرآن إذ هو أفصح الكلام وخير البيان ، وقد يستدلّ بآيات عديدة على مسألة واحدة ، كما أنه قد يعضد الأدلة الأخرى بها أو العكس .

فنجده مثلاً في باب العطف يتحدث عن جواز حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى . « فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ

﴿ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ ﴾[1] . وقولـه تعـالى : ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنۢبَجَسَتْ ﴾[2] . وقولـه تعـالى : ﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾[3] . التقدير: فضرب فانفلق ، فضرب ، فانبجست ، وفأفطر فعِدّةٌ فحذف ضرب وأفطر و(فاء العطف) بعدهما من أيامٍ أُخَر »[4] .

وقد خرّج ثلاثةً من الأبيات بعد هذه الآيات على حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى .

والكتاب زاخر كذلك بالقراءات ، فنجده مثلاً يستدلّ على جواز تشديد نون الاسم الموصول الدالّ على التثنية ، فيقول : «وإن شئت شدّدت النون فقلت اللذانّ واللذينّ ، وقد قرئ ﴿واللذانّ يأتيانها منكم ﴾[5] . بتشديد النون »[6] .

ثانيًا: عدم نسبة القراءة لصاحبها إلا نادرًا :

رغم اهتمام ابن عصفور بالقراءات واستدلاله بها إلاّ أنه يندر أن ينسب

---

(١) الشعراء : ٦٣ .

(٢) الأعراف : ١٦٠ .

(٣) البقرة : ١٨٤ .

(٤) شرح جمل الزجّاجي ١ / ٢٥٥ .

(٥) النساء : ١٦ . وهي قراءة ابن كثير ، النشر ٢ / ٢٤٨ .

(٦) شرح الجمل ١ / ١٧٢ .

قراءة إلى صاحبها . ونجده يكثر من العبارات التي توحي بعدم معرفة النسبة كقوله كمن قرأ ، وكقراءة من قرأ ، وقُرِئ وغيرها من العبارات .

ولم ينسب في شرحه الكبير إلاّ ست قراءات ، منها ثلاث نسبها لحمزة ، وواحدة لكلّ من ابن مسعود وابن عامر وعمرو بن عقيل .

ولعلّ تفسير ذلك أنّه لا تعلّق له بعلم القراءات[1] ، رغم أنّه تلقّى هذا العلم على أحد أساطينه في عصره وهو أبو الحسن بن الدبّاج كما ذكرنا في ترجمته[2] ، ويظهر هذا أيضًا في استشهاده ببعض القراءات الشاذة دون أن يشير إلى شذوذها ، وهذا ما سنتحدث عنه في الفقرة التالية .

ثالثًا : الاستدلال بالقراءة الشاذة :

أكثر ابن عصفور من الاستشهاد بالقراءات وكان من بينها ست قراءات شاذة ، أشار إلى شذوذ واحدة منها ، ولم يشر إلى شذوذ الأخريات . فأما التي أشار إلى شذوذها فقد منع القياس عليها ، وأما بقية القراءات التي لم يشر لشذوذها فقد أجاز القياس عليها ؛ ربّما لأنه لا يعلم شذوذها . والآن مع هذه القراءات الست الشاذة :

١ – قراءة ابن يعمر ﴿تمامًا على الذي أحسنُ﴾[3] .

(١) الوافي بالوفيات ٢٢ / ١٦٦ .

(٢) انظر ترجمته ص ٨ في التمهيد من الرسالة .

(٣) الأنعام ١٥٤ ، المحتسب لابن جني ١ / ٢٣٤ .

استشهد بها في إطار حديثه عن حذف العائد المرفوع من صلة (أي) سواءً أكان فيها طول أم لا « فإن كان في صلة (أي) جاز حذفه على كل حال ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[(١)] تقديره: أيهم هو أشدُّ .. أمّا إن وقع في صلة غير (أي) ولم يكن فيها طول لم يجز حذفه إلاّ حيث سمع كقراءة من قرأ : (تماماً على الذي أحسنُ) برفع أحسنُ »[(٢)] وهذه القراءة من بين الست عرّض بشذوذها حيث جعلها مما يوقف فيه على السماع ، حيث قال في موطنٍ آخر «لأنّ الموصول إذا وُصِل بالمبتدأ والخبر ولم يكن في الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلاّ في ضرورة أو في شذوذ كلام نحو قراءة من قرأ : (تماماً على الذي أحسنُ) »[(٣)] .

٢ – قراءة ابن مسعود : (اللائي أُلُوا من نسائهم)[(٤)] .

استدلّ بها ابن عصفور على جواز حذف النون من (اللائين) خلافًا لهذيل الذين يثبتونها[(٥)] .

٣ – قراءة ابن كثير : (فذانّيك برهانان من ربّك) .

---

(١) مريم : ٦٩ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٨٤ – ١٨٥ .

(٣) السابق ١ / ٤٨٧ .

(٤) شواذ ابن خالويه ص ١٣ ، البقرة : ٢٢٦ .

(٥) شرح الجمل ١ / ١٧٣ .

القراءة المشهورة ﴿ فذانَيك ﴾[1] وقراءة ابن كثير استدلّ بها ابن عصفور على جواز حذف إحدى النونين من قولك (ذانّك) للدلالة على الاثنين[2] .

٤ - قراءة علقمة : ﴿هذه بضاعتنا رِدَّت إلينا ﴾[3] .

استدلّ بها على بناء الفعل الصحيح للمجهول فيضمّ أوله ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح ما قبل آخره في المضارع .كذلك المضعّف إلاّ أنه يجوز نقل الكسرة من (العين) لـ(الفاء) قبلها . « فتقول رِدَّ ، بكسر الراء وقد قرئ : ﴿هذه بضاعتنا رِدّت إلينا ﴾[4] » وذكر ابن جني أن هذا الوجه الذي جاءت عليه القراءة هو أقلّ الأوجه الجائزة فيه[5] .

٥ - قراءة :﴿قل هو اللهُ أحدُ اللهُ الصمدُ ﴾[6] .

استدلّ بها ابن عصفور على جواز حذف التنوين لكثرة الاستعمال . وقد استشهد بهذه القراءة مع أبيات حذف فيها التنوين للضرورة[7] . وقد قال

(١) القصص : ٣٢ . النشر ٢ / ٣٤١ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٢٠٤ .

(٣) المحتسب ١ / ٣٤٥ ، يوسف : ٦٥ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٥٥٢ .

(٥) المحتسب ١ / ٣٤٥ .

(٦) شواذ ابن خالويه ١٨٢ .وهي عند أبي حيّان قراءة أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن ... البحر المحيط ٨ / ٨٢٩ .

(٧) شرح الجمل ٢ / ٤٦٠ - ٤٦١ .

الفرّاء في هذه القراءة (النون) نون الإعراب إذا استقبلتها الألف واللام حذفت .وكذلك إذا استقبلها ساكن فربّما حذفت وليس بالوجه[1] .

٦ – قراءة عيسى وابن أبي إسحاق :﴿فدعا ربّه إني مغلوبٌ ﴾[2] .

استدل بها ابن عصفور على جواز حكاية الجمل بعد كل فعل معناه القول[3] .

والقراءات الخمس الأخيرة لم يشر ابن عصفور إلى شذوذها بل استدلّ بها على أحكام يجوز القياس عليها .

رابعًا : موقف ابن عصفور من الآيات والقراءات التي تخالف المطرد :

لابن عصفور ثلاثة مواقف إزاء الآيات والقراءات التي جاءت بما يخالف المطّرد من كلام العرب ، وهذه المواقف الثلاثة عمد إليها حتى يبطل الاحتجاج بتلك الأدلة .

الموقف الأول : وصفها بأوصاف تمنع القياس عليها كالندرة والشذوذ والقلّة .رغم تعظيم ابن عصفور لكلام الله وكثرة استشهاده به ، إلاّ أنّه أحيانًا إذا رأى الشواهد تخالف ما اطرد من كلام العرب ؛ فإنه يرمي لغة تلك الشواهد بالندرة أو الشذوذ أو القلة أو القبح أو الفساد وغيرها من الأوصاف التي تمنع القياس على تلك الشواهد .

---

(١) معاني القرآن للفرّاء ٣ / ٣١٥ .

(٢) شواذ ابن خالويه ١٤٧ . القمر : ١٠ .

(٣) شرح الجمل ٢ / ٤٨٠ – ٤٨١ .

وهذا خلاف الرأي الذي يرى أن ابن عصفور « كان لا يحمل القرآن على الشاذ بل يأتي بتخريج له على وجه يكثر استعماله ولا يتوجه إليه أي اعتراض »[1] .

فالناظر في شرحه يلحظ أحيانًا وصفه الآيات أو القراءات بأوصاف الندرة والشذوذ ...ويجعل ما ورد فيها من حكم نحوي موقوفًا على السماع بحيث لا يقاس عليه وهو لا يريد بهذه الأوصاف نفي الفصاحة بل يريد بيان قلّة ذلك قياسًا بالشواهد التي وردت بخلافها .

والنحاة لا يلجئون لوصف الآيات والقراءات بهذه الأوصاف حتى يعوزهم تأويلها على وجه مقبول . يقول ابن جني : « إنما يحمل على الشذوذ إذا لم يوجد له وجه غيره »[2] .

وابن عصفور نفسه يقرّر ذلك في كتابه (الممتع) فيقول : « لا ينبغي أن يحمل على الشذوذ ما أمكن »[3] .وعودًا على شرح الجمل لابن عصفور نجده يصف القراءة بالندرة فيمنع القياس عليها ، حيث بينّ أن (اللام) لا تزاد في الخبر إلاّ في ضرورة شعر أو نادر كلام « كقراءة من قرأ (ألا أنهم ليأكلون الطعام)[4] بفتح همزة (إنّ) فإذا أمكن أن يحمل على أحسن من هذا كان

---

(١) اختيارات ابن عصفور النحوية ... د/ عزة ، رسالة دكتوراه ص ٩٧ .

(٢) المنصف لابن جني ٢ / ١٠٦ .

(٣) الممتع في التصريف لابن عصفور ص ٥٠٠ .

(٤) الفرقان : ٢٠ .

أولى »[1] أي أنه يفضّل التأويل ولا يعتدّ بما ظهر من جواز دخول (اللام) على الخبر. ومن أمثلة الموقف الأول عند ابن عصفور حديثه عن تقدّم المعطوف والمعطوف عليه ، وتأخّر الضمير الذي يعود عليهما ؛ فقد يكون العاطف (الواو) أو (الفاء) أو غيرها ... فإن كان العطف بغير (الفاء) أو (الواو) فإنّما يكون الضمير على حسب المتأخّر خاصة ، فتقول زيدٌ أو عمروٌ قام. وزيدٌ لا عمرٌو قام . وكذلك سائر ما بقي من حروف العطف . وإنما لم يجز أن تقول قاما ، فتجعل الضمير على حسب ما تقدّم لأن ؛ (أو) لا يكون ما بعدها شريك ما قبلها في المعنى ، ألا ترى أن القائم هو أحدهما لا غير ، ولا يجوز أن يكون الضمير على حسب ما تقدّم إلاّ في (أو) خاصة ، وذلك شذوذ لا يقاس عليه . قال الله تعالى : ﴿ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾[2] . فأعاد الضمير على الغني والفقير لتقديمها في الذكر »[3] .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً حديثه عن (اللام الجارة) وأنها لا تدخل على المفعول إذا كان متأخراً عن عامله إلا في ضرورة شعر « أو في نادر كلام يحفظ ولا يقاس عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾[4] أي ردفكم »[5] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٤٥٣ .

(٢) النساء : ١٣٥ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٢٥٢ .

(٤) النمل : ٧٢ .

(٥) شرح الجمل ١ / ٥٢٤ .

الموقف الثاني : تأويل الآيات والقراءات التي تخالف المطرد :

كثيراً ما نجد ابن عصفور يردّ الاستدلالات النحوية بالآيات والقراءات التي تخالف الرأي النحوي الذي يختاره ، ولكنّه مع ذلك يعمد إلى التأويل حتى يبطل الاحتجاج بها ، ويصوّب ما ذهب إليه من رأي . « وبذا يتّضح أن ابن عصفور شأنه شأن النحاة لا يمتنع من تأويل النص ما لم يطّرد إن لم يتسنّ له غيره ، وأوضح أنه يتخيّر من ذلك الحمل على ما كثرت نظائرهُ »[1] .

ذكر ابن عصفور تعريف الزّجاجي للاسم أنه ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرفٌ من حروف الجر[2] ثم بيّن خطأ الاعتراض على هذا الحدّ بأنّه غير مانع بدعوى أن الفعل قد يكون فاعلاً في مثل قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٖ ﴾[3] . « فإن ذلك مؤول وفاعل (بدا) ضمير المصدر الذي يدلّ عليه (بدا) كأنه قال : بدا لهم بداءٌ »[4] فقد عمد إلى تأويل ما ظاهره أن الفاعل فيه هو الفعل ثمّ أوّل الفاعل بأنّه ضمير المصدر الذي يدلّ عليه الفعل .

وفي حديثه عن الموصولات ؛ ذكر أنه لا يجوز تقديم شيء من الصلة على

---

(١) الشاذ عند أعلام النحاة ... د/ محمد عبدو فلفل ص ٨٧ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٩٠ .

(٣) يوسف : ٣٥ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٩٢ .

الموصول فإن جاء ما ظاهره ذلك فهو مؤول ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ ﴾[1] فظاهر (فيه) أنّه من صلة الزاهدين . « لكن ينبغي أن يحمل ذلك على إضمار فعل كأنه قال : أعني فيه »[2] .

يفهمن هذا أنّ ابن عصفور يسير على قواعد مقرّرة سلفًا على ضوء الأكثر من كلام العرب ، فما خالفه يلزم تأويله .

ويردّ ابن عصفور كذلك على الأخفش استدلاله بقراءة ﴿ودانيةٌ عليهم ظلالُها ﴾[3] بضمّ التاء التي استدل بها على أن من شروط الابتداء بالنكرة أن تكون في المعنى ، فدانيةٌ عنده مبتدأ وظلالُها فاعلٌ سدّ مسدّ الخبر .

يردّ ابن عصفور فيقول : « وذلك لادليل عليه ؛ لاحتمال أن تكون دانيةٌ خبرًا مقدّمًا وظلالُها مبتدأ وهو أيضًا في القياس غير صحيح ، لأن اسم الفاعل إذا ثبت أنه أجري مجرى الفعل في عمله فلا يلزم أن يجري مجرى الفعل في وقوعه أول الكلام والابتداء به ، فلابدّ من دليل آخر يدلّ على ذلك »[4] .

ومن ذلك أيضًا نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود معمولات أُخرى للفعل ، هذا رأي ابن عصفور ، ويردّ على من يرى نيابة غير المفعول عن

---

(١) يوسف : ٢٠ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٨٨ – ١٨٩ .

(٣) الإنسان : ١٤ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٤٨ .

الفاعل مع وجوده مستشهداً بقراءة (وليجزى قوماً بما كانوا يكسبون)[1] فيقول : إنّ قوماً ليس بمعمول (ليُجزى) بل لفعل مضمر يدلّ عليه (يُجزى) كأنه قال :جزى الله قوماً . ويكون مفعول (يُجزى) ضمير المصدر المفهوم منه ، كأنه قال : ليجزى هو أو ليجزى الجزاء ... »[2] .

وابن عصفور كغيره من النحاة يلجأ لتأويل النص حتى يبطل قيمته الاحتجاجيّة ؛ لأنه يدخله احتمال غير ما احتجّ به عليه . ومن أصولهم المقررة في السماع : أنه « إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال »[3] .

الموقف الثالث : الجمع بين الوصف بالندرة أو الشذوذ ... وبين التأويل .

إن كان ابن عصفور قد يصف الأدلة التي تخالف المطرد من كلام العرب بأنها من الشاذ أو النادر أو القليل الذي لا يجوز القياس عليه ، فإنه قد يعمد إلى تأويلها كما ذكرنا في الموقف الثاني ، وحينًا آخر قد يجمع بين الأمرين ، وهو بهذا الموقف الثالث يجعل الدليل غير قابل للاحتجاج به ، فيصفه بالأوصاف التي ذكرنا سابقًا بالإضافة إلى التأويل .

فنجد أنه حين تحدّث عن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما ليس أجنبيًا ذكر أنّ من القبح الفصل بالجمل ، يقول : « وأقبح ما يكون ذلك

(١) الجاثية : ١٤ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٥٤٨ .

(٣) الاقتراح ص ٤٨ .

بالجمل نحو قوله تعالى : ﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ ﴾[1] ففصل بين (أرجلكم) وبين المعطوف عليه وهو (وجوهكم) بالجملة . (وامسحوا برءوسكم) ... »[2] .

ثم حاول تخريج ذلك الفصل القبيح -على حدّ قوله - ببيان أن (امسحوا برءوسكم)ملتبس بالكلام ؛ لأنَّ المقصود بالجمع : تعليم الوضوء ، وكذلك لأجل واو العطف الداخلة على (امسحوا) وهي تربط ما بعدها بما قبلها . وما كان ينبغي لابن عصفور أن يصف الرأي الذي تعضده الآية بالقبح؛ إذ لا يجادل أحدٌ في فصاحة القرآن وبيانه ، وكُلُّ ما وردَ فيه فهو الفصيح الذي لا يُبارى ، ولو لم يكثر ما يعضده من كلامِ العربِ .

ومن هذا الموقف أيضاً : حديثه عن جواز عمل معنى الفعل في الحال كما عمل الفعل ، وذكر رأي أبي الحسن الأخفش حين أجاز تقديم الحال على عاملها الذي هو معنى الفعل مستدلاً بقراءة : (السماواتُ مطوياتٍ بيمينه)[3]؛ وقد ردّ ابن عصفور هذا الاستدلال بالقراءة إذ جعلها من القليل الذي لا يقاس عليه ، ثم خرّجها على إضمار عامل تقديره : أعني مطوياتٍ[4] .

---

(١) المائدة : ٦ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٢٦٣ .

(٣) الزمر : ٦٧ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٤٢ .

ومن ذلك أيضاً : نقلُه إجازة أبي علي الفارسي عدم تأنيث الفعل مع كون الفاعل مؤنثًا سالمًا ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ ﴾[1] فيقول ابن عصفور : « وذلك فاسد لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس ، وحمل قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ ﴾ على أن يكون حذف منه التاء ... »[2] .

---

(١) الممتحنة : ١٢ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٤٠٥ .

المصدر الثاني : الحديث الشريف :

سكت النحاة الأوائل عن الاستشهاد بالحديث ، اللهم إلاّ ما نـدر حيـث «اكتفوا بما عندهم من شواهد شعرية وقرآنية غنية عـن تلمُّـس النصـوص في الحديث النبوي »[1] وقد يـزعم الـبعض أنّ الاستشـهاد بالحـديث ظهـر عنـد النحاة منذ سيبويه فمن يليـه مـن أئمـة هـذا الشـأن ، والحـق أنّ ذكـر بعـض الأحاديث في كتبهم – على ندرة ذلك – لا يعني بحال أنهم كـانوا يعتـدُّون بـه مصدرًا من مصادر الاحتجاج ، وأغلب مجيئه لديهم كان للاستئناس، أو على هيئة كـلام وارد عن العرب لا يستشهد به لنقض قاعدة أو تقرير أصل جديد .

حتى أن ابن جني الذي قيل إنه كان يستشهد بالحديث ويحتجّ به يقول عنه السامرّائي: «لم أره مرّة جعل حديثًا أصلاً يرجع إليه في تقرير قاعدة أو إثبـات نص لغوي ، وإنما يورد في النادر حديثًا للاستئناس به أو للاستشهاد به ، في مـا لم يقعِّد قاعدة أو يقرِّر أصلاً جديدًا »[2] .

ولعلّ المادة اللغوية الضخمة التي كانت بأيديهم أغنتهم عن كل ما سـواها من قراءات وأحاديث .

فلـما جـاء متـأخرو النحـاة في القـرن السـابع أثـاروا قضـية الاستشـهاد بالحديث وظهر اتجاه جديد بين النحاة يعتمـد عـلى الحـديث الشريـف أصـلاً

(١) أصول النحو : دراسة في فكر الأنباري ص ٢٤٦ .

(٢) ابن جني النحوي : السامرائي ص ١٣٤ .

سماعيًا ودليلاً معتبرًا لا يُناقش في حجّيته متى ثبتت صحته عن النبي ﷺ .

وإزاء هذا الموقف برز اتجاهان آخران ، يقول أحدهما بالمنع من الاحتجاج به مطلقًا ، ولهم في تراث أئمة النحو مستندٌ ونصيرٌ ، حين خلى من ذلك إلاّ لماماً ؛ والاتجاه الآخر يرى التوسط بين المذهبين ، وهو الاستشهاد بما اعتُني بلفظه من أقواله ﷺ ، وترك ما عدا ذلك .

وابن عصفور يُعدُّ من المقلّين من الاستشهاد بالحديث ولعلّ تفسير ذلك أنه « لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير النحو ولا تأهل لغير ذلك »[1] لذا لم نجده يورد في شرحه الكبير إلا اثنين وعشرين حديثًا فقط .

وقد كان لاحتجاجه بالحديث مظهران ، فهو تارة يستشهد به على رأي نحوي ، وتارة يعمد إلى تأويله حتى يصرفه عن الظاهر الذي يخالفه فيه فيبطل قيمته الاحتجاجيّة ويحيله إلى ما يراه . ونتحدث في ما يلي عن هذين المظهرين :

أولاً : الاستدلال بالحديث لتقرير حكم نحوي :

ورود هذا النوع عند ابن عصفور دليل على حجيّة الحديث عنده .

ومن أمثلة هذا النوع :ما ذكره من أنّ بدل البداء من أنواع البدل . واستدلّ على ذلك بحديث النبي ﷺ إن الرجلَ ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها إلى العشر »[2] .

---

(١) شذرات الذهب ٥ / ٣٣٠ .

(٢) لم أجده بهذا اللفظ بل بلفظ « ... ليصلي الصلاة ماله منها إلا عشرها تسعها ثمنها ... » . سنن البيهقي ٢ / ٢٨١ ، تهذيب الكمال ليوسف بن الزكي ١٥ / ٣٩٣ .

يقول « إذ معلوم أنه ليس المعنى : وما كتب له النصف مع الثلث ، وكذلك مع سائر الأجزاء ، لأنّ ذلك لا يوجد لشيء من الأجزاء واحد ، وأيضاً فإنه مناقض لمقصود الحديث من أنّ الرجل قد يصلي الصلاة وما كتب له إلاّ بعضها وكأنه لما قال : إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ، أضرب عن ذلك ، وأخبر أنّه يصلي وما كتب له ثلثُها ، وكذلك ما بعد ذلك إلى العُشر »[(١)] وقد جاء بهذا الحديث دليلاً على بدل البداء بعد شاهدين من كلام العرب الشعري والنثري ، وبدل البداء هو : المرادف لبدل الإضراب ، وضابطه عند ابن هشام : «أن يكون البدل والمبدل منه مقصودين قصداً صحيحاً وليس بينهما توافق كما في بدل الكل ولا كليّة ولا جزئية ، كما في بدل البعض ، ولا ملابسة كما في بدل الاشتمال »[(٢)] .

وفي حديثه عن الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ذكر أنّ (بات) قد تكون بمعنى (صار) ، بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : « فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده[(٣)] . أي صارت يده »[(٤)] .

وفي هذه الحالة تكون (بات) تامة لا ناقصة .

وحين تحدّث ابن عصفور عن (نعم وبئس) وذكر أنهما فعلان ولا ينقض

---

(١) شرح الجمل ١ / ٢٨٩ .

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام ١ / ٥٦٩ .

(٣) صحيح البخاري ١ / ٧٢ ، صحيح ابن حبان ٣ / ٣٤٦ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٤٢٤ .

ذلك دخول حرف الجر عليهما في قول الشاعر :

بنِعْمَ طيرٍ وشبابٍ فاخرٍ [(١)]

وقول الآخر : فقد بدّلت ذاك بنِعْمَ بالِ [(٢)] ...

لأنّ (نِعْمَ طيرٍ بنِعْمَ) و (نِعْمَ بالٍ) أضيفت إلى ما بعدها ، ولا يضاف إلاّ الاسم ...

وكأنها في الأصل (نَعِم) ثم سمّي بها وحكيت « ونظير ذلك قيل وقال ، فإنّ العرب لمّا جعلتهما للقول حكُوكِيًا ، وعلى ذلك جاء الأثر : نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال ، وعن إضاعة المال [(٣)] » [(٤)] .

وقد استشهد بهذا الأثر أيضًا في حديثه عن الاسم الذي على وزن الماضي ، إن نقلته للأسماء وليس فيه ضمير « فتمنعه من الصرف ما لم يخرجه الإعلال إلى وزن من أوزان الأسماء ، فإن أخرجه الإعلال فلا يخلو أن ينطق له بأصل مثل قِيل وبيع فإنّه مصروف أبدًا ومنه الأثر ... » [(٥)] .

---

(١) لم أجده منسوبًا وإنما ذُكر أن منشده الكسائي برواية (بنعم عين) المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ٢ / ١٩٦ ، لسان العرب لابن منظور ١٢ / ٨٢ ، تهذيب اللغة للأزهري ٣ / ٩ .

(٢) لعدي بن زيد ، الديوان ١٣٣ .

(٣) صحيح البخاري ٦ / ٢٦٥٩ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٦١١ - ٦١٢ .

(٥) السابق ٢ / ٢٣٠ .

واستدلّ بالحديث كذلك حين تطرّق لـ(نِعْم وبِئْس) وبيّن أنه يذكر معها اسم الممدوح أو المذموم ، ولابدّ من ذكر التمييز إن كان الفاعل مضمرًا ثمّ ذكر أنه يجوز حذفهما لفهم المعنى ، فيقول : « ومن حذف اسم الممدوح والتمييز معًا قوله ﷺ: من توضّأ يوم الجمعة فبها ونِعْمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل[1] »[2] فقوله : ونِعْمت أي : ونِعْمت رخصةً الوضوء ، فحذف التمييز وهو رخصة واسم الممدوح وهو الوضوء . وإنما حذفهما لفهم المعنى[3] .

ثانيًا : موقفه من الأحاديث التي جاءت بخلاف المطرد .

لابن عصفور إزاء ما خالف المطرد من كلام العرب ثلاثة مواقف :

الموقف الأول : وصف الحديث بالقلة : فمن ذلك ما نقله ابن عصفور عن أهل الكوفة ، أنهم أجازوا التعجب من (السواد) مستدلين على ذلك بقول النبي عليه الصلاة والسلام : لهي أسود من القار »[4] .

ثم ذكر ابن عصفور أن أهل البصرة يعدّون ذلك من القليل الذي لا يقاس عليه[5] .

---

(١) سنن النسائي الكبرى ١ / ٥٢٢ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٦١٥ .

(٣) ومن استدلاله بالحديث في المسائل النحوية ، ينظر : ١ / ٦٣٣ ، ٢ / ٢١ ، ٢ / ١٠٧ ، ٢ / ١٨١ ، ٢ / ٣٧٣ ، ٢ / ٣٨٤ ، ٢ / ٣٩٧ ، ٢ / ٥٥٨ .

(٤) رواه مالك في الموطّأ ٢ / ٩٩٤ .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١ / ٥٩٠ .

الموقف الثاني : الجمع بين التأويل والوصف بأوصاف تمنع القياس عليه :

وهذه الأوصاف التي يصف بها ابن عصفور الحديث حتى يمنع القياس عليه هي القلّة والشذوذ ، وقد ثبت عند جمهور النحاة أن الشاذ والقليل لا يقاس عليهما ، ولم يفرّقوا في ذلك بين آية أو قراءة أو حديث أو شعر أو نثر .

وقد برز هذا الأصل السماعي عند ابن عصفور كسابقيه من النحاة فنجده يصف الحديث بالشذوذ أو القلة حتى يمنع القياس عليه . ومع ذلك يستخدم التأويل حتى يبطل الاحتجاج بالحديث .

فمن ذلك حديثه عن (أفعل فعلاء لحيث ذكر أنها لا تجمع جمعًا مذكرًا بالواو والنون ، ولا جمعًا مؤنثًا بالألف والتاء «إلا شاذًا أو فيما ذهب به مذهب الأسماء ولم يستعمل تابعًا لغيره ، وذلك موقوف على السماع فمما جاء من ذلك قوله ﷺ : ليس في الخضراوات صدقة[1] »[2] .

فجمع خضراء جمع الأسماء لاستعمالها غير تابعة لموصوف « ولأنه ذهب مذهب الأسماء ، والخضراوات في هذا الموضع ما أُكِل رطبًا ، ولم يصلح أن يُدّخر فيؤكل يابسًا »[3] .

وفي موطن آخر تحدّث عن هذا الحديث ، وخرّجه كذلك على أنه من

(١) المعجم الأوسط للطبراني ٦ / ١٠٠، مسند البزّار ٣ / ١٥٦ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٥٠ .

(٣) المقتضب للمبرد ٢ / ٢١٨ .

إجراء الصفة مجرى الاسم ، ثم ذكر أنه شاذ لا يقاس عليه[١] .

وهو بهذا يبطل الاحتجاج به ، ويقرّر ما رآه من عدم جواز جمع الصفة بالألف والتاء .

الموقف الثالث : تأويل الحديث .

يرى البصريون أنه لا يجوز جزم جواب النهي حتى يسوغ فيه دخول حرف الشرط عليه مع أداة النهي . ويرى أهل الكوفة أنه يجوز جزم جواب النهي إذا صحّ معنى الشرط ، وصحّ وقوع الفعل المنهي عنه مع أداة النهي أو دونها بعد أداة الشرط . وحملوا على ذلك قوله عليه السلام : « لا تشرف يصبْك سهم »[٢] .وقد ردّ ابن عصفور هذا الاحتجاج لاحتمال أن يكون من « تسكين المرفوع الذي لا يجوز إلا ضرورة أو في قليل من الكلام »[٣] ويرجّح ما ذهب إليه ابن عصفور ورود الحديث في صحيح البخاري مرويًّا بالسكون وبالرفع[٤] .

(١) شرح الجمل ٢ / ٥٥٤ .

(٢) صحيح البخاري ٣ / ١٣٨٦ .

(٣) شرح الجمل ٢ / ١٩٦ .

(٤) صحيح البخاري رواية السكون ٣ / ١٣٨٦ ، رواية الرفع ٤ / ١٤٩٠ .

المصدر الثالث : كلام العرب

كلام العرب يراد به ما ثبت عنهم من الشعر والنثر الفصيح ، وهما من أهم وأقدم المصادر السماعية ، بل مصدر الاستقراء الأوّل لدى قدامى النحاة . ورغم مجيء هذا المصدر ثالثًا في كتب أصول النحو إلاّ أنه لا يجُادل في تقدّمه على المصادر الأخرى من حيث الكثرة ، وأيضًا كون أغلب قواعد النحو إنّما قنِّنت باستقرائه ، وعلى ضوء ذلك فما جاء من الأدلة الأخرى على المطرد من كلام العرب فهو مقيس ، وما جاء بخلاف ذلك فهو ممّا يوقف فيه على السماع . ويرى أنصار المنهج الوصفي أن الدرس اللغوي الوصفي يعنى بمستوى واحد من اللغة ؛ نثرًا كان أو نظمًا ، ولا يصلح الخلط بين المستويين ؛ لأنّ لكل مستوى قواعده ومعاييره[1] .

ويرى الدكتور تمام أن لغة الشعر تقصر دون تمثيل اللغة الفصحى بما فيها من خصوصية البناء والتركيب[2] .

وهذه دعوى لا يُسلّم بصحتها إذ إن علماء النحو جعلوا هذه المادة اللغوية شعرًا كانت أم نثرًا مصدر الاستقراء ، فجاءت على ضوء ذلك قواعد مطّردة ، نتيجة ملاحظة الظواهر اللغوية في هذه المادة ، كما لاحظوا أن هذه القواعد لا يكاد يندّ عنها إلا ما ندر وشذّ ، وقد دوّن العلماء كل ذلك ، كما بيّنوا أنه يباح

---

(١) دراسات في اللغة والنحو ، د. أحمد سليمان ياقوت ص ٢٦٣ .

(٢) الأصول ١٠٩ وقريبًا من هذا رأي المخزومي في مدرسة الكوفة ص ٣٣٥ .

للشاعر ما لا يباح للناثر ، بحكم تقيّده بأوزان الشعر وقوافيه ، ولكنّ ذلك من الضرورة الشعرية التي لا يقاس عليها .

وقد استدلّ ابن عصفور بكلام العرب شعرًا ونثرًا وعدّها أدلة معتبرة ، وازدحم شرحه الكبير بهذه الأدلة السماعية التي يقرّر بها قاعدة أو يرجّح بها رأيًا أو ينقض دليلًا لخصم .

وسوف نتحدث عن استدلال ابن عصفور بكلام العرب بنوعيه الشعر والنثر .

النوع الأول : الاستدلال بالشعر

يعد الشعر من أكثر الأدلة التي استشهد بها ابن عصفور فقد استشهد بتسعمائة وستة وستين بيتًا ، وهو لا يهتمّ غالبًا بنسبة الأبيات إلى قائليها إذْ إنه لم ينسب منها إلاّ مئة وثلاثة شواهد تقريبًا ، وقد أخطأ في نسبة شاهدين منها ، كما ذكر محقّق الكتاب ؛ أحدهما لسلامة بن جندل ، ونسبه لابن مقبل[(١)] ، والآخر نسبه للمتنبي وهو لأبي نواس[(٢)] .

والشواهد التي لم ينسبها ولا يُعرف قائلوها بلغت مائة وأربعين شاهدًا منها مائة وثمانية أبيات استشهد بها نحاة قبله ولم ينسبوها ، فلعلّه اعتمد على إيرادهم لها في كتبهم ثقة في ما ينقلونه أو يروونه .

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٢٧٨ .

(٢) السابق ١ / ٦١٧ .

كما نجد أنه استشهد بستة عشر بيتًا من الأبيات الخمسين المجهولة التي أوردها سيبويه في كتابه ، وقد نسب المحقق أحدها للعجّاج ، والحقيقة أن الأبيات المجهولة عند سيبويه ليست خمسين بيتًا بل تجاوزت الثلاثمائة شاهد، وقد نسب منها المحقّقون والدكتور رمضان عبد التوّاب حوالي مئتين وبقي مئة تقريبًا[1] .

وقد اتخذ الاستدلال بالشعر عند ابن عصفور عدة مظاهر نذكرها في ما يلي :

أولاً : استدلاله بالشعر على القواعد النحوية :

يعدّ الشعر أصل الاستشهاد ، بل إنّ كلمة الشاهد تطلق غالبًا ويراد بها الشعر ، لذلك كثُر ورود الشعر في كتب أئمة النحو . وابن عصفور حينما يسوق الدليل فإنما يسوقه لما كان بحاجة إليه ، أما ما ليس بحاجة لدليل فإنه لا يستدلّ عليه يقول : « وفي (الذي والتي) لغات : (الذيْ) بتسكين الياء ولشهرتها لا تحتاج إلى دليل »[2] .

وقد استدل ابن عصفور بشعر الطبقات الأربع التي ذكرها البغدادي . لذا تجد الشواهد عنده تعود لكل الطبقات من الزبّاء حتى أبي نواس ، وإن كان يشير لتلحين النحاة لأشعار المولّدين كأبي نواس والمتنبي والمعرّي[3] .

---

(١) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص ٢٨٠ .

(٢) السابق ١ / ١٧١ .

(٣) أبو نواس ٢ / ٢١٣ ، ١ / ٤٩٧ ، والمتنبي ١ / ١٥٠ ، ٢ / ٨٧، والمعرّي ١ / ٣٥٩ .

ولكنّ هذا لم يمنعه من التمثيل بشعر أبي نواس[1] مع أنه من المتأخرين الذين لا يستشهد بشعرهم عند أغلب النحاة ، ولكن لعلّ ابن عصفور يميل مع رأي من يرى جواز الاستشهاد بشعر من يوثق بهم من شعراء الطبقة الرابعة ، كما استشهد الزمخشري ببيت لأبي تمّام :

ـا أظلما حالي ّ ّـت أجـْليا ظلامَ عن وجه أمرد أشيب

ثم قال : « وهو وإن كان محدثًا لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة فيقنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه »[2] .

أما من لا يوثق بفصاحته فإنّ ابن عصفور يرد الاستشهاد بشعره كما ردّ الاستشهاد بشعر زياد الأعجم كمن ليس غادٍ ولا رائحُ

فقال : «فلا حجّة في كلامه عند أكثر العلماء ؛ لأنه نزل بإصطخر من بلاد فارس ، ففسد لسانه فلذلك لقِّب بالأعجم ، وكثيرًا ما يوجد اللحن في شعره »[3] أما أما سيبويه فقد استشهد بشعر زياد الأعجم في غير موطن[4] .

ومن استدلالات ابن عصفور بالشعر ما نجده في حديثه عن أنواع المبنيات ، حيث ذكر أن من أنواعها ما يضاف إلى مبني : « نحو قول الشاعر :

---

(١) السابق ١ / ١٤٨ .

(٢) الكشاف ١ / ١١٩ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٤١٤ .

(٤) الكتاب ١ / ٣٠١ ، ٣ / ٤٨ ، ٤ / ١٧٩ .

يمنع الشرب َ ها غير ُ أن نطقت غصون ذات أو قال (١) »(٢)

يقصد (غير) حين أضيفت إلى مبني (أن) بنيت ، ولو لم تُبْنَ لرُفِعت فاعلاً لـ(يمنع) .

ومن ذلك أيضاً حديثه عن نصب الفعل « إذا دخل عليه ناصب ، أو عطف على منصوب ، أو كان بدلاً من منصوب ، وقد اجتمع ذلك في قول الشاعر :

علي ّ اللهَ أن تبايعا تُؤْخذَ كرهًا أو تجيءَ طائعًا(٣) »(٤)

وفي حديثه عن (إمَّا) ذكر أن الأفصح فيها أن تستعمل مكرّرة ، وقد لا تكرّر « إذا كان في الكلام ما يغني عن تكرارها نحو (أو) و(إلاّ) فمن ذلك قول المثقّب :

فإما أن تكون أخي بحقٍّ فأعرفُ منك غثّي من سميني
وإلا فاطّرحني واتخذني عدوًّا أتّقيك وتتّقيني

فلم يكرر (إمّا) استغناء عنها بـ(إلا) ... »(٥) .

ولموقع السماع عند ابن عصفور أهميته ، فهو يردّ به القياس نجد هذا مثلاً

---

(١) نسبه الزمخشري لأبي قيس بن رفاعة ، المفصّل ص ١٢٥ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٠٦ .

(٣) من الأبيات المجهولة في كتاب سيبويه ، الكتاب ١ / ١٥٦ .

(٤) شرح الجمل ١ / ١١٨ .

(٥) السابق ١ / ٢٣٥ – ٢٣٦ .

في مسألة أن ما أضيف إلى معرفة فهو بمنزلته في التعريف فيقول : « وأما المضاف إلى معرفة فزعم المبرّد أنه أدون ممّا أضيف إليه في التعريف قياسًا على المضاف إلى المضمر لأنه دونه في التعريف[1]، والذي يدلّ على فساد مذهبه قوله : كخذروف الوليد المثقّبِ [2] .

والمثقّب نعت للخذروف وقد تقدّم أن النعت لابد أن يكون مساويًا للمنعوت أو أقل منه تعريفًا ، فلو كان الأمر على ما ذهب إليه لم يجز ؛ لأن المثقّب على مذهبه هو نعت أعرف من خذروف وهو المنعوت وقوله أيضًا :

تيس ء الأعفر انْ َ َت ْ له ءُ ٌ تدلّت من شماريخ ثَهْلان[3]

فوصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام »[4] .

ثانيًا : موقفه ممّا خالف المطّرد :

لابن عصفور إزاء ما خالف المطّرد من كلام العرب ثلاثة مواقف .

الموقف الأول : وصف تلك الأبيات بالقلّة والندرة حتى لا يقاس عليها .

بما أنّ ابن عصفور متّبع للمذهب البصري ؛ فهو لا يقيس إلاّ على الأكثر ؛ لما ذكرنا سابقًا ، وأما النادر والقليل والشاذ فلا يجيز القياس عليها .

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٨٢ .

(٢) لامرئ القيس ، الديوان ٢٤ .

(٣) لامرئ القيس ، الديوان ١٤٦ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٢٠٧ .

ففي حديثه عن تثنية المنقوص ذكر أن غير المنقوص لا يخلو أن يكون صحيح الآخر أو معتله أو مهموزه « فإن كان صحيح الآخر ألحقت العلامتان من غير تغيير إلاّ ما شذّ من قولهم : (أليان) و(خُصيان) في تثنية (ألية) و(خصية) . قال :

ترتَجُّ ألياهُ ارتجاج الوطب[1]

وقال الآخر :

كأنَّ ٍيَيْه مــن التَدَلْــدُ ظَ ْ ُ جوز ث نْا حَنْظَ[2]

كان القياس أن يقول : (أليتان) (وخصيتان) ، وقد جاء ذلك فيهما على القياس »[3] .

ومن ذلك : ما ذكره أن الكوفيين استدلّوا على جواز جمع (طلحة) وأمثاله بالواو والنون ، مع حذف التاء منه من غير عوض في قوله :

وعُقبةُ الأعقابِ في الشهرِ الأصمّ[4]

فجمع (عقبة) على (أعقاب) .

وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه »[5] .

---

(١) لم أعثر على نسبة ، خزانة الأدب للحموي ٧ / ٥٢٥ .

(٢) لخطام المجاشعي ، الخزانة ٧ / ٤٠٠ .

(٣) شرح الجمل ١ / ١٤٢ .

(٤) لم أجد له نسبة ، الخزانة ٨ / ١٠ .

(٥) شرح الجمل ١ / ١٤٩ .

ومن ذلك ما ذكره عن حذف (الباء) مع إبقاء عملها من غير تعـويض : يقول قلّ وجود مثل هذا ، ولم يجئ إلا نادرًا في الشعر ، وعلى ذلك ينبغي أن يحمل قول الشاعر :

أكلّ امـرئ تحسـبينَ امـرءًا ونـارٍ توقّـدُ بالليـل نـارًا[1]

فعطف (نارا) على قوله : (توقّد بالليل نارا) ، لا على أنـه عطـف قولـه (ونارٍ) على (امرئٍ) و(نارًا) على قوله (امرءًا) لما في ذلك من العطف عـلى عاملين »[2] .

وردّ ابن عصفور على الكوفيين تجويزهم دخول (اللام) في خبر (لكـنّ) مستدلّين بقول الشاعر :

« ...ولكنّني من حبها لعميدُ[3]

فأدخل (اللام) في خبر (لكنّ)، وهذا لا دليل فيه ، لأنه لم يسـمع إلاّ في هذا »[4] .

الموقف الثاني : تأويل ما خالف المطّرد :

قد علمنا سابقًا أن التأويل من الوسائل التي يستخدمها النحـوي لإبطـال

(١) لأبي دواد ، الكتاب ١ / ٦٦ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٢٦١ .

(٣) لم يعرف قائله ، الخزانة ١٠ / ٣٨٦ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٤٣٧ – ٤٣٨ .

الاستدلال بدليلٍ ما ، أو توجيهه إلى ما يراه وابن عصفور من المبرّزين في هذا بحكم بصريّته ،فهو يرى أنّ ما لم يكثر كثرة توجب القياس يجب تأويله[1] .

لذا نراه يردّ على الكوفيِّين استدلالهم حين زادوا في معاني (أو) معنيين : « أحدهما : أن تكون للجمع بمنزلة (الواو) ، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر :

فلو كانَ كاءُ يردُّ شيئًا ⠀⠀ كيتُ لى بُجير أو عَنَا

لى المرأين ذهَلَكَا جميعًا ⠀⠀ أنه بشجو شتياق[2]

قالوا بكيت على بجيرٍ وعفاق . بدليل قوله بعد ذلك : على المرأين ، ألا ترى أنّ المرأين بدل من بُجير وعفاق . كأنه قال بكيتُ على المرأين . قلت يحتمل أن تكون هنا للتفصيل ، كأنه قال : بكيت على بجير تارة وعلى عفاق تارة أخرى ، ثمّ فصّل بـ(أو) بكاءه على بجير من بكائه على عفاق »[3] .

وكما نجده عمد إلى تأويل حرف النداء أنه للتنبيه إذا دخل على ما لا يصحّ نداؤه كالفعل والحرف ، وقد عمد إلى هذا التأويل فراراً من القول بحذف المنادى يقول مبيّنًا الخلاف في هذه المسألة : «منهم من ذهب إلى أنّ المنادى محذوف ، ومنهم من ذهب إلى أنّ الحرف للتنبيه لا للنداء وهو الأحسن ، لأنه لو حُمِل على حذف المنادى لأدّى ذلك إلى إخلال كثير ؛ لأن المنادى قد كان

---

(١) شرح الجمل ١ / ٤٩٩ .

(٢) نسبها ابن الأنباري لمتمم بن نويرة ، الأضداد ٢٨٠ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٢٣٨ .

حـُذ ِ ف العامل فيه ، فلو حذف لكانت الجملة قد حذفت ولم يبـق منهـا سـوى حرف النداء ، فمثال دخوله على الفعل قول الشاعر :

ألا يا اسـ ْ قـ ِ ياني قبلَ غارة ِ سـ ِ نْجال ِ[1] ...

ومثال دخوله على الحرف قوله :

ـا ليــتَ ِ وجَــ نــد غَــَا نقلِّـد ًا ســيفًا ر ُمحًــا[2] »[3]

كما اعترض على استدلالات الكـوفيِّين التـي أجـازوا عـلى ضـوئها تقـدّم الفاعل على الفعل في سعة الكلام ، فيقول : « خلافًا لأهل الكوفة فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو زيـدٌ قـام ، تقـديره قـام زيـدٌ ، ويستدلّون على ذلك بقول الزبّاء :

مــا للجــا َ ْ ـها وئيــد ًا جَ نْـ ْ ً عملــنَ م حَ ْ ــدا

قالوا معناه وئيد ًا مشيُها . ويقول امرئ القيس :

لنــا يــومٌ لذيــذٌ بنعمــة في مقيـل نحسـُـه متغيّــب

قالوا معناه متغيّب نحسـُه . ويقول النابغة :

ْبدّ من عوجاءَ هويْ اكب ى ابن لجُ ح َ ُ ا الليلَ

(١) الديوان ١ / ٥٨ .

(٢) نسبه المحقق لعبد الله بن الزبعرى .

(٣) شرح الجمل ١ / ١١٣ – ١١٤ .

قالوا معناه قاصد سيرُها ، إذ لو لم يكن كذلك لقال قاصدُه »[1] .

وقد اعترض على استدلالهم بقول الزبّاء فذكر أن (مشيَها) بدل من الضمير الذي في الجمال لأنه موضع خبر المبتدأ (ماولليس فاعلاً ، وأما قول امرئ القيس فنحسُه مرفوع بمقيل التي هي مصدر وضع موضع اسم الفاعل ، والتقدير قائل نحسُه) وأما قول النابغة : فقاصد ، صفة عوجاء وحذفوا منه (التاء) ، كما قالوا : ناقة ضامر . ومع كل ذلك ذكر أنه لو لم يكن هناك تأويل فذلك من ضرورة الشعر .

« والدليل على ذلك قول الشاعر :

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلّما على طولِ الصدودِ يدومُ[2] »[3]

أراد وقلّ ما يدوم وصال .

ونجد ابن عصفور كثيرًا ما يستخدم التأويل لنقض أدلة الكوفيين ، فهاهم مثلاً يجيزون في أسماء الإشارة كلها أن تستعمل موصولات «واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾[4] فقالوا : بيمينك من صلة (تلك)) كأنّه قال: وما التي بيمينك ؟ واستدلّوا أيضًا بقول الشاعر :

عدسْ ما لعبّاد عليك إمارةٌ أمنتِ وهذا تحملين طليقُ[5]

---

(١) شرح الجمل ١ / ١٦١ .

(٢) للمرار الفقعسي ، الخزانة ١٠ / ٢٤٩ .

(٣) شرح الجمل ١ / ١٦١ .

(٤) طه ١٧ .

(٥) لابن مفرغ الحميري ، أدب الكاتب لابن قتيبة ١ / ٣٢١ .

فقالوا : تحملين من صلة هذا ، والتقدير : فالذي تحملين طليق »[1] .

بعد ذكر هذين الدليلين تبين ّ ابن عصفور أنه لا حجة فيهما ، فأو ّل الآية بأن (بيمينك) يحتمل أن يكون متعلقًا بفعل مضمر على جهة البيان كأنه قال : أعني بيمينك المشار ، أو يكون حالا ً من المشار إليه ، ويحتمل أن يكون (تحملين خبر ً ثانيًا لهذا ، لأن المبتدأ قد يكون له خبران كقولهم : هذا حلو حامض ...

وهذا الرأي الذي نقضه ابن عصفور وأو ّل أدلته هو مذهب الكوفيِّين[2] ، ووافقهم سيبويه في اسم واحد من أسماء الإشارة وهو (ذا) إذا انضم إلى (ما) ، في نحو قولك : ماذا فعلت ؟ وماذا تفعل[3] ؟

وممّن قال به من غير الكوفيِّين الزجّاج[4] ، وهو من أتباع المذهب البغدادي الذين غلبت عليهم النزعة البصرية[5] .

الموقف الثالث : الجمع بين التأويل والوصف بالندرة .

ذكر ابن عصفور أنّ أهل الكوفة وبغداد يجيزون في (كليهما) أن تكون للمؤنثتين . فقال : «يجيزون أيضًا : (كلاهما) في المؤنثين ويستدلّون على ذلك أيضًا بقول الشاعر :

---

(١) شرح الجمل ١ / ١٧٠ .

(٢) الإنصاف للأنباري ١٣ / ٥٨٩ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤١٦ - ٤١٧ .

(٤) أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٤٣ .

(٥) نشأة النحو ١٠٢ .

لا عقبيها قد تشعّب رأسُها   الركض في جنبي ثفال مباشر

وبقول الآخر :

ت ٌ بقرُبى الزينبين كليهما   ك وقربى خالد وحبيب

وذلك قليل جدًّا لم يجئ إلاّ في الشعر ، وينبغي أن يحُمل على التذكير على المعنى ، كأنه لحظ في الزينبين معنى الشخص »[1] .

من ذلك أيضًا ردّ ابن عصفور على من زعم أن (كلا وكلتا) مثنيان بدليل إخبار العرب عنهما إخبار المثنى ، قال : كلاهما لا يطلقان .

« فالجواب أن ذلك قليل ووجهه الحمل على المعنى ، لأن (كلا وكلتا) وإن كانا مفردي اللفظ فهما مثنيان في المعنى ... وقد جمع الأسود بن يعفر الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في بيت واحد ، فقال :

نّ المنيَّةَ الحُتُفَ همُا   وفي المنيةَ قُبان َ ادي[2]

فقيل في حملاً على اللفظ ، ويرقبان حملاً على المعنى »[3] .

ولابن عصفور طرق أخرى لنقض أدلة الخصوم التي تخالف ما اطّرد من كلام العرب ، منها أنه قد يردّ ما يخالف المطّرد بالسماع ، كما يردّه بالقياس .

فمن ردّه ما خالف المطرد بالسماع : حديثه عن اشتراط أهل بغداد في بدل

---

(١) شرح الجمل ١ / ٢٦٩ - ٢٧٠ .

(٢) للأسود بن يعفر النهشلي ، المفضليات للضبي ١ / ٢١٥ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

النكرة من غيرها أن تكون من لفظ الأول ، واستدلّوا على ذلك بأنه لم يجئ شيء من بـدل النكـرة إلا كـذلك ، كقولـه تعـالى : ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ ﴾[1] ، وقول الشاعر :

ت ُ كذي رجلين ِ ، ِ صحيحة ِ ... رجل ِ رمى فيها لزمان ُ نـ ُـ ـ ِ [2]

واشترطوا أيضـ ًـا فيها الوصف ، وسـبقهم في هـذا الشرـط أهـل الكوفـة ، واستدلّوا على ذلك بأن النكرة لا تفيد في البـدل ، إلاّ أن تكـون موصـوفة ، ألا ترى أنّك إذا قلتت مرر محمد ٍ رجل ٍ ، لم يكن مفيد ًا ؛ إذ معلـوم أن محمـد ًا رجل ٌ ، فإذا وصفته أفاد .

وما ذهبوا إليه فاسد ، بل لا يشترط عندنا إلاّ أن يكون في البدل فائدة .

والدليل على فساد ما ذهبوا إليه قول الشاعر :

ـلا وأبيــك َ خــ ِ منــك أني ... ؤذيني التحمحم ُ الصهيل ُ [3]

فخير منك بدل من أبيك وليس من لفظ الأول ولا موصوفًا ، ولا يتصوّ ر أن يكون نعتًا لأنه نكرة والأب معرفة »[4] .

كما يردّ السماع الشعري المخالف للمطّرد بتأويله ، وأيضـ ًـا بالقياس . ومـن ذلك حديثه عن (من وما) الموصولتين الواقعتين بعد (نعم وبئس) ، فيقول :

---

(١) العلق ١٥ ، ١٦ .

(٢) لكثير عزّ ة ، الديوان ١ / ٣٣ .

(٣) لشمير بن الحارث ، الحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١١١ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٢٩١ – ٢٩٢ .

« واختلف في (من وما) الموصولتين وما أضيف إليهما ، فمنهم من أجاز أن يكونا فاعلين لهما ، ومنهم من منع فالمجيز استدلّ على ذلك بالقياس والسماع ، أما القياس فإنهما في معنى ما فيه الألف واللام ، ألا ترى أنهما بمعنى (الذي والتي) . وأما السماع فقوله تعالى : ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾[1] . وقول الشاعر :

ـمَ مَـزْكَـ نِ ضَـ ـاقَتْ ذاهبُـهُ ... ـمْ هو في سرٍّ وإعْـ ـن[2]

وهذا الذي استدلّ به لا حجّة فيه ، بل القياس أن يكون فاعل (نعم وبئس) على حسب ما استقرّ فيهما بالسماع ما أمكن ، وأما السماع فمؤول ... »[3] .

موقف ابن عصفور من الضرورة الشعرية :

ليس من الضرورة الشعرية رفع منصوب ولا نصب مخفوض ، ولا لفظ يكون المتكلم فيه لاحنًا ، ومتى وُجِد هذا في شعرٍ كان ساقطًا[4] . فلا يجوز للشاعر إذن مخالفة القياس ، يقول ابن جني : «واعلم أنّ الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينطق بما يبيحه القياس وإن لم يرد به سماع »[5] .

وفي تعريف الضرورة مذهبان : فمذهب الجمهور في الضرورة أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع في الكلام أي النثر ، سواءٌ اضطر إليه الشاعر أم لا[6] ، أما

---

(١) البقرة ٢٧١ .

(٢) لم يعرف قائله ، الخزانة ٩ / ٤١٠ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٦١٣ – ٦١٤ .

(٤) ضرورة الشعر ، السيرافي ص ٣٤ .

(٥) الخصائص ١ / ٣٩٧ .

(٦) الضرائر للألوسي ص ٥ .

أما مذهب ابن مالك فيها أنها : ما يضطر إليه الشاعر ، ولا يجد عنه مندوحة أي مخلصاً [1] ومن ثمّ فهو يجيز دخول (ال) على الفعل في الاختيار ، فقد قرّر أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لإمكان قائل : (ما أنت بالحكم الترضى حكومته) أن يقول : (ما أنت بالحكم المرضي حكومته) ... ولتمكن قائل :

(صوت الحمار اليجدع) أن يقول : (صوت الحمار يجدّع) ... فإذا لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار [2] .

ونقل السيوطي عن أبي حيّان ردّه على ابن مالك فهمه للضرورة بأنها الإلجاء إلى الشيء وهم لا يعنون ذلك « وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به ، ولا يقع في كلامهم النثري ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ، ولا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإنما يعنون ما ذكرناه وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ إلاّ ويمكن للشاعر أن يغيّره »[3] .

ولاشك أنّ ابن عصفور يرى رأي الجمهور في الضرورة فيقول : « اعلم أنّ الشعر لما كان كلاماً موزونًا يخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن ، ويحيله عن طريق الشعر ، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام ، اضطروا

---

(١) الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣٠٠ ، القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ص ٣٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٧ - ١٩٨ .

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ٢٥١ .

إلى ذلك أو لم يضطروا إليه؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر »[1] .

وبمّا أنّ ابن عصفور على مذهب الجمهور في مفهوم الضرورة ، فهو يكثر من تخريج الأبيات التي تخالف المطّرد على الضرورة مثل حديثه في مسألة مجيء (ال)بمعنى الذي ، فذكر أنّ « الألف واللام الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول نحو : الضارب والمضروب قد تدخل على الفعل في ضرورة الشعر نحو قوله :

أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومتُه ... ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدَلِ[2]

وقد تدخل على الجملة الاسمية في ضرورة الشعر نحو قوله :

من القومِ الرسولُ اللهِ منهُمْ ... لهم دانتْ رقابُ بني مَعَدِّ[3] ... »[4]

وعلى هذا فالضرورة عند ابن عصفور لا يقاس عليها ، وقد نبّه إلى أنه لا يلتفت إليها[5] .

ومن الأمثلة على الضرورة عند ابن عصفور :ما ذكره في ردّه على من يرى أن الأسماء الستة معربة بالحركات التي قبل الحروف ، والحروف إشباع ، حيث بينّ أن الإشباع لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، فيقول : « فمذهبه فاسد ، لأن

---

(١) ضرائر الشعر ، ابن عصفور ص ١٣ .

(٢) للفرزدق ، لسان العرب ٦ / ٩ .

(٣) لم ينسبه النحاة ، مغني اللبيب لابن هشام ١ / ٧٢ .

(٤) شرح الجمل ١ / ١١٢ .

(٥) السابق ١ / ١٨٧ .

الإشباع زائد على الكلمة فيؤدي ذلك إلى بقاء : (فيـك) و(ذي مـال) ، عـلى حرف واحد ، وأيضـًـا فـإن الإشـباع لا يجـوز إلاّ في ضرورة الشـعر ، فإشـباع (الواو) ..

وأنَّي حيثُ يثنيْ لهوى بَـَ ـي ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ يـْثُما سلكُوا أدنوْ ـأنظُر ُ [(١)]

وقال في إشباع (الألف) :

أعــوذُ بــالله ــ َ لعَقْــب ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ئلات ‏ ‏ عـُقَــدَ لأذْنَــب [(٢)]

وفي إشباع (الياء) :

ك ‏ ‏ لبي ما حـَ ُ ‏ ‏ نإنْ ـُـ ْ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ُّ ‏ ‏ دَظْ في الـتراب تَـ ب ُ [(٣)] » [(٤)]

ومن ذلك أيضـًـا حديثه عن العطف على الضمير المجرور ، قال : « لا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلاّ في ضرورة الشعر نحو قوله :

ٓن قرّ ْبــ َ ‏ جـُ ونــا وتَدْ ــ ُنا ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ‏ ذهبْ ‏ فما بك والأيامِ ن عـَ ـَ ـ [(٥)] » [(٦)]

وقد علّق على هذا البيت وغيره في ضرائر الشعر بقولـه : « ولا يجـيء مـن ذلك في سعة الكلام عند المحققين البصريين ، والكوفيون يجيزونه » [(٧)] .

---

(١) نسبه المحقق لإبراهيم بن هرمة ، مغني اللبيب ١ / ٤٢٤ .

(٢) لم أعثر له على نسبة ، المغني ٢ / ٤٢٨ .

(٣) استشهد به أبو حيان ولم ينسبه ، ارتشاف الضرب لأبي حيان ٥ / ٢٣٩١ .

(٤) شرح الجمل ١ / ١٢١ .

(٥) من أبيات الكتاب المجهولة ، الكتاب ٢ / ٣٨٣ .

(٦) شرح الجمل ١ / ٢٤٧ .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٤٩ .

وعلة المنع من العطف على المخفوض كما يرى ابـن السرّ ـاج « أن المجـرور ليس له اسم منفصل يتقدّم ويتأخّر كما للمنصوب ، وكل اسم معطـوف عليـه فهو يجوز أن يؤخّر ويقدّم الآخر عليه ، فلما خالف المجرور سائر الأسماء لم يجز أن يعطف عليه »[1] .

وعودة الشيء إلى أصله من الضرورة عند ابن عصفور ؛ بـين ذلـك حـين انتصر لمذهب البصريين في أنّ علّـة رفـع الفعـل المضـارع هـو وقوعـه موقـع الاسم ودليله : « على أنه واقع موقع الاسم رجوعهم إليـه في الضرورة ، قـال الشاعر :

فأبـ ُ إلى فَهْـمِ ـا كـِ ـْ ُ آيبًـا م مـِ ثْلُا فارَقْتُا وهْ َ تـَ ْ رُ[2] »[3]

ويرى ابن هشام أن مجيء الخبر مفردًا بعد (كاد وعسى) شاذ[4] .

وإذا كان السيوطي يقرّر من أحكام الضرائر أنه يجوز القياس على ما استعمل للضرورة في الضرورة[5] ، فإنّ ابن عصفور يجيز كذلك القياس في في الضرائر[6] .

---

(1) الأصول في النحو لابن السرّاج ٢ / ١١٩ .

(2) تأبط شرًّا ، ديوان الحماسة التبريزي ١ / ١٨ .

(3) شرح الجمل ١ / ١٣١ .

(4) أوضح المسالك لابن هشام ١ / ٢٧١ .

(5) الاقتراح ص ٦١ .

(6) شرح الجمل ٢ / ٦٠٩ .

تعدد الرواية عند ابن عصفور :

يقول البغدادي : «وربّما روي البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة ، ربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها ولا ضير في ذلك ، لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات ، فلا يوجب ذلك قدحًا فيه ولا غضًا منه »[1] .

ولابن عصفور منهج في ما تعدّدت روايته ؛ فهو إمّا أن يقوم بتوجيه الروايتين ويخرّج كلاً منهما على وجه مقيس ، أو أنه يردّ الرواية التي جاءت بخلاف القياس .

فمن تخريجه كلتا الروايتين على وجه مقيس : حديثه عن المعطوف حيث بيّن أنه يعرب كإعراب المعطوف عليه إلا إن كان للمعطوف عليه لفظ وموضع ، فيجوز حينئذٍ أن يعطف تارة على اللفظ وتارة على الموضع ، وذكر أن له ستة أقسام ، فالقسم الأول منها : ما كان لفظه نصب وموضعه رفع، فيجوز العطف على الموضع فيرفع أو اللفظ فينصب ، وعلى هذا خرّج الروايتين في قول الشاعر : « لانَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اتسعَ الخرقُ على الراقِع »[2]

---

(١) خزانة الأدب ١ / ٣٩ .

(٢)لأنس بن العبّاس ، الأصول في النحو ١ / ٤٠٣ .

روي برفع (خلة) على موضع (نسب) ، ونصبه على لفظه ... »[1] .

وفي حديثه عن تابع معمول اسم الفاعل إن كان في اسم الفاعل الألف واللام والتابع مضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام ؛ فذكر أن سيبويه يجيز في التابع النصب على الموضع والخفض على اللفظ[2] . قال ابن عصفور : « والدليل على صحة مذهب سيبويه ما روي من قول الشاعر :

اهبُ المائةَ دَـ وعَبْـ ها ءُـوذًا نَزَءِّـ ْ ينهـا أطْنهَلهَـا[3]

بنصب (عبدها) وخفضه »[4] ، فالروايتان يتم توجيههما على مذهب سيبويه .وفي حديثه عن المصدر إن أضيف إلى المفعول ذكر أنه يُرفع الفاعل، ويجوز إضافته إلى الفاعل فينصب المفعول . يقول : « وإن أضفته إلى المفعول رفعت الفاعل كقوله :

ت دي وما جمّعتُ نَشَـب عُ القواقيز فواهَ أباريق[5]

برواية من رواه برفع (الأفواه) ، ومن رواه بالنصب فهو على إضافته إلى الفاعل ... »[6] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٢٥٦ .

(٢) الكتاب ١ / ١٨٣ .

(٣) للأعشى ، الديوان ص ٢٩ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٥٦٨ .

(٥) للأقيشر الأسدي ، الديوان ٣٧ .

(٦) شرح الجمل ٢ / ٢١ .

وأحيانًا يردّ ابن عصفور ما لم يصحّ عنده من الروايات التي جاءت بها لا يطّرد ولكنّه في ذلك كغيره لا يوضّح حجّته في عدم صحة هذه الروايات أو عدم ثبوتها ، والراجح أن القضية لا تعدو الشكّ في ذلك ، بدليل أنه كثيرًا ما يؤول الروايات التي يردّها محتاطًا خشية أن تكون صحيحة »[1] .

فمثلاً في حديثه عن حروف الجر ذكر أنّ أهل الكوفة زعموا أنّ (ربّ) تكون اسمًا « واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

لُـوك فـإنَّ قتلَـكَ لم يكُـنْ   عليـكَ ورُبَّ قتلٍ عـارُ[2]

فرفع (عار) على أنه خبر (رُبَّ) و(رُبَّ) مبتدأ وهذا لا حجّة فيه لأن الرواية الصحيحة (وبعض قتلٍ عارٌ) وإن صحّت رواية من روى (ورُبّ قتلٍ عارُ) لم يكن فيه حجّة ، لأن (عار) يكون خبر ابتداء مضمر كأنه قال : (هو عارٌ) ، والجملة في موضع الصفة . ومما يدل على أن (عارًا) في هذه الرواية إنما ينبغي أن يحمل على ما ذكرناه أنك لو جعلت (عارًا) خبر (رُبَّ) لم يجز إبقاء المخفوض بـ(ربّ) بغير صفة وذلك لا يجوز ... »[3] إذًا فهو يشكّ في صحة هذه الرواية ولكنّه يحتاط بتأويلها خشية ثبوتها .

ومن ذلك أيضًا نقله عن بعض النحويين زعمهم أن (رب) تجر الاسم المعرّف بالألف واللام فتقول ربّ الرجل لقيت . وأنشدوا في ذلك قوله :

---

(١) الشاذ عند أعلام النحاة ص ١٢٨ .

(٢) لثابت قطنة ، الأغاني للأصفهاني ١٤ / ٢٧٠ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٤٨٦ – ٤٨٧ .

ـما الجامـلِ المؤبّـلِ فـيهم عيجُ بَيْـنهنّ المِهـارُ[1]

فخفض (الجامل) . والرواية الصحيحة : (الجاملُ) بالرفع على أن تكون (ما) في موضع اسم نكرة مخفوض بـ(ربّ) و(الجامل) خبر ابتداء مضمر والجملة في موضع الصلة كأنه قال رُبّ شيء هو الجامل المؤبّل .

وإن صحّت الرواية بخفض (الجامل) كان (الجامل مخفوضًا بـ(ربّ) على تقدير زيادتها كأنه قال : ربما جامل فيكون مثل قولهم إني لأمرّ بالرجل مثلك فأكرمه أي برجل مثلك »[2] .

النوع الثاني من كلام العرب : الاستدلال بالنثر

يراد بالنثر أقوال العرب ولغاتهم وأمثالهم ، وهذا المصدر النثري ممّا اعتمدوا عليه منذ بدايات التقعيد النحوي حين كانت هذه المادة المسموعة سليمة من اللحن والاضطراب .

وابن عصفور لا ينسب غالبًا استشهاداته النثرية فتجد العبارات التالية تبرز في كتابه بكثرة فيقول : « ومن كلامهم ، وحكي من كلامهم ، وحكي عن العرب ... »وغيرها ، وأحيانًا قد ينسب فيذكر اللغويين والنحاة الذين حكوا عن العرب وهم : أبو زيد الأنصاري وسيبويه والكسائي وأبو الخطّاب ويونس وابن مقسم وابن الأعرابي وأبو عمرو الشيباني وأبو الحسن الأخفش والأصمعي .

---

(١) لأبي دؤاد ، مغني اللبيب ١ / ١٥٧ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٥١٤ – ٥١٥ .

واللغـة التـي يستشـهد بهـا ابـن عصـفور هـي اللغـة الأدبيـة وليسـت لغة التخاطب العادية ، لأن هـدف النحـاة كـان حفـظ القـرآن الـذي نـزل بلغـة أدبية ، ولهذا كان ينبغي على من يودّ المحافظة على القرآن أن يدرس اللغة التـي أنزل بها[١] .

ولغات العرب يعدّها ابن عصفور مـن مصـادر الاحتجـاج وهـو أحيانًـا يسمّي هذه القبائل التي ترجع إليها هذه اللغـات مثـل طيـئ وخـثعم وهـي فخذ من طيئ وهذيل وبني الحرث بن كعـب وبنـي سـليم وتمـيم والحجـاز . واختلاف لغات العرب كما ذكـر أبـو حيـان التوحيـدي شيء مسلّم للعـرب ومأخوذ عنها[٢] .

ولغات العرب كلها حجّة ، فسعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره علـيهم ، ويجوز القياس على كل منهما ، فأما أن تقلّ إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً ، وبك تصرّف الحال فالناطق على قياس لغـة مـن لغات العرب مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه[٣] .

وهناك مظاهر في استدلال ابن عصفور بأقوال العـرب ولغـاتهم وأمثـالهم نسوقها في ما يلي :

(١) الأصول تمام ص ١٠٩ .

(٢) الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي ١ / ٨٦ .

(٣) الخصائص ٢ / ١٢ – ١٤ .

أولاً : الاستدلال بالنثر على القواعد النحوية :

يستدل ابن عصفور بلغة خثعم على جواز استعمال التثنية بالألف « في الأحوال كلها في الرفع والنصب والخفض ... قال الشاعر :

نّ أباهـــا وأبـــا أباهـــا قد بلغا في المجـد غايتاهـا[1] »[2]

كما يستدل على تقرير حكم نحوي بعدم سماع ما يخالفه عن العرب ، كما في حديثه عن الأسماء الستة ؛ حيث ذكر أن هناك من قال إنها معربة بالحروف ثم قال : « فمذهبه فاسد ؛ لأن الإعراب زائد على الكلمة ، ومن جملة هذه الأسماء : (فوك) و(ذو مال) فيؤدي ذلك إلى بقائها على حرف واحد ، واسم معرب على حرف واحد لا يوجد في كلام العرب »[3] .

المفاضلة بين اللغات :

ليس استدلال ابن عصفور باللغات دليلاً على أنها كلّها عنده بمرتبة واحدة ، فهو يفاضل بينها ويرجّح اللغة التي تجيء بها يطرد في كلام العرب ، ففي حديثه عن النعت إذا رفع ظاهراً من سبب المنعوت نحو : (مررت برجلٍ قائمٍ أبوه) فإنه : « يتبع المنعوت في اثنين من خمسة ، وهي الرفع والنصب والخفض والتعريف والتنكير ، وأما الخمسة الباقية فيتبع فيها السبب في لغة من

---

(١) نسبه المحقق لأبي النجم وقيل لرؤبة ، المغني ١ / ٤٨ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٥٢ .

(٣) السابق ١ / ١٢٠ .

قال :أكلوني البراغيث ، وفي اللغة الفصيحة يكون مفردًا على كل حال ، ويتبع في التذكير والتأنيث »[1] .

وفي حديثه عن الترخيم : ذكر أن « لغة من ينوي أحسن من لغة من لا ينوي[2] »[3] .

ومن ذلك أيضًا : حديثه عن (إمّا) ، فذكر أن من معانيها الشك والإبهام « والتخيير نحو قولك :من مالي إمّا دينارًا وإمّا درهمًا . والأفصح فيها كسر همزتها وقد حكي فتحها قليلاً »[4] .

استدلاله بكلام الفصحاء :

نادرًا ما نجد ابن عصفور يستشهد بكلام من يوثق بفصاحتهم ، كالصحابة الذين يرى البغدادي جواز الاحتجاج بما روي عنهم[5] . ورغم جواز ذلك لا نجده يستشهد بأقوالهم إلاّ في موطنين :

١ - جواز حذف اسم (إنّ) وخبرها .

فذكر ابن عصفور أن حذف الاسم والخبر لا يجوز إلاّ في (إنّ) ؛ لفهم

---

(١) السابق ١ / ٢٠١ .

(٢) هذا مصطلح جديد أطلقه ابن عصفور . انظر تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ٢ / ٨٢٩ .

(٣) شرح الجمل ٢ / ١٢٢ .

(٤) السابق ١ / ٢٣٥ .

(٥) خزانة الأدب ١ / ٩ ، ١٠ .

المعنى «نحو قول ابن الزبير إنّ وصاحبَها ، في جواب من قال له :لعن الله ناقةً حملتني إليك »[1] .

وهذا هو الرأي الذي رجّحه ابن عصفور على الرأي القائل :أنّ (إنّ) بمعنى (نعم) . يقول السيوطي : « هل تأتي (إنّ) حرف جواب بمعنى : (نعم)؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش ، وصحّحه ابن عصفور وابن مالك . وأنكره أبو عبيدة »[2] .

وهذا الكلام يجانب الصواب ؛ فابن عصفور لم يصحّح هذا الرأي كما زعم السيوطي ،بل ذكر أنّ حذف اسم (إنّ) وخبرها أولى عنده : لأنه قد تقرّر أنها تنصب الاسم وترفع الخبر ولم يستقرّ فيها أن تكون بمعنى : (نعم) »[3] ويقول أيضاً : «لأنه كما تقدّم لم تثبت (إنّ) بمعنى (نعم) »[4] .

٢ - فتح (لام) المستغاث به إن ذكر وحده :

يستدل ابن عصفور على ذلك بقول لعمر رضي الله عنه . فيقول : « وإذا ذكرت المستغاث به وحده فتحت (اللام) ، نحو ما جاء في الحديث لما طعن العلج عمر رضي الله عنه ورحمه صاح :يا لَله يا لَلمسلمين »[5] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٤٥٢ .

(٢) همع الهوامع للسيوطي ١ / ٤٥٠ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٤٥٢ .

(٤) السابق ١ / ٤٥٣ .

(٥) شرح الجمل ٢ / ١١٢، وانظر اللامات للزجّاجي ص ٨٤ .

والشاهد في المقتضب يا لَـله لِـ لمسلمين »[1] وعلى هذا لا شاهد فيـه لأن المستغاث به لم يذكر وحده .

ومن استدلاله بكلام الفصحاء : استدلاله بكلام عمرو بن معد يكرب في حديثه عن جواز الفصـل بـين فعـل التعجـب ومعمولـه بـالظرف والمجـرور فاستدلّ « بما حكي عـن العـرب : مـا أحسـن بالرجـل أن يصـدق ، وبكـلام عمرو بن معد يكرب لله درّ بني مجاشع ما أكثر في الهيجاء لقاءها ، ومـا أكثـر في اللزبات عطاءها »[2] .

استدلاله بالأمثال :

المثل هو : « جملة من القول مقتطعة من كلام ، أو مرسلة بذاتها ، تنقل ممّـن وردت فيه إلى مشابهه بدون تغيير »[3] .

والأمثال من مصادر الاستدلال اللغوي والنحوي ، وهـي مسـموعة مـن الأعراب رواية[4] .

وقد استدلّ ابن عصفور بالأمثال في الأحكام النحوية ؛ فنجـده في حديثـه عن أسماء الأماكن ذكر أنهـا عـلى قسـمين : قسـم فيـه علامـة تأنيـث وقسـم

---

(١) المقتضب ٤ / ٢٥٤ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٥٩٩ .

(٣) المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيّات حامد عبد القادر ، محمد النجّار ٢ / ٨٥٤ .

(٤) الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية (رسالة دكتوراه) عبد العزيز حدّاد ١ / ٣٠٤ .

لا علامة تأنيث فيه ، وما ليس فيه علامة تأنيث ينقسم إلى خمسة أقسام :

منها قسم استعمل مذكرًا ومؤنثًا ، والغالب عليه التذكير ، وهو: منى وهجر ودابق ... « والدليل على تأنيث هجر قوله منهنّ أيام صدق ...

فمنع صرف هجر . ومنه قولهم في المثل كجالب التمر إلى هَجَر »(١) .

كما استدلّ بالمثل في حديثه عما يؤنّث في جسم الإنسان ، فذكر اليد « ومن أمثالهم : يداك أوكتا وفوك نفخ . فقال : أوكتا »(٢) .

فاتصال الفعل بتاء التأنيث فألف الاثنين التي تعود على اليدين دليل على تأنيثها .

ثانيًا : موقفه من النثر الذي يخالف المطّرد :

لابن عصفور موقفان إزاء النثر الذي جاء بخلاف المطّرد من كلام العرب .

الموقف الأول : وصف هذا النثر بالندرة أو الشذوذ ...

وهذه أوصاف تدل على أن الدليل غير صالح للاستدلال به .

ومن الأمثلة على ذلك حديثه عن المصدر ، وأن الأصل فيه أنه باق على أصليته ، خلافًا لأهل الكوفة الذين يزعمون أن المصدر يقع موقع الصفة ؛ فيخرجونه بهذا عن أصله .

يقول ابن عصفور : « ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى مما بينّ أنه

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٢٤٢ .

(٢) السابق ٢ / ٣٨٤ .

باق على أصليته أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما كان قبل أن تصف به إلاّ ما حكي شاذًا ، فقد حكي فرس طوعةُ القياد ، بتأنيث (طوع) . وإن كان في الأصل مصدرًا . وقد حكي أيضًا : أضياف وضيوف وضيفان في ضيف ، وهو في الأصل مصدر أضافه يضيفه ضيفًا . ومثل هذا موقوف على السماع »[1] .

ومن ذلك أيضًا : حديثه عن إضافة الموصوف إلى الصفة ، وبين أن ذلك لا يجوز ، مع أن العرب تفعل ذلك «إلاّ أن ذلك من القلّة بحيث لا يقاس عليه ، لأن فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى فمن ذلك : صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، دارُ الآخرة ، يريدون الصلاة الأولى ... »[2] .

واستدلّ ابن عصفور بكلام العرب على مجيء (لكن) للعطف بغير (الواو) فقد حكي من كلامهم «ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالح »ويردّ ابن عصفور على من قد يُؤوّل ذلك بأن (لكن) غير عاطفة وطالح محمول على إضمار فعل للدلالة على ما تقدّم عليه كأنه قيل لكن مررت بطالحٍ .

فيردّ ابن عصفور بعدم صحة هذا التأويل ؛ لأن حذف الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلاّ في ضرورة شعر أو في نادر كلام لا يقاس عليه ، نحو خيرٍ عافاك الله . أي بخير[3] .وموقف ابن عصفور هذا استعمله في ردّ كل الأدلة السماعية التي جاءت بخلاف المطرد من كلام العرب .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٢٠١ .

(٢) السابق ١ / ٢٢٥ .

(٣) السابق ١ / ٢٢٨ .

الموقف الثاني : تأويل ما جاء بخلاف المطرد :

ذكرنا سابقًا أن التأويل يلجأ إليه ابن عصفور إن خشي من صحة المسموع الذي جاء بخلاف القاعدة المطّردة .

كما في حديثه عن (حاشى) فقد ذكر أن ما بعدها مخفوض أبدًا عند سيبويه[1] ، لأنها حرف جر « أمّا ما حُكي من قولهم : حاشى الشيطان وأبا الإصبع فإن صحّ فحاشى عند من يقول ذلك فعل ، ولا يُتصوّر أن تكون حرفًا بمنزلة (إلاّ) ؛ لأنه لو كان كذلك لجاز في ما بعدها الرفع ... »[2] .

ومنه أيضًا ردُّ ابن عصفور على المازني إذ أجاز إنابة (ذلك) مناب مفعولي (ظننت) ، ومفعولي (أعلمتُ) الثاني والثالث ...

وابن عصفور يرى عدم الجواز ، ولذلك ينبغي حمل قول العرب « ظننت ذاك ، على أنّ ذاك إشارة إلى المصدر ، لأن ذلك قد ثبت في مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ ﴾[3] أي صبره »[4] .

ومن ذلك أيضًا : ردّ ابن عصفور على طائفة من النحويين[5] قولهم إنّ

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٢٦٤ .

(٣) الشورى : ٤٣ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٢٥ .

(٥) منهم ابن قتيبة وابن هشام أدب الكاتب ١ / ٤١٠ ، مغني اللبيب ١ / ٥ .

(على) تكون بمعنى (الباء) مستدلّين على ذلك بقول العرب : اركب على اسم الله ، أي باسم الله ، فتكون للاستعانة . قال ابن عصفور : « ولا حجّة لهم في ذلك ؛ لأن (على) يحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف ويكون المجرور في موضع الحال كأنه قال : اركب متّكلاً على اسم الله »[1] .

ومن ذلك أيضاً : في باب اسم الفاعل : ذكر ابن عصفور مذهب الكسائي الذي يرى فيه عمل اسم الفاعل إن كان بمعنى المضي مستدلاً بما حكاه عن العرب : هذا مارٌّ بزيد أمس فسوَيرٍ فرسخاً . فيرد بقوله : « أما هذا مارٌّ بزيد أمسِ فسُوَيرٍ فرسخاً ، فإنما عمل في المجرور والظرف ، هذا والمجرور والظرف يعمل فيهما معاني الأفعال بخلاف المفعول به ... »[2] .

ونادراً ما يجمع ابن عصفور في ردّه أقوال العرب التي تخالف المطرد بالجمع بين وصفها بالقلة وتأويلها ، كما نجد في ردّه على الكوفيين الذين جوّزوا دخول (إن) الملغاة على الأفعال غير الناسخة[3] ؛ مستدلّين بما حكوه حكوه من كلام العرب « إنْ قنّعت كاتبك لسوطًا » ، واستدلوا على ذلك :

شَلّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمسلماً ‌ ‌ ‌ ‌ حلّت عليك عُقُوبَةُ المتعمد[4]

(١) شرح الجمل ١ / ٥٢٠ .

(٢) السابق ١ / ٥٦٢ .

(٣) المفصّل في علم العربية للزمخشري ص ٢٩٧ .

(٤) لعاتكة بنت زيد ، الأغاني ١٨ / ٦٣ .

فأدخلت (اللام) على مفعول (قتلت وقنّعت) وليسا من نواسخ الابتداء وهذا عندنا من القلّة بحيث لا يقاس عليه . على أنه قد يحتمل أن تكون (اللام) زائدة ويكون اسم (إنْ)مضمراً لأن مجيء اسم (إنْ)مضمراً بابه أن يجيء في ضرائر الشعر .

ومما يدلّ على ذلك أن (لام التأكيد) إنما بابها أن تدخل على المبتدأ أو ما هو المبتدأ في المعنى وهو الخبر ، وأما المفعول المحض فلا سبيل إلى دخول (اللام)عليه ، إلاّ أن تكون زائدة »[1] .

كما أنّ ابن عصفور قد يردّ الاستدلال بكلام العرب جامعًا بين الوصف بالقلّة والخروج على القياس .

كحديثه عن مذهب الكوفيين الذين أجازوا زيادة (أمسى وأصبح) في التعجب مستدلّين بكلام العرب : ما أصبح أبردها وأمسى أدفأها[2] .

قال ابن عصفور : « وهذا إذا ثبت هو من القلّة بحيث لا يقاس عليه ، وهو مع ذلك خارج عن القياس ؛ لأن القياس في اللفظ ألاّ يزاد »[3] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٤٤٦ – ٤٤٧ ، اللامات ص ١١٦ ، مغني اللبيب ١ / ٣٢ .

(٢) الأصول لابن السرّاج ١ / ١٠٦ ، ارتشاف الضرب ٣ / ١١٨٦ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٤٢٢ .

الفصل الثاني

القياس

المبحث الأول

مقدمة في القياس

مفهوم القياس وحجِّيَّته

القياس أداته العقل(1) ، وهو « أحد طرق الاستدلال غير المباشر ، وأقومها إنتاجًا »(2) .

وقد عرّفه الأنباري بأنه : «حمل فرع على أصلٍ بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع »(3) وذكر له أيضًا جملة أخرى من الحدود كلها متقاربة .

ونلحظ في هذا التعريف ذكر الأركان الأربعة للقياس التي يسوقها الفقهاء في تعريفهم له ، فها هو ذا الرازي في « محصوله » بعد أن ساق عدة تعاريف للقياس يرى أنَّ أسدَّها في تعريفه : «أنه حمل معلومٍ على معلومٍ في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما ، بأمر جامع بينهما :من إثبات حكمٍ أو صفة ، أو نفيه عنهما »(4) . وهذا دليل على تأثر النحاة بمباحث أصول الفقه .

والرازي يرى حجّيّة القياس في الشرع ، ويبين أنه قول الجمهور من علماء الصحابة والتابعين(5) .فهو إذًا من مثبتي القياس ، أما نفاته فهم النظّامية

---

(1) في أصول النحو ص ١٠٣ .

(2) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال ، حبنكة ص ٢٢٧ .

(3) لمع الأدلة ص ٩٣ .

(4) المحصول للرازي ٢ / ٩ .

(5) السابق ٢ / ٣٦ .

والظاهرية وبعض فرق الشيعة[1] . « فإنهم ينكرونه ولا يجيزون العمل به ، ولذلك وقعوا في مضايق عجيبة »[2] .

وكذلك النحاة في الغالب يرون حجّية القياس خلافًا لمن ينكره . فها هو ذا الأنباري يحاول التدليل على حجيته وأهميته ، وينص على أنّ « إنكار القياس في النحو لا يتحقّق ، لأنّ النحو كلّه قياس »[3] ونجده يعقد فصلاً « في الردّ على من أنكر القياس »[4] وآخر في « حل شُبَه تورد على القياس »[5] .

وقد فنّد كل هذه الشبه ليقرّر حجية هذا الدليل .

مراحل تطوّر القياس

مرّ القياس بثلاث مراحل كما ذكر الدكتور سعيد الزبيدي .

فالمرحلة الأولى : هي مرحلة النشأة ، حيث ورد لفظ القياس مقترنًا بعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي الذي « كان أول من بعج النحو ومدّ القياس والعلل وكان أشد تجريدًا للقياس »[6] .

ويقصد بالقياس هنا : القاعدة النحوية ومدى اطرادها في النصوص

(١) علم أصول الفقه ، خلاّف ص ٤٨ .

(٢) فيض نشر الانشراح ٢ / ٧٤٦ .

(٣) لمع الأدلة ص ٩٥ .

(٤) السابق ٩٥ – ١٠٠ .

(٥) السابق ١٠٠ – ١٠٥ .

(٦) طبقات فحول الشعراء لابن سلاّم ١ / ١٤ .

اللغوية ، وتقويم ما يشذّ من نصوص اللغة عنها .

أما الدكتور عبد العال مكرم فيقول : «إنّ هذه الأقيسة الفطرية أشارت إليها نصوص قديمة ، قبل أن يظهر ابن أبي إسحاق في حقل النحو العربي»[١] .

أما المرحلة الثانية فهي مرحلة المنهج ، حيث أصبح القياس أصلاً في الدرس النحوي ، فنجد الخليل يكثر منه ويتوسّع فيه ، وها هو ذا سيبويه نجد في كتابه أمثلة كثيرة للأقيسة المختلفة المتعدّدة . كل هذا يدل على أن القياس في هذه المرحلة أصبح أساساً من أسس الدراسة النحوية التي تبنى عليها القواعد ويوزن بها الكلام ، فهو يستعان به ضمن حدود اللغة ، بحيث لا يفرض جديداً على الأصول المستنبطة من الطبيعة اللغوية[٢] .

ثم تأتي المرحلة الثالثة : وهي مرحلة التنظير ، ويطلق الدكتور علي أبو المكارم على القياس في هذه المرحلة اسم القياس الشكلي ، حيث يحمل فرع على أصل لعلة جامعة بينهما[٣] ، سواءً أكان هذا الحمل لمسموع على مسموع ، أو مفترض على مسموع ، أو حكم نحوي على آخر .

وفي هذه المرحلة نجد أبا البركات الأنباري يؤلّف كتابًا في أصول النحو وقد تأثر فيه بالبحوث الفقهية ، وصار القياس ذا حدّ وشروط وأركان ،

---

(١) الحلقة المفقودة لعبد العال مكرم ص ١٠٥ .

(٢) القياس في النحو للزبيدي ص ١٩ .

(٣) أصول التفكير النحوي ، أبو المكارم ص ٢٧ .

وأصبح دارس النحو يحس ّ أنه يقرأ الفقه وأصوله منقولين نقلاً إلى النحو وأصوله ، ويرى الدكتور الزبيدي أن هذا منهج غريب عن اللغة[1] .

وعلى كلٍّ فالتأثر والتأثير قائمان بين العلوم المختلفة ؛ خاصة العلوم الإسلامية ، ولم تبدأ الدراسات النحوية في أصول النحو إلا بعد اكتمال أبحاث علم أصول الفقه ولا يخفى ما بينهما من التقارب من حيث طبيعة الأدلة وطرائق الاستدلال بها .

أركان القياس :

نعرض الآن لأركان القياس الأربعة .

أولاً : المقيس عليه

المقيس عليه عند النحاة هو النصوص اللغوية ، والقواعد النحوية التي وضعها النحاة بعد ملاحظة هذه النصوص[2] .

ويكون المقيس عليه أحد أمور ثلاثة: إما: أن يكون كثيراً مطرداً ، أو قليلاً لا يطّرد ، أو شاذاً .

أ) الكثير :

الأصل في المقيس عليه أن يكون كثيراً مطّرداً ، سواءً كان نصّاً أم قاعدة . فإذا كان نصّاً ورد من النصوص ما يتفق معه ، وإذا كان قاعدة لم يكن في

---

(١) القياس في النحو ص ١٨ – ١٩ .

(٢) أصول التفكير النحوي ص ٩٥ .

القواعد ما يناقضها »[1] .

ب) القليل :

يجيز النحاة القياس على القليل . يقول السيوطي : « ليس من شرط المقيس عليه الكثرة ، فقد يقاس على القليل لموافقته القياس »[2] .

وقد مثّل للقياس على القليل بالنسب إلى (شنوءة) التي يقبلها القياس ولم يأت فيها ما يناقضها «إذا قاس الإنسان على جميع ما جاء ، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً ، فلا غَرْو ولا ملام »[3] .

جـ) الشاذ :

الشاذ هو ما خالف القواعد النحوية والنصوص اللغوية ففارق « ما عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره »[4] .

والنحاة لا يجيزون القياس على الشاذ في الاختيار لأنّه لو فتح باب القياس على الشاذ لأدّى إلى اتساع دائرة الشذوذ في اللغة ؛ فيفضي ذلك لاضطراب القواعد ، واختلاط الأصول . يقول الأنباري : « لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلاً لكان ذلك يؤدّي إلى أن

(١) السابق ص ٩٥ .

(٢) الاقتراح ص ٦٢ .

(٣) الخصائص ١ / ١١٧ .

(٤) السابق ١ / ٩٨ .

تختلط الأصول بغيرها ، وأن نجعل ما ليس بأصلٍ أصلاً ، وذلك يفسد الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز »[1] .

والحكم السابق كما يشمل الشاذ في النقل يشمل كذلك الشاذ في القياس .

أما القياس على الضرورة فقد نقل ابن جني عن أبي علي قوله : « كما جاز أن نقيس منثورنا على منثورهم ، فكذلك يجوز لنا أن نقيس شعرنا على شعرهم ، فما أجازته الضرورة لهم أجازته لنا ، وما حظرته عليهم حظرته علينا »[2] .

إذًا فالنحاة يجيزون للشعراء من المولّدين والمحدثين القياس على بعض ما عدّه النحاة من ضرائر الشعر إن كان ورد بها السماع أَيْ : أنَّه يجوز استعمال الضرورة ، ولا يجوز القياس عليها[3] .

ثانيًا : المقيس :

تأتي أهمية المقيس في كونه ليس من الممكن الاعتماد على المسموع وحده ، لأنه غير محدود ، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محال . فلذلك كان لابد من القياس على ما يصح من النصوص اللغوية[4] .

وقد ذكر أبو المكارم أن المقيس له أنواع شتى عند النحاة ، لكنها تندرج

---

(١) الإنصاف للأنباري ٦٣ / ٣٧٣ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٢٤ .

(٣) رسالة الأدلة الإجمالية للطلحي ص ٣٣٦ .

(٤) أصول النحو العربي ، محمود نحلة ص ١٢٠ .

تحت قسمين رئيسيين ، إما نصوص تحمل على نصوص ٍ ، وإما أحكام تحمل على أحكام ، وسمّى الأول قياس النصوص ، والآخر قياس الظواهر[1] .

وقياس النصوص أمران :

أولهما : الصيغ والمفردات غير المنقولة ، فإنها تلحق بالصيغ والمفردات المنقولة ، وتعامل معاملة ما ألحق به ، وبذلك تصبح جزءًا من النشاط اللغوي .

ثانيهما : الاشتقاقات غير المسموعة ، فإنها تلحق بالاشتقاقات المسموعة ، وعلى هذا تبنى من المادة اللغوية المحفوظة اشتقاقات مختلفة ، ربما لم تسمع كلها أو بعضها .

وقد اختلفت مواقف النحاة في هذا النوع من القياس ، بحيث يمكن أن نجد فيها اتجاهين :

الأولمتطور يقبل هذا النوع من التصرف معلِّلاً له بأنه يثري اللغة ، وعلى رأس هذا الاتجاه الأخفش – أبو الحسن – .

والثاني : يرى ضرورة الاقتصار على المنقول بالفعل من الاشتقاقات ، وأنَّه ليس لنا أن نبني على ما نشاء ، بل نتوقّف عند البناء على المحفوظ المنقول الذي أقرّته اللغة واطّرد في أساليبها وتراكيبها ، وعلى رأس هذا الاتجاه الخليل ابن

(١) أصول التفكير النحوي ص ٨٥ .

أحمد وسيبويه ، وقد رجّح مذهبهما كل من الفارسي وابن جني[1] .

أما قياس الظواهر فيعرف في النحو بقياس الأحكام ، « وتقاس فيه الأحكام على الأحكام . فهو قياس على القواعد لا على النصوص . وأنواع هذا القياس كثيرة .ومردّ هذا التنوع إلى تحديد كل من المقيس والمقيس عليه على النحو الآتي :

أ – قياس المعروف المطّرد على المعروف المطّرد .

ب – قياس المجهول على المعروف .

جـ – قياس المعروف على المشكوك في ثبوته .

د – قياس المشكوك فيه على المشكوك فيه »[2] .

ثالثًا : الجامع :

يراد به العلاقة التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه وعلى ضوئها يأخذ المقيس حكم المقيس عليه .

والجامع بين طرفي القياس أحد ثلاثة : العلة ، والشبه ، والطرد .

١ – العلة :

وتكون العلة بين طرفي القياس بحيث يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل .

---

(١) أصول التفكير النحوي ٨٦ – ٨٨ .

(٢) السابق ص ٩٠ .

والعلة أنواعٌ ثلاثةٌ : العلة التعليمية ، والقياسية ، والجدلية النظرية . « فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلّم كلام العرب ، لأنَّا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا : قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ... فهذا وما أشبهه من نوع التعليم ، وبه ضبط كلام العرب .

فأما العلة القياسية فأن يقال – لمن قال نصبت زيدًا بـ(إنّ) ، في قوله :إنّ زيدًا قائم – : ولم وجب أن تنصب (إن) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبّه بالمفعول لفظًا ، والمرفوع بها مشبّه بالفاعل لفظًا ، فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله .

وأما العلة الجدليّة النظرية فكل ما يعتلّ به في باب (إنّ) بعد هذا . مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ ..ولأي شيء عدلتم بها إلى ما قُدِّم مفعوله على فاعله ؟ ... وهلاّ شبهتموها بما قُدِّم فاعله على مفعوله .وكل شيء اعتلّ به المسئول جوابًا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر »[١] .

وقياس العلة معمول به بالإجماع عند كافة العلماء[٢] .

---

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٤ – ٦٥ .

(٢) لمع الأدلة ص ١٠٥ .

٢ – الشبه :

الشبه معمول به عند أكثر العلماء[(١)] .

والمراد بقياس الشبه أن يوجد شبه بين المقيس والمقيس عليه غير العلّة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل .

وقد أوضح العلماء الفرق بين الشبه والعلة في أنه « إن كان الشبه ناتجًا عن كون الحكم يثبت في الطرفين لسبب واحد وفي درجة واحدة كان علّة . وإن لم يكن كذلك كان شبهًا »[(٢)] .

ويرى ابن جني أن هذا « مذهب مطرد في كلامهم ولغاتهم ، فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ، لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر مما أوجب له الحكم »[(٣)] .

٣ – الطرد :

اختلف في حجيته إلاّ أنه معتدٌّ به عند كثير من العلماء[(٤)] .

وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة[(٥)] .

---

(١) السابق ص ١٠٥ .

(٢) أصول التفكير النحوي ص ١١٠ .

(٣) المنصف لابن جني ١ / ١٩١ .

(٤) لمع الأدلة ص ١٠٥ .

(٥) السابق ص ١١٠ .

وأشارالدكتور تمّام إلى أنّ قياس الطرد تراعى فيه العلة ، لكنّها علة غير مناسبة وذلك كقول النحاة إن (ليس) مبينة لاطراد البناء في كل فعل غير متصرّف ، ومن هذا القبيل ما يسوقه النحاة أحيانًا من قولهم : «طردًا للباب على وتيرة واحدة » وهذه العلة غير مناسبة . والعلة المناسبة التي يمكن أن تساق في هذا المقام ، هي أنّ « الأصل في الأفعال البناء »[1] .

ومع أن الجامع بين طرفي القياس هو أحد الثلاثة التي سبق الحديث عنها ، إلا أن العلة هي أقوى هذه الجوامع وهي التي حازت قصب السبق في البحث النحوي ؛ فتحدث النحاة عن أنواعها ومسلكها وقوادحها حتى عدّها بعضهم الركن الثالث في القياس .

وقد بيّن السيوطي أن مدار المشهور من العلل على أربعة وعشرين نوعًا وهي : « علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة جواز ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة أولى »[2] .

أما مسالك العلة فهي الطرق التي يتوصل بها إلى معرفتها[3] .

---

(١) الأصول ، تمام حسان ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) الاقتراح ٧١ - ٧٢ .

(٣) علم أصول الفقه ، خلاّف ٦٦ .

وهي ثمانية مسالك :

١ – نص العربي عليها : كقول الأعرابي : إيش هذا ؟ اختلفت جهتا الكلام . فهذا التعليل بعلة الفرق .

٢ – إيماؤه إليها : كقول الأعرابي الذي سئل في قوله : « جاءته كتابي فاحتقرها » : أليس بصحيفة ؟

٣ – إجماع النحاة : كإجماعهم على أن الإعراب أصل في الأسماء والبناء أصل في الأفعال .

٤ – السبر والتقسيم : ويكون بحصر العلل واستبعاد ما لا يصلح منها حتى يبقى ما يصلح بسبب المناسبة .

٥ – المناسبة : وهي ملاءمة الوصف المختار للحكم .

٦ – طرد الحكم: هو أن يوجد الحكم مع وصفٍ ما باطراد ولا مناسبة بينهما .

٧ – الدوران : وهو توفّر شرطي الطرد والعكس في آن واحد بالنسبة لعلاقة العلة والحكم .

٨ – إلغاء الفارق : وهو تجاهل ما قد يكون من فارق بين الأصل والفرع بواسطة بيان عدم تأثيره في الحكم[١] .

(١) الأصول لتما م ٢٠٥ – ٢٠٦ .

أما قوادح العلة فهي التي تبطلها إذا سـُـلِّطت عليها ومنها :

١ – النقض : وهو ألا يطرد وجود الحكم بوجود العلة ، وذلك بوجود العلة دون الحكم .

٢ – تخلّف العكس : أن يوجد الحكم دون العلة .

٣ – عدم التأثير : وذلك بأن تكون العلة المعطاة غير مؤثرة في الحكم .

٤ – فساد الاعتبار : وهو تعارض الدليل والنص فيفسد اعتبار الدليل دليلاً .

٥ – فساد الوضع : أن يكون الدليل غير مناسب بحيث يصلح لضد الحكم أو نقيضه مثلاً .

٦ – القول بالموجب : وهو التسليم بالدليل مع بقاء النزاع كما هو .

ويعقّب تمّام على حديثه عن قوادح العلة بقوله : « وواضح أن كل ذلك يرتبط بالجدل في النحو أكثر مما يرتبط باستخراج القواعد »[١] .

رابعًا : الحكم :

« هو ثمرة القياس ونتيجته العملية ، وهو عند النحاة من أركان القياس ؛ لأن عملية إلحاق المقيس بالمقيس عليه لو لم يترتّب عليها إعطاء حكم الأصل للفرع لبطلت العملية القياسية بأسرها ، لأنه لا قياس بلا حكم »[٢] .

---

(١) السابق ٢٠٧ .

(٢) أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ص ٣٧٠ .

والحكم إمّا أن يكون ثبت استعماله عن العرب فلا خلاف في جواز القياس عليه ، أو أنه ثبت بالقياس والاستقراء وقد ذكر السيوطي أن ظاهر كلامهم إجازة القياس عليه[1] .

وقد أدرك النحاة أن إلحاق المقيس بالمقيس عليه قد لا يوجب له حكمه ، لأن صور الإلحاق تتعدّد ، فمن ثمّ تتعدّد بتعدّدها الأحكام .

لذلك جعلوه ستة أقسام :

١ - الواجب : كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ، ونصب المفعول .

٢ - الممنوع : كأضداد ذلك .

٣ - الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرطٍ ماضٍ .

٤ - القبيح :كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط مضارع .

٥ - خلاف الأولى : كتقديم الفاعل في نحو : ضرب غلامُه زيداً .

٦ - جائز على السواء : كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته ، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له[2] .

ويظهر من تقسيمات النحاة للحكم النحوي تأثرهم بتقسيمات الفقهاء للحكم الفقهي[3] .

---

(١) الاقتراح ٦٩ .

(٢) السابق ص ١٩ .

(٣) في أصول التفكير النحوي ص ١١٥ ، والقياس في النحو العربي للزبيدي ص ٣٤ .

المبحث الثاني

القياس عند ابن عصفور

ليس مراد ابن عصفور دائماً من ذكر القياس إجراء العملية القياسية ، بل قد يريد به القاعدة المستقرة على ضوء المسموع المطرد مثل قوله : « وأما القياس فإن هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص ، وإذا لحقها (ما) فارقها الاختصاص ، فينبغي ألا تعمل إلاّ (ليت) ، فإنها تبقى على اختصاصها »(١) .

وما سنتحدث عنه في هذا المبحث هو القياس الذي يحمل فيه المقيس على المقيس عليه لجامع بينهما .

والقياس بهذا المفهوم عند ابن عصفور يُعَدُّ دليلاً مُعتبراً ، فهو من أدلته النحوية التي ساقها كثيراً في شرحه على جمل الزجاجي ، فنجده تارة يستخدمه للاستدلال على قاعدة نحوية ، وتارة أخرى يردُّ به رأيًا نحويًا ، كما أنه قد ينقض قياسًا نحويًا بقياس آخر وهو في كل ذلك يعتدّ بهذا الدليل ما دام يسير على قواعد القياس ، ولو لم يكن هناك سماع يعضده .

فمن ذلك ما ذكره من الأوجه الجائزة في الوقف على (حيَّهل) و(أنا) فقد بيَّن أنَّ في الوقف عليهما ثلاثة أوجه : وهي الإسكان ، وإلحاق الهاء ، وإلحاق الألف . ثم قال « إن الوقف على (أنا) بالسكون لم يُسمع ، بل يجوز بالقياس »(٢) .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٤٤٢ .

(٢) السابق ٢ / ٤٤٩ .

ومن ذلك حديثه عن جمع ما كان على وزن (فَعَل) فذكر أنها تجمع على وزن (أفعال) ، ثم قال : « ويجوز الجمع على فِعَال وفُعُول بالقياس إلاّ أنه لم يُسمع »[1] .

فما دام الحكم النحوي يسير وفق قواعد القياس التي بيّنها النحاة فهو حكم مقبول ، وإن لم يكن هناك سماعٌ يؤيّده إذ لم يسمع كل شيءٍ عن العرب .

وقد ذكر ابن جني أنّ « ما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير »[2] .

فإن كان هناك سماعٌ يخالف القياس فابن عصفور يعمد إلى ردّ ذلك المسموع ، إن لم يكثر كثرة تجيز القياس عليها ، فقد ردّ على أهل الكوفة زعمَهم أن (أمسى) و(أصبح) تزادان كـ(كان) مستدلين بقول العرب : ما أصبح أبردَها وأمسى أدفأها . قال : « وهذا إذا ثبت هو من القلة بحيث لا يقاس عليه ، وهو مع ذلك خارج عن القياس ؛ لأن القياس في اللفظ ألا يزاد »[3] .

وليس معنى هذا أن ابن عصفور يقدِّم القياس على السماع ، بل القياس الذي يحتجُّ به هو ما استقرّ على المطرد من كلام العرب . فكلام العرب الثابت عنهم يعتبره دليلاً مقدّماً لذلك نجده يرد على المبرد زعمه أن المضاف إلى معرفة أدون ممّا أضيف إليه في التعريف ، حيث قاس ذلك على المضاف إلى المضمر بأنه

---

(١) السابق ٢ / ٥٣٧ .

(٢) الخصائص ١ / ٣٩٩ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٤٢٢ .

دونه في التعريف .وقد ردّ ابن عصفور فقال : «الذي يدل ّ على فساد مذهبه قوله :

... كخذروف الوليد المثقّب[1]

والمثقّب نعت للخذروف ، وقد تقدم أنّ النعت لابد أن يكون مساويًا للمنعوت أو أقل منه تعريفًا، فلو كان الأمر على ما ذهب إليه لم يجز ، لأن المثقّب على مذهبه هو نعت ٌ أعرف من خذروف ، وهو المنعوت.وقوله أيضًا :

تيس بباء أعفر انْ َ ءَ َ ْ له دُ ٌ تدلّت ْ ن شمَاريخ ثَهْـلَن[2]

فوصف المضاف إلى ما فيه الألف واللام بما فيه الألف واللام »[3] .

وهذا السماع يؤكّد أن ما أضيف إلى معرفة فهو بمنزلته في التعريف . بل إن ابن عصفور قد يستدل ّ على صحة القياس بالسماع الموافق له فيقول : «والدليل على أنّ (ليس) تجري مجرى الفعل التام كقوله :

... بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغدرِ[4]

فأدخل (ما) المصدرية على (ليس)وهي لا تدخل إلاّ على الفعل ، وفي هذا أدل ّ دليل على أنه ّا فعل »[5] . والمقصود هنا بالفعل التام : أي الفعل الذي الذي لا خلاف بينهم على فعليته ، بحيث تدخل عليه حروف المصادر . ولا يراد بذلك (التام) خلاف الناسخ (الناقص) .

---

(١) لامرئ القيس ، الديوان ص ٢٤ .

(٢) لامرئ القيس ، الديوان ص ١٤٦ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٢٠٧ .

(٤) لم يعرف قائله ، المغني ١ / ٣٣٦ .

(٥) شرح الجمل ٢ / ١٦١ .

فالقياس المعتبر عند ابن عصفور هو ما استقرّ بالسماع وليس القياس الخارج عن قواعد القياس التي بنيت على ضوء المسموع من كلام العرب . فقد نقل عن بعض النحاة[1] إجازتهم وقوع (من وما) فاعلين لـ(نِعْم وبِئْس)) واستدلوا على ذلك بالقياس ؛ لأن (من وما) في معنى ما فيه الألف واللام وهو (الذي والتي) ؛ وقد رفض ابن عصفور هذا القياس بل أوّل حتى السماع الذي استدلّوا به .وحجته في ذلك أنّ « القياس أن يكون فاعل (نعم وبئس) على حسب ما استقرّ فيهما بالسماع ما أمكن »[2] .

ونجده كذلك يردّ على الأخفش زعمه أنه يجوز في المضاف لـ(ياء المتكلِّم) الاجتزاء بالفتحة عن الألف . قال ابن عصفور : «وهذا خارجٌ عن القياس ، ألا ترى أن الذي قال يا غلامًا إنما آثر ألاّ يحذف ، فإذا حذف فقد تناقض ، مع أنّ الألف فيها من الخفة بحيث لا تحذف ، وإنما يكون ذلك في الكسرة والياء »[3] مع أنّ الأخفش استدلّ بقول الشاعر :

ولا بلَهْفَ ولا لَوَ انّي[4] ... بُراجِعٍ ما فاتَ مِنّي

---

(١) ذكر ابن عقيل أن هذا قول ابن خروف ونسبه إلى سيبويه : شرح ابن عقيل ٢ / ١٥٥ كما نُسِب نُسِب هذا القول لابن مالك . انظر : مغني اللبيب ٢ / ٥٠٣ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٦١٣ ، ٦١٤ .

(٣) شرح الجمل ٢ / ٩٨ .

(٤) أنشده الأخفش وابن الأعرابي ولم ينسب لقائل . انظر الخصائص ٣ / ١٣٧ ، وشرح قطر الندى الندى لابن هشام ص ٢٣٠ .

فقال الشاعر (بلهف) على الحكاية « ولو لم يكن على الحكاية لقال: بلهفَ .

فهو قد حكى قوله قبل هذا على أنه قال يا لهفَ، وإلاّ فما الذي حُكي »[1] .

وقد بين ابن عصفور أن القياس الذي ذكره يدفع ما استدل به الأخفش ، وعقّب على ذلك بقوله: «ولا يحفظ إلاّ في هذا خاصة مع أنه لا دليل فيه »[2] .

وإذا رأى ابن عصفور فساد القياس فإنه لا يتردّد في إبطاله ، كما ردّ على قطرب زعمه أنه يجوز الجزاء بـ(كيف) لما فيها من معنى الشرط ، لأنك إذا قلت: كيف يكن أكن ، فمعناه: على أي حال يكون أكون عليه . «وهذا باطلٌ ؛ لأنه يلزم أن يكون على جميع أحواله ، وهذا يستحيل إلاّ أن يقترن بالكلام قرينة تخلِّص الوصف الذي التزم إلى تساويه فيه ، مثل : كيفما يكن من قام أكن »[3] .فقد ردّ قياس قطرب (كيف) على (أدوات الشرط) لتضمنها معناها ، وبين أن ذلك يستحيل عقلاً ؛ لأن المساواة في كيفية كل شيء أمرٌ متعذِّرٌ ما لم توجد قرينة تقيِّدُ هذه الكيفية .

إذًا فلا تعارض بين السماع والقياس عند ابن عصفور ، فالسماع هو الأساس الذي تدور عليه أغلب أدلة النحو ، وله شروط إذا توافرت جاز أن تُبنى عليه قواعد النحو بقياس غير المنقول على المنقول ، ولا يخرم هذه القواعد

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٩٨ .

(٢) السابق ٢ / ٩٨ .

(٣) السابق ٢ / ٢٠٠ .

ورود السماع المخالف . فالقياس يبنى على ما كثر من السماع كثرةً تجيز القياس عليها ، حتى لو كان قليلاً ولم يوجد له مخالف .

درجات المسموع المقيس عليه عند ابن عصفور

المسموع عند العرب إما أن يكون مطرداً من الكلام مستمراً ، وإمّا أن يكون شاذًّا يفارق ما عليه بقية بابه ، والاطّراد هو : « موافقة ما ورد من مسموع لنظائره وإن لم يكثر استعماله ، أو شيوع استعماله وكثرة تداوله ، وإن لم يوافق أشباهه ، فإذا اجتمع الأمران في مسموع بلغ الغاية في القبول ، ويجوز استعماله والقياس عليه ...فإذا كان شائعًا في الاستعمال غير موافق لنظائره فلابدّ من اتباع السماع فيه ، لكنّه لا يتّخذ أصلاً يقاس عليه ... »[1] .

وابن عصفور يقيس على المطرد الكثير سالكًا في ذلك نهج المدرسة البصرية التي لا تُبْنى قواعدها إلاّ على ما كَثُر كثرة تجيز القياس عليها ، وقد أسلفنا أن هذا المسلك هو الأضبط لقواعد اللغة .

ولأهمية الكثرة في إجراء القياس يصرّح ابن عصفور بأن الحمل على الكثير أولى[2] .

أما إن كان المسموع قليلاً فلا يخلو من حالين : إما أن يكون جميع ما ورد ؛ ففي هذه الحالة يقيس ابن عصفور عليه كما في (شنوءة)[3] . فإن ورد له

(١) أصول النحو العربي ، محمود نحلة ص ١١٥ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٣٣٦ و٢ / ٢٢٤ .

(٣) السابق ٢ / ٣٢٥ .

مخالف فإنه لا يقيس عليه ، كما في حديثه عن جمع (طلحة) وأمثاله . فقد ذكر أن الكوفيين يجيزون جمعه بالواو والنون مع حذف التاء دون عوض ، قياساً على جمعهم له جمع تكسير ؛ « وإن أدى ذلك إلى حذف التاء من غير عوض ، نحو قوله :

وعقبةُ الأعقاب في الشهرِ الأصمّ[1]

جمع (عقبة) على (أعقاب) ، وهذا عندنا من القلة بحيث لا يقاس عليه »[2] .

وإذا كان وصف ابن عصفور للمسموع بالقلة كافياً لعدم القياس عليه ، فإنه أحياناً يبيّن السبب في عدم جواز القياس عليه ، كما ذكر أن العرب قد تضيف الموصوف إلى صفته ؛ «إلاّ أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه ؛ لأنّ فيه إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الصفة هي الموصوف في المعنى ... »[3] .

وكما يمنع ابن عصفور القياس على القليل ، فإنه كذلك يمنع القياس على الشاذ والنادر والضرورة .

فقد أوجب النصب للمعطوف على اسم (إنّ) وأخواتها إن عطف قبل الخبر ، ثم قال : « وكذلك سائر أخوات (إلاّ) في ما شذّ من ذلك فسُمِع فيه الرفع على الموضع ، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه »[4] .

---

(١) لم أجد له نسبة ، الخزانة ٨ / ١٠ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٤٩ .

(٣) السابق ١ / ٢٢٥ .

(٤) السابق ١ / ٤٥٨ .

وكذلك فعل مع النادر والضرورة فقد منع القياس عليهما ، كما في حديثه أن (اللام) لا تزاد في الخبر إلا في ضرورة شعر أو نادر كلام[1] .

أقسام القياس عند ابن عصفور باعتبار الجامع

ينقسم القياس باعتبار الجامع إلى قياس علة ، وشبه ، وطرد . وقد أشار الأنباري إلى مراتبها من حيث القوة في الاستدلال ، فيقول : « فأما قياس العلة فهو معمول به بالإجماع عند العلماء كافة . وأما قياس الشبه فهو معمول به عند أكثر العلماء . وأما قياس الطرد فهو معمول به عند كثير من العلماء »[2] .

وقد أورد ابن عصفور هذه الأقيسة الثلاثة في شرحه على جمل الزجاجي وأوردها للاستدلال بها .

أولاً : قياس العلة :

قياس العلة هو حمل فرع على أصل بالعلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل .إذًا فالعلة في هذا النوع من القياس هي الموجبة للحكم ، وعلى هذا يأخذ الفرع جميع أحكام الأصل لأن العلة لإيجاب الحكم .

وقد استعمل ابن عصفور هذا القياس كثيرًا وأوجب للفرع فيه حكم الأصل ، فقد منع حذف مفعول أو مفعولين لأخوات (أعلمت) اقتصارًا ، ولو لم يؤدّ ذلك إلى اللبس ، وذلك حملاً على (أعلمتُ) ؛ لأنها إنما تعدّت إلى

(١) شرح الجمل ١ / ٤٥٣ .

(٢) لمع الأدلة ص ١٠٥ .

ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها »[1] .

وهذه العلة أوجبت الحكم للفرع ، وهو أخوات (أعلمت) قياساً على الأصل (أعلمت) .

واستعمل ابن عصفور كذلك هذا النوع من القياس في الرد على أبي الحسن زعمه أن (دخلت) تتعدى إلى المفعول به إن كان ظرفًا مختصاً بلا واسطة . واستدل أبو الحسن على ذلك باطراد وصول (دخلت) إلى ما بعدها بنفسها ...وردّ ابن عصفور على ذلك بقياس النقيض على النقيض وهو من قياس العلة ، فذكر «أن دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعدٍّ فكذلك نقيضه ، لأن النقيض يجري كثيراً مجرى ما يناقضه »[2] . والمراد أنها نقيضتها في المعنى .

وقد ذكر الدكتور محمد سالم صالح أن « وجه الشبه في قياس الضد على الضد معنويّ دائماً »[3] وقياس النقيض معتبرٌ ، يقول ابن جني : « لما كان رضيت ضد سخطت عدّى رضيت بـ(على) حملاً للشيء على نقيضه كما يحمل على نظيره ... »[4] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٣٢٠ .

(٢) السابق ١ / ٣٣٥ .

(٣) أصول النحو ، دراسة في فكر الأنباري ص ٣٣١ .

(٤) الخصائص ٢ / ٣١١ .

وقد صرّح بذلك ابن عصفور فقال : « والنقيض قد يجري مجرى نقيضه كما يجري مجرى نظيره »[1] .

ومن حمل النظير على النظير ما ذكره في الأسماء الستة ، وأنها معربة بالحركات المقدرة على الحروف ، حملاً لها على نظائرها من الأسماء المفردة التي ختمت بحروف كالتي ختمت بها .وهو بهذا يردّ على من قال : إنها معربة بالتغيير والانقلاب ؛ لأنها « لو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لأدّى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات ، فلم يبق إلا أنها معربة بالحركات المقدرات في الحروف ، وهو الصحيح قياساً على نظائرها من الأسماء المفردة »[2] .

واستدلّ أيضاً بقياس العلة على عدم جواز تأكيد النكرة ، حيث قاس التأكيد على النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف ، ومن غير أن ينوى بالأول الطرح فلذلك وجب للتأكيد حكم النعت « كما أن النكرة لا تُنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء »[3] .

ومن قياس العلة أيضاً : حمله (الذي والتي واللاتي) على أسماء الإشارة في التصغير لعلة الإبهام في كلٍّ[4] .

ومن هذا القياس الذي يحمل فيه الفرع على الأصل : ما ذكره من عدم

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٢٧٦ .

(٢) السابق ١ / ١٢٢ .

(٣) السابق ١ / ٢٧٣ .

(٤) السابق ٢ / ٣١٣ .

جواز إضمار الجازم وإبقاء عمله قياسًا لعوامل الجزم على عوامل الجر التي لا يجوز إضمارها وإبقاء عملها ، فالأحرى أن لا يجوز في عوامل الجزم التي هي أضعف من عوامل الجر[1] .

ونلاحظ في كل ما سبق من أمثلة على قياس العلة أن ابن عصفور كان يحمل الفرع على الأصل ، والنظير على النظير ، والنقيض على النقيض ، فما موقفه من حمل الأصل على الفرع ؟

الظاهر أن ابن عصفور لا يرى الاستدلال بالقياس الذي يحمل فيه الأصل على الفرع ، ويصفه بالفساد والقلّة .

فها هو ذا يردّ على من زعم أن رافع المبتدأ هو شبهه بالفاعل ، فيقول : «فإذا جعلنا المبتدأ مرفوعًا لشبهه بالفاعل كان فيه حمل الأصل على الفرع ، وذلك قليل جدًا »[2] .

كما يردّ كذلك على الفرّاء زعمه أن تحريك الماضي بالفتح هو قياسٌ على التثنية ، فيقول : «وذلك فاسدٌ ؛ لأن فيه حملَ المفرد ، وهو أصل على التثنية ، وهي فرع »[3] .

(١) شرح الجمل ٢ / ٣٣٥ .

(٢) السابق ١ / ٣٦٣ .

(٣) السابق ٢ / ٣٤١ .

ثانياً : قياس الشبه

إن كان حمل الفرع على الأصل في قياس العلة بالعلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل ؛ فإن حمل الفرع على الأصل في قياس الشبه هو لضربٍ من الشبه غير العلة التي عُلِّق عليها الحكم في الأصل .

وقد بيّن ابن جني أنّ هذا النوع من القياس «مذهب مطردٌ في كلامهم ولغاتهم فاشٍ في محاوراتهم ومخاطباتهم أن يحملوا الشيء على حكم نظيره ، لقرب ما بينهما ، وإن لم يكن في أحدهما ما في الآخر ممّا أوجب له الحُكم »[1] .

ولابن مضاء رأيٌ مخالفٌ في حجيّة هذا النوع من القياس ، فهو يردّه ويطالب بإلغائه فيقول «العرب أمةٌ حكيمة ، فكيف تشبِّه شيئًا بشيءٍ ، وتحكم عليه بحكمه ، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع »[2] .

وبما أن قياس الشبه لا يقوم إلاّ على شبه المقيس بالمقيس عليه في وجه من الوجوه لم يأخذ الفرع كلّ ما للأصل من أحكام .

لذا نجد الأنباري يذكر أن الفروع تنحطُّ أبداً عن درجة الأصول في هذا النوع من القياس[3] .

---

(١) المنصف لابن جني ١ / ١٩١ .

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٣٤ .

(٣) الإنصاف للأنباري ٨ / ٥١ .

وذلك بخلاف الفرع في قياس العلة ، فإنه يأخذ كلّ ما في الأصل من أحكام .

وقد استعمل ابن عصفور هذا النوع من القياس كثيرًا في شرحه على جمل الزجاجي ، وبيّن أن «من كلام العرب إذا أشبه شيءٌ شيئًا عومل معاملته »[(١)] .

وهذا قريبٌ من قول سيبويه « فمن كلام العرب أن يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع »[(٢)] .

ومن أمثلة هذا النوع من القياس عند ابن عصفور قياسه (ليس) على (ليت)؛ لشبهها بها في الوزن ، « فكما أن (ليت لا تتصرّف فكذلك (ليس) »[(٣)] .

ومنه أيضًا استدلاله على عدم جواز حذف المرفوع بـ(كان وأخواتها) ؛ لأنه لما ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل ، « والفاعل لا يحذف فكذلك ما أشبهه »[(٤)] .

وكذلك استدلّ بقياس الشبه على عدم تصغير الأسماء المتوغلة في البناء ؛ لأنها أشبهت بقلة تمكنها الحرف ، والحرف لا يصغّر[(٥)] .

كما استدلّ بهذا النوع من القياس على إعراب المضارع ؛ حيث إنه لم يعرب إلاّ لشبهه بالاسم في أنه يقع موقعه ، ومبهم مثله ، وتدخل عليه (لام الابتداء) ،

---

(١) شرح الجمل ٢ / ١٩٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ٣٧٤ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٣٩١ .

(٤) السابق ١ / ٤٢٦ .

(٥) السابق ٢ / ٢٩٨ .

ويختص بالحال[1] لذلك أُعْرِب كما أعرب الاسم .

وبما أن الفرع ينحط عن رتبة الأصل فقد أشار ابن عصفور إلى أن «المشبّه لا يقوى قوة ما شبه به »[2] .لكن ابن عصفور يشترط في الشبه أن يكون قويًّا حتى يؤثر[3] . فإن ضعف الشبه ذهب التأثير . يقول : « واعلم أن اسم الفاعل إذا صغِّر لا يعمل ، لأن التصغير من خواص الأسماء ، فلما دخله خاصة من خواص الأسماء بَعُد شبهه الفعلَ فضعف عن العمل »[4] .

وفي حديثه عن بناء المنادى العلم والنكرة المُقْبَلِ عليها نقل عن بعضهم زعمه أنهما بنيا لوقوعهما موقع الضمير ، ولشبههما به في الإفراد والتعريف ؛ في حين لم يُبْنَ المطوّل ولا المضاف ؛ لأنهما قد نقص شبههما عن المضمر ؛ لأنَّ المضمر مفرد ، وهما ليسا كذلك .ولم تُبْنَ النكرة لأنها قد نقص شبهها عن المضمر لأنها نكرة والمضمر معرفة[5] .

أما إن عدم الشبه فإن الحكم يزول ، ففي حديثه عن فعل الأمر بينَّ أنه مبنيٌّ ؛ لأن أصل الفعل البناء « وإنما أعرب منه ما أشبه الاسم وهذا لم يشبهه فبقي على أصله من البناء »[6] .

---

(١) السابق ٢ / ٣٣٤ .

(٢) السابق ١ / ٣٤٢ ، ١ / ٣٧٥ .

(٣) السابق ١ / ٣٤٠ .

(٤) السابق ١ / ٥٦٥ .

(٥) السابق ٢ / ٨٤ ، ٨٥ .

(٦) السابق ٢ / ١٩٤ .

فعدم شبه الأمر للأسماء أزال عنه حكم الإعراب الذي إنما استحقَّه المضارع لشبهه الاسم .

ثالثًا : قياس الطرد .

في هذا النوع من القياس يوجد الحكم في طرفي القياس مع فقدان العلة المناسبة في أحدهما .

وقد رأى بعض العلماء حجيّة هذا النوع من القياس ؛ لأنهم رأوا أن اطراد وجود الحكم في الطرفين دليل كافٍ على الجمع بينهما. وقد استدلّ ابن عصفور بهذا النوع من القياس على كثيرٍ من المسائل التي أوردها في شرحه . وقد يردّ الاستدلال بهذا القياس ، كما نجده في حديثه عن ظروف المكان المختصة ؛ بيّن أن الفعل لا يتعدّى إليها إلاّ بواسطة ، بخلاف (ذهبت) مع الشام و(دخلت) مع كل ظرف مكان مختص . وقد زعم الأخفش أنّ (دخلت) متعدية إلى مفعول به ... والذي حمل على ذلك اطراد وصول (دخلت) إلى ما بعدها بنفسها ... وقد ردّ ابن عصفور استدلال الأخفش بقياس الطرد ؛ لأن دخلت نقيض خرجت ، وخرجت غير متعدٍ فكذلك نقيضه ؛ لأن النقيض يجري كثيرًا مجرى ما يناقضه »[1] .

فهو يردّ قياس الطرد بقياس العلة .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٣٣٥ .

ومن استدلال ابن عصفور بقياس الطرد ما ذكره في ضمير الفصل ، فقد نقل عن الكوفيين تسميتهم له بالعماد ؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة ، حيث يتبين أن الثاني ليس بتابعٍ للأول « فإن قيل : إنك إذا قلت : أنت القائم ، معلوم أن الثاني ليس بصفة للأول . فالجواب :إنه لمّا اضطر إليه في موضع من المواضع حُمِل سائر الباب عليه »[1] .

ومنه أيضًا ما ذكره في نون التوكيد ، وأنها تلزم في جواب القسم ؛ لأنها لو حذفت لالتبس خبر (إنّ) في مثل إنّ زيدًا ليقوم . « فإن قيل فإذا تقدّم لفظ القسم فكان ينبغي أن تحذف إذ لا لبس ، فالجواب :أنه لمّا وقع في بعض المواضع اللبس حمل سائر المواضع عليه »[2] .

فقياس الطرد هو دليل ابن عصفور على لزوم نون التوكيد في جواب القسم .

العلة عند ابن عصفور

ذكر ابن السرّاج أن اعتلالات النحويين على ضربين : ضربٌ منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمّى علة العلة مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا ... »[3] .

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٦٣ .

(٢) السابق ٢ / ٥٠٩ .

(٣) الأصول في النحو ١ / ٣٥ .

وقد استعمل ابن عصفور ضربي التعليل اللذين ذكرهما ابن السرّاج ، وهما العلل الأُول والعلل الثواني ، وكان أكثر استعماله للعلل الأُول ؛ حيث إنها هي التي تفسّر الظواهر اللغوية وتوضّحها ، وتجعلنا نتكلم كما تكلمت العرب . بخلاف العلل الثواني والثوالث ؛ التي لا تستخدم إلاّ لمعرفة حكمة العرب في كلامها .

وقد دعا ابن مضاء إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث ؛ لأنها لا تفيدنا ؛ إلاّ أنّ العرب أمةٌ حكيمةٌ بخلاف العلل الأُول التي تحصل لنا بمعرفتها المعرفة بالنطق بكلام العرب المُدْرك منّا بالنظر[1] .

وقد وصف الدكتور محمد عيد التعليل بالعلل الأُوَل بأنه تعليل وصفي يتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعية توصف بذكر خواصها . فالعرف اللغوي الاجتماعي هو أساس كل وصفٍ في اللغة ، في حين أن التعليل بالعلل (الثواني والثوالث) لا يمكن ربطه بمجتمع ولا تقييده بعرف ؛ لأنه يقوم على الصنعة ، ويعتمد على الذهن »[2] .

أولاً : العلل الثواني والثوالث عند ابن عصفور

علل ابن عصفور بهذا النوع من العلل ، إلاّ أنه كان مقلاًّ في ذلك .

فمن تعليلاته في هذا الشأن ما ذكره في علامات الإعراب ، وأن الأصل

---

(١) الرد على النحاة ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) أصول النحو العربي ، د. محمد عيد ص ١٧٢ .

فيها أن يكون الرفع بالضمة ، وإلاّ فبما يجانسها وهو الواو ، والنصب بالفتحة وإلاّ فبما يجانسها وهو الألف ، والخفض بالكسرة وإلاّ فبما يجانسها وهو الياء .

وافترض سؤالاً في إعراب المثنى ، ولم رفع بالألف والنون وليسا من جنس الضمة ؟ فبيّن أنه إنما رُفِع بالألف « لأن التثنية لو كانت مرفوعة بالواو نحو : جاءني الزيدَوْنِ لالبتست بجمع المنقوص في مثل مصطفَوْن ، فقلبت لذلك الواو في التثنية ألفًا حملاً على ياجَل لأن أصله يوجل »[1] .

كما أن من علله الثواني ما علّل به لنصب جمع المؤنث السالم بالكسرة وليست من جنس الفتحة ، وتعليله لخفض الأسماء التي لا تنصرف بالفتحة[2] .

وذكر ابن عصفور أن رفع الفاعل ونصب المفعول هو للتفرقة بينهما ، وهذا يصلح جوابًا لمن سأل عن سرّ رفع الفاعل ونصب المفعول ، فيكون حينئذٍ سؤالاً عن علّة العلة .إلاّ أن ابن عصفور لم يقف عند هذا الحد ، بل افترض سؤالاً عن العلة الثالثة ، وهو « فهلاّ كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب : أن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعولين أقلّها خمسة ، وهي : المفعول المطلق والمفعول معه وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول من أجله ... وأكثرها ثمانية ، وذلك إذا كان الفعل من باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ... ولا

---

(١) شرح الجمل ١ / ١٢٥ . والمقصود وليس المنقوص كما ذكر المحقّق .

(٢) السابق ١ / ١٢٦ .

يطلب من الفاعلين إلاّ واحدًا طلبت طلبًا للتخفيف ، ولم يرفع ولم يخفض لئلا يتوالى به الثقل . فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع أو الخفض ، فكان الرفع به أولى من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض نائيًا عنه ؛ لأن الضمة من الواو ... والواو من حروف مقدم الفم ... والكسرة من الياء ، والياء من وسط اللسان ، والفاعل أولى من حيث مرتبته أن يقدّم على المفعول فأُعطي الأول للأول مناسبة »[1] .

ومن ذلك حديثه عن (إنّ) وأخواتها . فقد ذكر عملها وهو نصب الاسم ورفع الخبر ثم افترض سؤالاً : « فلم كان المنصوب الاسم والمرفوع الخبر ، وهلاّ كان الأمر بالعكس ؟ فالجواب أنه لمّا وجب رَفع أحدهما تشبيهًا بالعمدة ، ونصب أحدهما تشبيهًا بالفضلة ، كان أشبههما بالعمدة الخبر ، لأنّ هذه الحروف إنما دخلت لتوكيد الخبر ، أو تمنّيه ، أو ترجّيه ، أو التشبيه به ، فصارت الأسماء كأنهّا غير مقصودة ، فلمّا رُفِع الخبر تشبيهًا بالعمدة نُصِب الاسم تشبيهًا بالفضلات »[2] .

ونلاحظ في هذه العلل الثواني والثوالث أنها علل جدليّة ، فهي تنطلق من الفرض وليس من الواقع ، وتهدف إلى تأييده عن طريق التدبير العقلي المنطقي[3] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ١٦٣ .

(٢) السابق ١ / ٤٣١ .

(٣) أصول التفكير النحوي ص ١٧٢ .

ثانيًا : العلل الأول عند ابن عصفور

إن كانت العلل الثواني والثوالث وردت بقلة عند ابن عصفور في شرحه على جمل الزجاجي ؛ فإن العلل الأُول كثرت كثرةً لا يخطئها الناظر ، حتى أنّه لا تكاد تمرّ مسألة نحوية أو ظاهرة لغوية إلاّ ويعلِّل لها ، كما أنه يعلِّل للقواعد النحوية التي يذكرها فيفسرّها أو يدعمها .

فحينما عرّف المفعول به بأنه كل فضلة انتصب بعد تمام الكلام يكون محلاًّ للفعل خاصة نحو ضرب زيدٌ عمرًا . علّل كون المفعول به فضلة فقال : « لأن الفضلة ممّا يستغنى عنها ، والعمدة مما لا يستغنى عنها »[1] .

إذًا فقد فسرّ كون المفعول به فضلة فذكر أن السبب في ذلك أنه يمكن الاستغناء عنه .

ومن ذلك أيضًا ما ذكره من عدم جواز اختصم زيدٌ واختصم عمروٌ ؛ « لأن اختصم لا يستقل بفاعل واحد »[2] .

وكذلك تعليله عدم اختصاص حروف العطف ؛ « لأنها تدخل على الأسماء والأفعال »[3] .

ومن ذلك ما ذكره من جواز تقديم المفعول به على عامله ، وحينئذٍ يجوز دخول اللام عليه ؛ « لأن العامل إذ ذاك يضعف عن عمله فيقوى باللام ، فإذا

---

(١) شرح الجمل ١ / ١٦٢ .

(٢) السابق ١ / ٢٦٤ .

(٣) السابق .

تقدم العامل على معموله كان في أقوى أحواله فلم يحتج إلى تقوية »[1] .

وكذلك تعليله خفض تمييز (كم) الخبرية «لأنها للتكثير أبداً ، والعرب أبداً إنما تكثِّر بالمائة والألف ... فلما كانت تكثِّر بالمائة والألف ، وتمييز المئة والألف مخفوض فلذلك كان تمييز الخبريَّة مخفوضاً »[2] .

فجميع تعليلاته السابقة الهدف منها تسويغ القاعدة وتقريرها عن طريق التفسير والتوضيح الوارد في قالب التعليل .

وقد ذكر أبو المكارم أن هذا النوع من التعليل لا يعدو أن يكون تفسيراً للواقع اللغوي فهو لا ينتج شيئًا جديداً يتناقض معه[3] .

وقد استعان ابن عصفور في تعليلاته بمعظم أنواع العلل التي استعملها سابقوه من النحاة ، والتي ذكر الدينوري : أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعاً . وقد ذكر الدكتور جلال شمس الدين أن ما فعله الدينوري بحصر العلل في هذا العدد فيه قدر كبيرٌ من التساهل ؛ لأن هذه التعليلات منها ما هو مطرد يتردد كثيراً في كتبهم ، ومنها ما هو قليلٌ لا يتردّد إلاّ نادراً في دراساتهم وبحوثهم ، لذا فوسائل التعليل لا يمكن حصرها[4] .

---

(1) شرح الجمل ١ / ٣١٤ .

(2) السابق ٢ / ٤٥ ، ٤٦ .

(3) أصول التفكير النحوي ص ١٧١ .

(4) التعليل اللغوي عند الكوفيين ، د. جلال الدين شمس ص ١٣٤ .

والحقيقة أن الدينوري لم يحصرها في هذا العدد بل ذكر أنها « واسعة الشُّعب ، إلاّ أن مدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعًا »[1] فهو لم يُرِد الحصر ، بل أراد المشهور منها .

ونعود لابن عصفور فنذكر هذا النوع من العلل التي كثر دورانها في كتابه .

١ - علة سماع :

يعتبر السماع علة للحكم النحوي المراد إثباته حين لا يوجد ما يُسَوِّغه غير وروده عن العرب .

وقد علّل ابن عصفور بهذه العلة كثيرًا في كتابه ، ودعّم به ما ارتضاه من آراء نحوية .

فمن التعليل بهذه العلة ردُّه على من زعم أنه لا يجوز القطع إلا بشرط تكرار الصفة ، فقد ذكر أنّ هذا القول فاسد معلِّلاً ذلك بالسماع ؛ « لأنه قد حكي من كلامهم : الحمدُ لله أهلَ الحمدِ ، والحمدُ لِله الحميدَ بنصب الحميد وأهل الحمد »[2] .

ومن ذلك أيضًا حديثه عن لعلّ وأنها مركّبة من اللام وعلّ وبيّن أن اللام لا تكون أصلاً بل زائدة ؛ بدليل سقوطها في لغة من قال عَلّ ، فثبت أنها زائدة »[3] .

---

(١) الاقتراح ص ٧١ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٢٠٩ .

(٣) السابق ١ / ٤٥٥ .

فعلّة الحكم بزيادتها هو سماع لعلّ في لغة ٍ عن العرب بدون اللام ، وفي ترخيم ما آخره ثلاث زوائد نحو: دَرَايا . ذكر أنه لا يحذف منه عند الترخيم غير الحرف الزائد الأخير ورد قول الكوفيين بحذف الزوائد الثلاث معلِّلاً ذلك بالسماع : « لأ العرب لا تحذف إلا حرفًا واحدًا »[1] .

ويرى الدكتور جلال شمس الدين أن السماع لا يعتبر علّة بل دليلاً . « فالسمع دليل على أن هذا الكلام يحدث بهذه الطريقة ، إذ إن السمع عمل سلبي لا دخل له في ما يحدث داخل الحدث الكلامي ، وعلى ذلك لا يعتبر السمع تعليلاً ، وإنما تسجيل ، ولذا اعتُبر دعامة المنهج الوصفي »[2] .

٢ – علة مشابهة :

وهي من العلل التي يحمل فيها المقيس على المقيس عليه بضرب من الشبه بينهما .

من ذلك ما ذكره من عدم جواز تثنية الأسماء المتوغلة في البناء « لأنها لما بنيت أشبهت الحروف في البناء ، والحروف لا تثنى فكذلك ما أشبهها »[3] . فنلاحظ أن المتشابهين أخذا حكمًا واحدًا وهو عدم جواز تثنيتهما .

ومنه أيضًا ما ذكره في المئة والألف وأن تمييزهما يكون مخفوضًا مفردًا ،

(١) السابق ٢ / ١٢٢ .

(٢) التعليل اللغوي عند الكوفيين ص ٥٥ .

(٣) شرح الجمل ١ / ١٤٠ .

وبين سبب كونه مخفوضًا نظرًا لشبه المئة والألف بعشرة في أنهما عقد ، كما أنها عقد[1] فيكون تمييزهما مخفوضًا كما أن تمييزها مخفوض .

ومنه أيضًا حديثه عن بناء العلم والنكرة المقبل عليها على الضمة . فيذكر أنهما بُنِيا على الضم لشبههما بـ(قبل وبعد) « ووجه الشبه بينهما أن (قبل وبعد) يبنيان في حال الإفراد ، ويعربان في حال الإضافة ، وكذلك المنادى يبنى في حال الإفراد ويعرب في حال الإضافة ، فلذلك بُني على ما بُنِي عليه (قبل وبعد) ، وهو الضم »[2] .

٣ – علة استغناء :

يقول سيبويه عن العرب إنهم « يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا »[3] .

ولأهمية الاستغناء عقد ابن جني له بابًا في خصائصه فقال : « باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء » ، وذكر له أمثلة عدة عن العرب فمن ذلك : استغناؤهم بلَمْحَة « عن مَلْمَحة ، وعليها كُسِّرت مَلامِح ، وبشِبْه عن مَشْبَه ، وعليه جاء مَشابِه »[4] .

---

(١) السابق ٢ / ٣٢ .

(٢) السابق ٢ / ٨٥ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٥ .

(٤) الخصائص ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

وقد استعمل ابن عصفور هذه العلة كثيرًا . ففي باب التثنية ذكر أن أجمع وجمعاء لا يثنيان ؛ لأنه استغني عن تثنيتهما بـ(كلا وكلتا)[1] . فقد استغنى هنا هنا عن الصيغة القياسية لوجود البديل الذي يقوم مقامها .

ومن ذلك أيضًا ما ذكره من دخول (ربّ) على ضمير النكرة في مثل: رُبَّه رجلاً ، وإبقاء الضمير مفردًا على كل حال ولو أُريد به التثنية أو الجمع نحو : رُبَّه رجلين ورُبَّه رجالاً . « لأن العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بـ(ترك) عن (ذَر ووَدَع) »[2] .

ومنه أيضًا ما ذكره في وزن (فَعَل) وأنه كان للآدميين وأُريد جمعه للكثير، فالقياس على (فِعَال) نحو: حِسَان . فكان قياس الجمع في «بَطَل » أن يكون على بِطَال ؛ لكنّه ذكر أنهم استغنوا عن ذلك بأبطال[3] .

٤ – علة استثقال :

« وهي أن يستثقلوا عبارة أو كلمة أو حرفًا أو حركة »[4] .

وهي من العلل التي تحقِّق الاقتصاد اللغوي ، فالعرب تؤثر الخفيف على الثقيل ، إذ الثقيل بعيد عن روح اللغة .

---

(١) شرح الجمل ١ / ١٤٠ ، ١ / ٢٦٩ .

(٢) السابق ١ / ٥١٤ .

(٣) السابق ٢ / ٥٤٥ .

(٤) مقدمة علل النحو لأبي الحسن الورّاق ص ٦٣ .

ومن أمثلة هذه العلة ما ذكره في (فَعِل) وأنها قد تخفّف فيقال : (فَعْل) مستشهداً بقول الشاعر :

ـهْدَ عادَ في زمان عاد ـا مَبَار كَ الجلاد [1]

يريد شَهِد . قال : « والتزم فيها التخفيف لثقل الكسرة في العين ، ولا يمكن أن تكون (فَعَل) في الأصل لأنّ (فَعَل) لا يخُفّف »[2] .

ومن ذلك ما ذكره في (هما وهم وهُنّ) ، وأن الاسم منها « إنما هو الهاء والواو المحذوفة من (هُما وهُم) ، والهاء والياء من (هُما وهُنّ) ... وإنما حذفتا لاستثقالهما »[3] .

ومن ذلك حديثه عن الجمع الذي ثالثه حرف الألف وبعده حرفان أو ثلاثة ، وقد بين أن هذا النوع من الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ؛ أنه يمنع من الصرف لعلة تقوم مقام علّتين ثمّ ذكر أنه « إن كان معرفًا بالألف واللام أو بالإضافة فإنه ينصرف في حال الرفع والخفض ، ويمتنع من الصرف في حال النصب مثل (جواري) وشبهه . وإنما صرف في حال الرفع والخفض لأنه كان في الأصل جواريُ ، فاستثقلت الضمة في الياء مع ثقل البناء ، فحذفت الياء رأساً لاجتماع الأثقال ، فلما حذفت الياء دخل التنوين لنقصان البناء ، وليكون عوضاً من المحذوف »[4] .

---

(١) لم أجد له نسبة ، الكتاب ٣ / ٢٥١ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٣٨٦ .

(٣) السابق ٢ / ١٨ .

(٤) السابق ٢ / ٢٢١ .

٥ – علة التخفيف :

تتلازم هذه العلة مع علة الثقل غالبًا في التعليل للحكم الواحد .

«فالبعد عن الثقل هو نفسه ميلٌ إلى التخفيف ، فهما وجهان لعملة واحدة »[(١)] . ومن المعروف عن العرب أنهم يميلون إلى اختيار الأخف ، إن لم يكن ذلك مخلاً بكلامهم .

ولا يخفى أن هذه العلة تحقّق الاقتصاد اللغوي عن طريق إيصال المعاني بأخف الكلمات .

ومن استعمال ابن عصفور لهذه العلة ما ذكره من أنّ حذف الخبر بعد المبتدأ الواقع بعد لولا هو للتخفيف[(٢)] .

ومن ذلك أيضًا ما ذكره من علّة بناء التأريخ على الليالي دون الأيّام ؛ « لأن عدد المؤنث أخف من عدد المذكّر ، لأن عدد المؤنث لا علامة فيه للتأنيث ، وعدد المذكر لابد فيه من علامة ، فلما كان عدد المؤنث أخفّ بُني التأريخ عليه »[(٣)] .

وفي همزة الوصل يقول ابن عصفور : إنها مكسورة في كل موضع على أصلها ، إلاّ في موضع يُعْدَل فيه عن الكسر إلى الفتح أو الضم لموجب ،

---

(١) أصول النحو عند ابن مالك ص ٢٣٢ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٣٥٨ .

(٣) السابق ٢ / ٧٧ .

فالموضع الذي تفتح فيه مع لام التعريف حُرِّكت فيه بالفتح طلبًا للتخفيف . كما قالوا : مِنَ الرجُلِ ، ففتحوا النون من (مِنْ) طلبًا للتخفيف »[1] .

وظاهرٌ ما فيها من التخفيف حين فُتِحت بعكس لو بقيت مكسورة ، والميل للتخفيف موجودٌ في طباع العرب ما لم يُخلَّ ذلك بكلامهم .

٦ – علة الفرق :

« وهي علة تتصل بقصد الإبانة ، إذ يعطي للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان ، توخيًا لدقة الدلالة »[2] .

وقد استعمل ابن عصفور هذه العلة لرفع ما يمكن أن يحدث من تشابه والتباس . فقد ذكر أن تنوين التنكير الذي يلحق الأسماء المبنية إنما جيء به «فرقًا بين معرفتها ونكرتها نحو : سيبويه وسيبويهٍ آخر ، وإيهِ وإيهٍ ، إذا استزدت من حديث معين ، كأنك قلت : حدِّث حديثك ، وإيهٍ ، إذا استزدت حديثًا مبهمًا كأنك قلت : حَدِّث حديثًا »[3] .

واستعمل هذه العلة كذلك لتعليل كتابة (مائة) بالألف وذكر أنّ ذلك للفرق بينها وبين مِنْهُ[4] .

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٣٣٣ .

(٢) مقدمة علل النحو لابن الورّاق ص ٦١ .

(٣) شرح الجمل ١ / ١٠٨ .

(٤) السابق ٢ / ٣٥٥ .

ومنه أيضًا ما ذكره من علة عدم الوقف على التنوين فيقال زيدُن . فـذكر أن علة ذلك هو « الفرق بين النون الداخلة بعد كمال الاسم ، وبين ما لم يدخل على الاسم كاملاً نحو عَنْشَنْ ، فلذلك أبدلوا هذه النون »[1] .

٧ – علة توكيد :

غالبًا ما تتمّ هذه العلة عن طريق الزيادة وتستخدم في تأكيد الأسلوب .

ومن تعليل ابن عصفور بهذه العلة ما ذكره في مثال الحـال المؤكـدة حيـث قال: قام زيدٌ قائمًا وذكر أنّ المستفاد من المثال أنّ (زيدٌ قائمٌ) ، وهـذا المعنـى يفهم دون ذكر الحال لكن بينّ أن المجيء بالحال كان لغرض التأكيد .

« ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾[2] ألا تـرى أنّ المعنـى : أرسلناك في حال أنك رسولٌ ومعلومٌ مـن قولـه تعـالى : أرسـلناك أنـه كـان رسولاً ، لكنّه أكّد بذكر الرسول »[3] .

وفي مَعْرِض حديثه عن حروف الجر ، ذكر أنّ حرف الجر قد يـدخل عـلى حرف الجر إذا كان لفظهما ومعناهما واحدًا ؛ وأنّ حرف الجر الثاني زائـدٌ يـؤتى به توكيدًا للأول[4] .

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٤٥١ .

(٢) النساء : ٧٩ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٣٣٣ .

(٤) السابق ١ / ٤٨٦ .

قال ابن جني : « وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به »[1] .

٨ – علة استطالة :

المراد بها علة طول الكلام التي تسوِّغ الحذف . وقد علّل ابن عصفور بهذه العلة لحذف حرف الجر الذي تتعدى به بعض الأفعال ، فقال : « ولا يجوز حذف حرف الجر من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلاّ مع (أنّ) و(أنْ) نحو عجبتُ أنك قائمٌ ، وعجبت أنْ قائمٌ زيدٌ ، وذلك لطول (أنّ) و(أنْ) بالصلة ، والطول يستدعي التخفيف »[2] .

وفي حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين وإلى ثلاثة ، ذكر أنه يجوز حذف المفعولين من باب (ظننت) ، والمفعولين الثاني والثالث من باب (أعلمت) ، وتنوب (أنَّ) واسمها وخبرها عن المحذوف ، فتقول ظننتُ أنّ زيدًا قائمٌ ، وأعلمت عمرًا أنّ أباه قائمٌ ، وإنما جاز ذلك لطول (أنّ) بالاسم والخبر »[3] . فعلة حذف المفعولين هو استطالة الكلام بـ(أنّ) واسمها وخبرها .

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ١ / ٢٨٣ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٣١٠ ، ٣١١ .

(٣) السابق ١ / ٣٢٤ .

٩ – علة التغليب :

بين ّ ابن هشام حقيقة التغليب قائلاً : « أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر »[(١)] .

وقد علّل ابن عصفور بهذه العلة في معرض توجيهه لقول العرب : سار خمسَ عشرةَ بين يومٍ وليلة . «فيتصوّر فيه وجهان : أحدهما :أن يريد أنّ الخمسَ عشرةَ فيها ليالٍ وأيّامٌ فيكون من باب التغليب »[(٢)] .

ويريد بذلك أن العدد المركّب بُنِي على التأنيث ، فوقعت علامة التأنيث في آخره ، ولو بُنِي على التذكير لوقعت في آخر الاسم الأوّل .

وقد ردّ ابن عصفور هذه العلة التي استدلّ بها الفرّاء على «أنّ (إلاّ) مركبة من إنّ ولا ، ثم خففت نون (إنّ) وأدغمت في (لا) ، وجعلت كالكلمة الواحدة ، وإذا نصبت ما بعدها غلّبت حكم (إنّ) والخبر محذوف ، وإذا رفعت غلّبت حكم (لا) فعطفت »[(٣)] .

وقد بينّ ابن عصفور فساد هذا القول بأنه لو كان الأمر كذلك لما جاز أن يقال قام إلاّ زيدٌ ، لأن هذا الموضع لا تصلح فيه (لا) ولا (إنَّ) . وكذلك فإن الخبر الذي ادّعى حذفه لم يظهر في موضع .

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٧٦٠ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٧٧ .

(٣) السابق ٢ / ٢٥٧ .

وللالتباس الذي قد يحصل بين علّة التغليب والاستغناء ردّ على من قال إن بناء التأريخ على الليالي من قبيل التغليب ، فقال : « وليس بناؤهم التأريخ على الليالي من قبيل تغليب المؤنث على المذكر ، لأن التغليب إنما هو أن يجتمع المذكّر والمؤنّث فيُغلّب أحدهما على الآخر ، وإنما هذا من باب الاستغناء بالمؤنث عن المذكّر »(١) .

١٠ - كثرة الاستعمال :

العرب تعنى بتغيير ما يكثر في الاستعمال فتحذف منه ما لا يؤدي حذفه إلى اللبس . وثمرة هذا الحذف هو التخفيف ، لذا نجد سيبويه يذكر عن العرب « أنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج »(٢) .

ومن تعليل ابن عصفور بهذه العلة ما ذكره في حذف حرف الجر دون العوض مع إبقاء عمله . قال : «فإن لم تعوّض لم يجز الخفض إلا في اسم الله تعالى ، فإنهم استجازوا ذلك فيه لكثرة استعماله في القسم ، فتقول اللهِ لأقومنّ »(٣) .ولارتباط علّة كثرة الاستعمال بالتخفيف نجده يعلّل انحصار الترخيم في النداء « فإن قيل : ولم لا يكون إلا في النداء ؟ فالجواب : أنه كثير الاستعمال وقد تقدّم ذلك ، فلما كثر استعماله خفّفوا اللفظ ؛ لأنّ ما دار على الألسنة جديرٌ بأن يخفّف »(٤) .

---

(١) شرح الجمل ٢ / ٧٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٦٣ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٥٤٣ .

(٤) السابق ٢ / ١١٣ .

وفي حديثه عن الوقف على الفعل المرفوع المختوم بالياء ذكر أنّ هذه اليـاء تثبت في الوقف إلاّ في الفواصل والقوافي «إلاّ (لا أدري) و(ما أدري)، فـإنّ كافة العرب حذفت منهما اليـاء في الوقـف في غـير القـوافي والفواصـل لكثـرة استعمالهما في الكلام »[1] .

١١ – علة أمن اللبس :

يحرص العرب على الإبانة والوضوح في كلامهم ، لذا تجدهم يتحاشون ما يؤدي إلى الخلط بين المعاني .

ففي باب التأكيد ذكر أنّ ضمير الرفع المتصل لا يؤكّد بـ(النفس والعين) إلا بعد تأكيده بضمير رفع منفصـل ، لأنـك « لـو لم تؤكـد إذا أردت التأكيـد بهما – بضمير الرفـع المنفصـل – لأدّى ذلـك إلى التبـاس في بعـض المواضـع ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيدٌ قُبِضَ نفسُه ، وهندٌ ذهبت نفسُها ، احتمـل أن يكـون (الـنفس) تأكيـدًا للضـمير في (قُبِضَ) وفي (ذهبـتْ) ، وأن يكون مرفوعًا بهما »[2] . بخلاف لو أكّدت بالضـمير المنفصـل فإنّـه سـيرتفع اللبس .

وفي باب الترخيم ذكر أنّ الصفة التي فيها تاء التأنيث لا ترخّم إلا على لغة من نوى أن يتركها على ما كانت عليه من حركة أو سكون . فتقول إذا رخّمت

(١) السابق ٢ / ٤٤٤ .

(٢) السابق ١ / ٢٧٤ .

ضاربًا بضارِبٍ . ولا يجوز أن تقولها بضارِبُ ، لئلا يلتبس بنداء النكرة المقبَلِ عليها »[1] .

إذًا فعلّة أمن اللبس معتبرة عند العرب ، إذ هدفهم في كلامهم الإفهام .

١٢ – علة الفرار من التقاء الساكنين :

« وهي علّة تسوّغ حذف أحد الساكنين ، أو تحريك أحدهما فرارًا من اجتماعهما »[2] . وهذه العلة داخلة في نطاق التخفيف ، فالتقاء الساكنين يورث الثقل الذي يقتضي التخفيف بهذا التغيير الذي سيطرأ على الكلمة إما بتحريك أحد الساكنين ، أو قلبه ، أو حذفه .

ومن الأمثلة على تعليل ابن عصفور بهذه العلة ما ذكره عن همزة الوصل التي يُتَوصّل بها إلى النطق بالساكن ، وقد ذكر أن أصلها التي يُتوَصّل بها إلى النطق بالساكنين وأنّ أصلها ساكنةً حين اجتُلِبَت ، « ثم كسرت لالتقائها مع الساكن بعدها فحرِّكت بالكسر على أصل التقاء الساكنين »[3] .

ومن ذلك ما ذكره عن فعل الأمر وأنه مبني على السكون دائمًا ، « إلاّ أن يكون مضاعفًا ، فإنه يحرّك لالتقاء الساكنين »[4] .

(١) السابق ٢ / ١١٦ .

(٢) أصول النحو : دراسة في فكر الأنباري ص ٣٦٧ .

(٣) شرح الجمل ٢ / ٣٣١ .

(٤) السابق ٢ / ٣٤٠ .

١٣ - علة دلالة :

هذه العلة أيضًا تسوّغ الحذف مع وجود مذكور يدل عليه ، وهذا من ضروب التخفيف التي تتسم به لغة العرب . فمنه ما ذكره ابن عصفور من أنّه لا يجوز حذف صلة الموصول إلا إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه نحو قول الشاعر :

ن اللّواتي والّتي واللّاتي   َ أني كَبِرَت لِداتي[١]

يريد من اللواتي يزعمن والتي زعمت فحذف ذلك لدلالة (زعمن) عليه »[٢] .

ومنه كذلك ما ذكره من جوازحذف مفعولي الفعل الذي يتعدّى لاثنين ، فتقول : « في جواب من قال أعطيتَ زيدًا درهمًا ؟ أعطيتُ . فحذفت المفعولين في الجواب لدلالة ما تقدّم عليه في السؤال »[٣] .

وقد يُعَبَّر عن هذه العلة بفهم المعنى ، وهو بمعنى دلالة الحال . فمن ذلك ما ذكره من رأي الفرّاء في أنه يجوز أن تقول إنّ زيدًا بك واثقًا ، على أن يكون (بك) خبرًا في اللفظ ، ويكون واثقًا منصوبًا على أنه حال مستدلاً على ذلك بقول الشاعر :

لا تَلْحَنِي فيها فإنّ بحبِّها   اك مصابَ لب ءٌ بلابلُه[٤]

(١) لم أجد له نسبة ، الخزانة ٦ / ١٤٥ .

(٢) شرح الجمل ١ / ١٨٩ .

(٣) السابق ١ / ٣١٦ .

(٤) لم أجد له نسبة ، الخزانة ٨ / ٤٥٦ .

فإنه رواه بنصب (مصابَ) فيكون (بحبِّها) خبرًا ، لـ(إنّ) في اللفظ ، وإن كان ناقصًا . ألا ترى أنك لو قلت : إنّ بحبّها أخاك ، لم يتم الكلام . وقد ردّ على ذلك ابن عصفور فقال : « لكنّه قد يتخرّج ذلك عندنا على أنْ يكون الخبر محذوفًا لفهم المعنى ، فكأنه قال : فإنّ أخاك كَلِفٌ بحبِّها ، ولكنّه حذف (كَلِفٌ) من غير أن ينيب منابه المجرور ؛ لأنه في باب الابتداء قد تقدّم أنه لا يجوز إنابة المجرور مناب المحذوف ، حتى يكون حرف الجر مناسبًا للمحذوف »[1] .

فقد استعمل ابن عصفور علة فهم المعنى التي هي دلالة الحال ليدلّ على أنّ الخبر محذوفٌ لدلالة قوله بعد : (مصاب القلب) بالإضافة إلى ما تقدّم في القصيدة ممّا يدلّ على أنه كَلِفٌ بها .

١٤ - علة تضمّن :

استعمل ابن عصفور هذه العلة كثيرًا ، فمن ذلك ما ذكره في علة تعدي (أنبأتُ) ؛ حيث ذكر أنها في الأصل لا تتعدى ، لكنّها لتضمّنها معنى ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين تعدّت تعديه[2] .

وبهذه العلة كذلك علّل بناء النيّف مع العقد فقال : « النيّف مبنيٌّ مع العقد لتضمنّه معنى الحرف ، فإذا قلت : خمسةَ عشرَ ـ فكأنك قلت : خمسةٌ

(١) شرح الجمل ١ / ٤٤٩ ، ٤٥٠ .

(٢) السابق ١ / ٣٣٠ .

وعشرةٌ ، فلما تضمّنت معنى الحرف بنيت ، إلاّ اثني عشر فإنّه معرب »[1] .

وهو يريد بالنيف : العدد الأول في المركب ، ويريد بالعقد العدد الثاني منه وهو عشرة .

ونلاحظ أن التضمّن يكون في المعنى ، حيث يأخذ المقيس حكم المقيس عليه ؛ لتضمّنه معناه .

١٥ - علة التنزيل :

استدلّ ابن عصفور بهذه العلة على جواز كون جملتي الشرط والجواب صلة للموصول ، ومع أنهما جملتان إلاّ أنهما تكتفيان بضمير واحد ؛ لأن الجملتين قد صارتا بمنزلة جملة واحدة ، بدليل أنّ كلّ واحدة منهما لا تفيد إلا باقترانها بالأخرى ، فاكتفي فيهما بضمير واحد كما يكتفى به في الجملة الواحدة »[2] .

وهو بهذا يردّ على قومٍ من النحاة زعموا أنه لا يجوز وصل الموصول عندهم بالشرط والجزاء ، لأن إحدى الجملتين عريت من ضمير عائد على الموصول .

وفي حديثه عن (أجمع) ذكر أنها يجوز أن تؤكّد ضمير الرفع المتصل دون تأكيده بضمير رفعٍ منفصل ، لأنك إذا قلت قُبِض أجمع ؛ عُلِم أن (أجمع)

(١) شرح الجمل ٢ / ٢٩ .

(٢) السابق ١ / ١٨٤ .

توكيد لا مرفوع بـ(قبض) فلم يحتج إلى أن يؤكد بالضمير المنفصل ، ثم قال : « وأما (كل) فلم تحتج معها إلى أن تؤكد بالضمير المنفصل ، لأن ولايتها للعامل ضعيفة ، ولأنها بمنزلة (أجمع) في العموم ، فلما كانت في معناها حُمِلت عليها »[1] .

١٦ – علة الاتساع :

الاتساع هو : الخروج عن حدود العلاقات المنطقية العادية التي هي قوام النحو[2] .

وقد استعمل ابن عصفور هذه العلة في بعض المواضع ، فمن ذلك ما ذكره في معمول الخبر ،وأنه يجوز تقديمه على الاسم ، إن كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، وعلّل ذلك بعلة الاتساع حيث إن العرب اتسعت فيهما[3] .

وبهذه العلة أيضًا علّل جواز تقديم خبر (إنّ) وأخواتها على اسمها إن كان ظرفًا ، حيث إن العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها ، ثم بيّن سبب هذا الاتساع بأن « كل كلامٍ لابد فيه من ظرف ملفوظٍ به أو مقدر ، ألا ترى أنك إذا قلت قام زيدٌ ، فلابدّ للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما ، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره ، والمجرورات

---

(١) شرح الجمل ١ / ٢٧٥ .

(٢) الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه ص ١٦١ .

(٣) شرح الجمل ١ / ٣٩٩ .

تشبه الظروف ، ألا ترى أنّ كلّ ظرف فهو في التقدير مجرور بـ(في) ، ولـذلك إذا أضمر عاد إلى أصله ، فتقول: يوم الجمعة صمت فيه . فعوملت لـذلك معاملة الظروف في الاتساع »[1] .

١٧ – علة توهّم :

التوهّم حالة نفسية تُلمّ بالشاعر أو الناثر في الخطاب أو الإبداع حين يستغرق في ما هو فيه ، وحينئذ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه ، فيتوهم أنه يستعمل تركيبًا ، ويكون قد استعمل غيره ، فيبني ما يليه من التركيب على ما توهّمه لا على ما استعمله »[2] .

وقد ذكر الدكتور محمد عبدو فلفل أنّ حديث النحاة عن التوهّم ليس وهمًا من أوهامهم ، بل هو دليل إدراكهم العفويّ والعميق للمقايسات الذهنيّة والعفويّة التي يقوم بها المتكلم لدى صياغة كلامه ، مما يؤكّد أنهم أدركوا عمليًّا ما يسمّى بقياس المتكلِّم الذي برز بوضوح عند المحدثين من علماء اللغة الغربيّين . كما بيّن أنّ التوهم من أسباب الشذوذ في اللغة ، لذا قلّ عندهم ما أجيز مما حملوه على التوهم ... فالتوهّم من دواعي الشذوذ في اللغة ، لهذا كان مما اعتمده النحاة في تعليل ما لم يطّرد[3] .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٤٤٧ .

(٢) أصول النحو العربي ، د. محمد خير الحلواني ١١٨ – ١١٩ .

(٣) الشاذ عند أعلام النحاة ، ص ٤٠ ، ٤١ .

ومن تعليل ابن عصفور بهذه العلة ما ذكره في باب تصغير الظروف وأن منها ما يتصرّف قليلاً ، وبيّن أنه لا يجوز تصغيرها إلاّ ضرورة حيث سُمِع ، وهي تصغّر كالأسماء ، إلاّ أنّ المؤنث منها تلحقه تاء تأنيث لئلا يتوهّم أنه مذكر «فلذلك قيل في تصغير قُدّام ووراء قُدَيديمة ووُرَيّئة ، إذ لو لم تلحق تاء التأنيث لتُوُهِّم أنهما مذكران »[1] .

ونتوقّف عند هذه العلة وإن كانت كل العلل التي ذكرناها في هذا المبحث ليست كل ما استعمله من العلل ، بل كتابه مليءٌ بعللٍ أُخرى كالمشاكلة ، والمناسبة ، والأصل ، والاتباع ، وتوالي الحذف ، والكراهية ، والحمل على اللفظ ، والحمل على المعنى ، والاطراد ، والنظير ، وعدم النظير ، والإشعار ، والمجاورة ، والعوض وغيرها .

(١) شرح الجمل ٢ / ٣١٢ .

الفصل الثالث

الإجماع واستصحاب الحال

المبحث الأول

الإجماع

أجمع جمهور الفقهاء على حجيَّة الإجماع واعتباره أصلاً من أصول الفقه، وهم يريدون به: اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمرٍ من الأمور[1].

أمّا الإجماع النحوي فالمراد به: إجماع نحاة البلدين: البصرة والكوفة[2].

والإجماع دليل من أدلة النحو في الاحتجاج لما يقرّرونه من أحكام نحوية، ومستندٌ يستندون إليه في ردّ آراء المعارضين والمخالفين[3].

وقد بيّن ابن جني أن هذا الإجماع لا يكون حجّةً إلا «إذا أعطاك خصمُك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمّا إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجّةً عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ. وإنما هو علمٌ منتزعٌ من استقراء هذه اللغة. من فرق له عن علةٍ صحيحة، وطريق نهجةٍ كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره»[4].

(١) إرشاد الفحول للشوكاني ١ / ٣٤٨.

(٢) الاقتراح ص ٥٥.

(٣) أصول النحو العربي، محمود نحلة ص ٨١.

(٤) الخصائص ١ / ١٩٠، ١٩١.

وابن جني يشير بهذا إلى أنه يجوز مخالفة الإجماع النحوي ، ولكن ذلك ليس على إطلاقه ، بل بشرط «أن يناهضه اتقانًا ، ويثابته عرفانًا ، ولا يخلد إلى سانح خاطره ، ولا إلى نزوة من نزوات تفكّره . فإذا هو حذا على هذا المثال ، وباشر بإنعام تصفّحه أحناء الحال ، أمضى الرأي في ما يريه الله منه ، غير معازٍ به ، ولا غاضٍ من السلف - رحمهم الله في شيءٍ منه »[1] .

وهو بهذا يُمهِّد لخروجه عن إجماع النحاة في حديثهم عن : هذا جحر ضبٍ خربٍ فقد بيّن أنه يسير فيه اللاحق تبعًا للسابق على أنه من أغلاط العرب ، ومن الشاذ الذي لا يحمل عليه . فقال : «وأما أنا فعندي أنّ في القرآن مثل هذا الموضع نَيِّفًا على ألف موضع . وذلك أنه على حذف المضاف لا غير . فإذا حملته على هذا الذي هو حشو الكلام من القرآن والشعر ساغ وسَلِس ، وشاع وقُبِل ... »[2] .

أما الخروج على إجماع المدرسة الواحدة فهو كثير ، تقول الدكتورة عفاف حسانين : « يطالعنا الأخفش أو المبرد - أو غيرهما - في بعض الآراء آخذًا بآراء الكوفة ، كما نجد الفرّاء نفسه خارجًا على آراء المدرسة التي هو إمامها ، وهذا الموقف في طبيعة الأمور معترفٌ به »[3] .

---

(١) الخصائص ١ / ١٩١ .

(٢) السابق ١ / ١٩٣ .

(٣) في أدلة النحو ، عفاف حسانين ص ٢٢١ .

والإجماع بصفته دليلاً نحويًا لا يقتصر على إجماع النحاة فقط ، بل يدخل فيه كذلك إجماع العرب ، وإجماع القرّاء ، وإجماع الرواة .

فأما إجماع العرب فهو اتفاقهم على النطق بشيءٍ من كلامهم(١) .

والسيوطي يرى حجيّة هذا النوع من الإجماع ، لكنّه يستبعد وقوعه فيقول : « ولكن أنّى لنا بالوقوف عليه »(٢) .ويضيف بأنّ من صوره : أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه(٣) .

أما إجماع القرّاء فهو اتفاقهم على القراءة ، وهذا النوع من الإجماع حجّة كذلك ، إذ «القراءة لا تخالف ، لأنّ القراءة السنة »(٤) .

وأما إجماع الرواة فهو أن يتفقوا على رواية معيّنة(٥) .

وحينئذٍ يكون إجماعهم حجّة .

والسيوطي يرى الإجماع دليلاً قائماً بذاته وإن بُني على السماع أو القياس مخالفًا بذلك الأنباري الذي يدرجه تحت القياس . لذا جعل أدلة النحو المعتبرة عنده ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال .

---

(١) أصول النحو عند السيوطي ص ٤٠٨ .

(٢) الاقتراح ص ٥٦ .

(٣) السابق .

(٤) الكتاب ١ / ١٤٨ .

(٥) أصول النحو عند السيوطي ص ٤١٣ .

وتؤيِّد الدكتورة عفاف حسانين رأي الأنباري فترى أنّ الإجماع ليس دليلاً قائماً برأسه إلى جانب السماع والقياس، ولكنه يساق كمقدمة لدليل قياسي إذ غالبًا ما يرتّب على الإجماع على حكم أو رأيٍ ما قياس غيره عليه »[1] .

وعلى هذا فإنه يدرج تحت القياس كما فعل الأنباري .

الإجماع عند ابن عصفور

يحتج ابن عصفور بالإجماع في كثير من المسائل ، فقد اتخذه دليلاً يدعّم به آراءه ، ويستند إليه في مناقشاته النحوية، فنجده يستدلّ به على تعدي (سمعت) إلى مفعول واحد ، فيذكر أنه إن كان ما بعدها ممّا يسمع «تعدّى إلى واحدٍ باتفاق نحو: سمعت كلامَ زيدٍ وسمعت قراءةَ بكرٍ »[2] . بخلاف لو كان ما بعدها ليس من قبيل المسموعات، فمن النحاة من جعلها مما يتعدّى إلى اثنين كـ(ظننت) ، ومنهم من جعلها متعدية لمفعول واحد فقط .

فهو هنا يقرِّر حكماً نحويًا مستندًا في ذلك على دليل الإجماع من النحاة .

وفي باب تعريف العدد ذكر أن من أقسام العدد : المفرد وهو العدد من واحد إلى عشرة، وتصوّر في تعريفه ثلاثة أوجه وهي: الثلاثةُ الرجالِ ، الثلاثةُ رجالٍ ، وثلاثةُ الرجال، ثم بينّ عدم جواز الوجه الثاني الذي تدخل فيه الألف واللام على الأول ثم يضاف إلى الثاني ، واستدلّ بالإجماع على ذلك

(١) في أدلة النحو ص ٢٢٦ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٣٠٨ .

فقال : « فلا يجوز بإجماع من أهل البصرة والكوفة . لأنه على غير طريق الإضافة ، وهو إضافة المعرفة إلى النكرة »[1] . أما الوجه الثالث : وهو أن تدخل الألف واللام على الثاني وتُعرِّف به الأول ، نحو قولك: ثلاثةُ الرجالِ « فهو جائز بإجماع من أهل البصرة والكوفة »[2] .

وفي نفس الباب أيضًا استدلّ بالإجماع على جواز تعريف العدد المعطوف ، حيث تدخل الألف واللام على الأول والثاني « فتقول : عندي الواحد والعشرون درهمًا ، وهو جائزٌ بإجماع من النحويين »[3] .

ومن استدلاله بإجماع النحاة ما ذكره من عدم جواز تقديم المفعول معه ، فقال : « وهذا المفعول معه لا يجوز تقديمه باتفاق ، لأن أصله العطف كما تقدّم والمعطوف لا يتقدّم صدر الكلام ، فلا تقول: وعمرًا قام زيدٌ . كما لا تقول: وعمروٌ قام زيد »[4] .

وكما استدلّ ابن عصفور بإجماع النحاة نجده كذلك يستدلّ بإجماع العرب . فمن ذلك ما ذكره في جمع التكسير ، وأنه يجوز في فعله التذكير والتأنيث مستدلاً بإجماع العرب ، فيقول : « فإن كان جمع تكسير فالعرب تخبر عنه إخبار المؤنث والمذكر فتقول : انكسرت الجذوع وانكسر الجذوع فتذكّر إن

---

(١) السابق ٢ / ٣٤ .

(٢) السابق ٢ / ٣٤ .

(٣) السابق ٢ / ٣٥ .

(٤) السابق ٢ / ٤٦٨ .

ذهبت به مذهب جمع ، وتؤنث إن ذهبت به مذهب جماعة »[1] .

وفي الحديث عن الفصل بين تمييز (كم) الخبرية و(كم) ذكر أنه لا يجوز الفصل بينهما بالظرف والمجرور إلا في ضرورة الشعر ، ثم نقل عن يونس زعمه أنه لا يجوز الفصل في الشعر إلا بشرط أن يكون الظرف والمجرور ناقصين ، وقد ردّ ابن عصفور على ذلك مستدلاً بإجماع العرب فقال : « وهذا باطل ؛ لأن العرب لا تفرّق بين الظرف التام والناقص في الفصل »[2] .

كما يستدلّ ابن عصفور بإجماع القرّاء ، ويعتدّ به ، ويستعمله في الردّ على السيرافي في حديثه عن جملة الاشتغال إذا كانت معطوفة على جملة صغرى ، فقد ذهب السيرافي إلى أنه لابدّ في الجملة من ضمير يعود على المبتدأ ، لأن الجملة الصغرى في موضع خبر المبتدأ ، فإذا عطفت عليها جملة الاشتغال كانت شريكتها في كونها خبراً للمبتدأ ، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه . ولأنها شريكتها احتج فيها إلى رابط ، لأن خبر المبتدأ إن كان جملة احتيج فيها لرابط ... قال ابن عصفور : « وهذا الذي ذهب إليه ليس بشيء ؛ لأنّ القرّاء قد أجمعوا على نصب السماء من قوله عزّ اسمه : ﴿ وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ

---

(1) شرح الجمل ٢ / ٤٠٤ .

(2) السابق ٢ / ٤٨ .

﴾[1] . مع أنه ليس في (رفعها) ضمير يعود على النجم والشـجر . فإجمـاعهم على النصب دليلٌ على بطلان قول من قال :إنّ النصب في هذا وأمثاله ضـعيف »[2] .

(١) الرحمن : ٧ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٣٧٤ .

المبحث الثاني

استصحاب الحال

يفسر ّ الشوكاني استصحاب الحال فيقول : « إن ما ثبت في الزمن الماضي فالأصل بقاؤه في الزمن المستقبل ، مأخوذ من المصاحبة ، وهو بقاء ذلك الأمر ما لم يوجد ما يغير ّ ه »[1] .

وهو من الأدلة المعتبرة في أصول الفقه ، لكنّه يعدّ من الأدلة الضعيفة ؛ إذ إنه آخر ما يلجأ إليه المجتهد .

ومفهومه في النحو امتداد لمفهومه في الفقه ، فهاهو ذا الأنباري يعر ّ فه بأنه : « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل ، كقولك في فعل الأمر :إنما كان مبنيًّا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها ، لشبه الاسم ، ولا دليل يدل على الشبه فكان باقيًا على الأصل في البناء »[2] . وهو عنده من الأدلة المعتبرة[3] إلاّ أنه مع ذلك يصر ّ ح بأن « استصحاب الحال من أضعف الأدلة ؛ ولهذا لا يجوز التمس ّ ك به ما وجد هناك دليل ، ألا ترى أنه لا يجوز التمس ّ ك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضم ّ ن معناه وكذلك لا يجوز التمس ّ ك في بناء الفعل مع

---

(١) إرشاد الفحول ٢ / ٩٧٤ .

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٦ .

(٣) لمع الأدلة ص ١٤١ .

وجود دليل الإعراب من مضارعته الاسم . وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو »[1] .

ويرى بعض الباحثين أن تضعيف النحاة لهذا الدليل ما هو إلاّ تأثرٌ بأصول الفقه ، إذ إن الفقهاء يرون الاستصحاب من أضعف الأدلة . وموقف النحاة من الاستصحاب ، ومن بعض الأدلة الأخرى ليست سوى انعكاسات لخلافات الأصوليين في مدى الأخذ بها[2] .

ولكن على الرغم من ضعف هذا الدليل ، إلاّ أنّ النحاة كثيراً ما يستدلّون به ، يقول السيوطي إنّ المسائل التي استدلّ فيها النحاة بالأصل كثيرة جداً لا تحصى »[3] .

والبصريّون – وحدهم – هم الذين اعتمدوا هذا الدليل ، واستدلوا به كما ذكرت الدكتورة عفاف حسانين ، فتقول : « من الملاحظ أن البصريين وحدهم هم الذين يعتمدون على استصحاب الحال في الاستدلال ، أما الكوفيون فلم يرد عنهم – في ما قرأت من أدلتهم – الاستدلال به على مسألة من المسائل »[4] .

ثم ذكرت قلّة الاعتماد عليه في الاستدلال قياساً بغيره من الأدلة ، إذ لم يُستدلّ به في مسائل الإنصاف التي يبلغ عددها مئة وإحدى وعشرين مسألة إلا

---

(١) لمع الأدلة ص ١٤٢ .

(٢) أصول النحو عند السيوطي ص ٤١٨ .

(٣) الاقتراح ص ١٠١ .

(٤) في أدلة النحو ص ٢٢٩ .

في سبعة مواضع فقط[1] .

والأصل في الاستصحاب يغاير الأصل في القياس ، إذ إنه المقيس عليه في عملية القياس ، والفرع هو المقيس ، والأصل في الاستصحاب : أصل الوضع أو القاعدة ، هو تجريد للصورة الأصلية للكلمات والجمل ، والفرع هو العدول عن تلك الصورة الأصلية[2] .

والمتمسّك باستصحاب الحال خارج عن عهدة المطالبة بدليل ، يقول الأنباري : «من تمسّك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل »[3] .

وفي ما يلي نتحدث عن موقف ابن عصفور من هذا الدليل واستعماله له .

استصحاب الحال عند ابن عصفور

يعدّ استصحاب الحال من الأدلة النحوية التي احتجّ بها ابن عصفور ، وساقها في كتابه مستدلاً به على ما يقرّر من أحكام نحوية .

فمن ذلك حديثه عن الوصف بالمصدر ، حيث بينّ أنه من قبيل ما هو في حكم المشتق وله في الوصف طريقان إمّا أن تريد المبالغة أو لا تريدها . فإن أردت المبالغة فعلى جعل الموصوف هو المصدر مجازًا ؛ لكثرة وقوعه منه نحو

---

(١) في أدلة النحو ص ٢٢٩ .

(٢) الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي ص ٣٨٠ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ١ / ٢٤٥ ، المسألة ٤٠ .

قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ ﴾[1] « فجعل الإنسان من العجل لكثرة وقوعه منه ، خلافًا لأهل الكوفة ، فإنهم يزعمون أنّ المصدر وقع موقع الصفة فيجعلون ضربًا وعدلاً واقعين موضع ضارب وعادل »[2] .

وقد ردّ عليهم ابن عصفور باستصحاب الحال فقال : « وذلك إخراج للمصدر عن أصله ، ومهما أمكن إبقاؤه على أصله كان أولى »[3] .

وفي حديثه عن تعدّي الفعل بواسطة ، ذكر أن ظرفي الزمان والمكان لا يصل الفعل إلى ضميرهما إلا بواسطة (في) واستدلّ على ذلك باستصحاب الحال فقال : « وذلك أنّ الأصل في الظروف كلها أن يصل الفعل إليها بواسطة (في)، لأن الفعل لا يطلبها إلاّ على معنى الوعاء ، وحرف الوعاء هو (في) والضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها »[4] .

ومن ذلك ما ذكره في الحال ، وأنه لا يجوز تقديمها على العامل إن كان معنى . وعلى هذا فلا يجوز مثل زيدٌ ضاحكًا في الدار ، لأنّ العامل في (ضاحكًا) ما في (الدار) من معنى الفعل ، فكأنك قلت زيدٌ ضاحكًا مستقرٌّ في الدار .وإنما لم يجز ذلك في الحال ؛ لأن الباب في المعنى ألاّ تعمل إلاّ في

---

(١) الأنبياء : ٣٧ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٢٠١ .

(٣) السابق .

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٣٩ .

المجرورات والظروف ، لأنّ الظروف ، مجرورات بنيّة (في) وأما الحال فليست كذلك[1] .

ومن الأحكام التي قرّرها بهذا الدليل ما ذكره في الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر بقي أنّ ما كان مبتدأ فهو اسم لها إلاّ « اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية وما التعجبيّة وأيمنُ اللهِ في القسم . وسبب ذلك أنّ هذه الأسماء لها صدر الكلام ، وجعلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عما استقرّ لها من الصدرية »[2] .

كما أنّ لابن عصفور اختيارات يدعّمها باستصحاب الحال فيتبيّن بذلك اعتداده بهذا الدليل وحجيّته عنده .

ففي حديثه عن (الفاء) العاطفة نقل الخلاف بين النحاة في معناها ، ثم اختار رأي البصريين الذي يقول إنها للترتيب في كل موضع ودعّم اختياره بدليل استصحاب الحال فقال : «والصحيح أنّ (الفاء) قد استقرّ لها الترتيب ، فمهما أمكن إبقاؤها على ما استقرّ لها كان أولى ، وقد أمكن ذلك بأن تجعل الترتيب بالنظر إلى الذكر ، وذلك أن قولهم : عفا موضع كذا ، فموضع كذا فموضع كذا ، قد لا تحضره أسماء الأماكن في حين الإخبار دفعة واحدة ، فهو في حين الإخبار يذكرها متتبّعًا ، فما سبق إلى ذكره أتى به أولاً ، وما تأخّر

(١) السابق ١ / ٣٤٢ .

(٢) السابق ١ / ٤٣٥ .

في ذكره أتى به بـ(الفاء) ، وتجعل (الفاء)منبئة عن هذا المعنى ؛ لأنها قد تقرّر فيها أنها تجعل الثاني بعد الأول بلا مهلة ، فمهما أمكن إبقاؤها على ذلك بوجهٍ ما كان أولى »[1] .

ومن اختياراته النحوية التي دعّمها بهذا الدليل : اختياره أن تكون (أنّ) ناسخة ، في مقولة ابن الزبير : (إنّ وصاحبها)، جوابًا على من قال له : لعن الله ناقة حملتني إليك . فاختار أن تكون (إنّ)ناسخةً وليست بمعنى (نعم) ، واستدلّ على ذلك باستصحاب الأصل ، فقال : « لأنه قتقرّر أنهّا تنصب الاسم وترفّع الخبر ، ولم يستقرّ فيها أن تكون بمعنى (نعم) »[2] .

وقد حذف اسمها وخبرها في مقولة ابن الزبير ، لفهم المعنى .

---

(١) شرح الجمل ١ / ٢٣٤ .

(٢) السابق ١ / ٤٥٢ .

الخاتمة

تعدُّ هذه الدراسة محاولة لإلقاء الضوء على منهج نحوي بارز من نحاة المدرسة الأندلسية ، وهو ابن عصفور وقد كان هدف الدراسة الكشف عن منهجه في استعمال الأدلة النحوية الإجمالية ، فتناولت أصول النحو عنده من خلال شرحه الكبير على جمل الزجاجي .

وسأذكر فيما يلي أهم النتائج التي توصّلت إليها من خلال هذه الدراسة .

- أن ابن عصفور متّبع لنحو المدرسة البصرية في غالب الآراء والقواعد النحوية ، وما ذلك إلا لأنه يسير على أصولهم النحوية ، التي من أهمها أن القياس لا يكون إلاّ على ما كثر كثرة توجب القياس عليها ، فإن لم يكثر لم يُقَس عليه إلاّ إذا لم يرد له مخالف .

- لابن عصفور مصطلحات دقيقة في نقد المادة المسموعة تدلّ على تفاوت درجة المسموع من خلال معيارين ، هما : الفصاحة والكثرة ، ثم إنّه لا يجيز القياس إلا على ما ثبتت فصاحته وكان كافيًا لأن تبنى عليه قاعدة .

- لا يُقرِّر ابن عصفور القواعد إلاّ على الأعم الأغلب من كلام العرب ، فما وافقه قُبِل ، وما خالفه عمد إلى نقده ، أو تخريجه على وجه يجوز القياس عليه .

- لابن عصفور منهج في التعامل مع الأدلة السماعية التي تخالف القواعد المبنية على ضوء المسموع من كلام العرب ، فهو إمّا أن يصفها بأوصاف تمنع

القياس عليها كالندرة والشذوذ والقلّة - إذا أعوزه تأويلها على وجه مقبول - وإمّا أن يؤوّلها على وجه يجيز القياس عليها ، أو يجمع بين وصفها بالندرة والشذوذ وبين التأويل ؛ وهو بذلك يبطل الاحتجاج بتلك الأدلة .

-يستشهد ابن عصفور بالحديث الشريف ، لكنه مقلٌّ في ذلك ، وهو يعامله كالأدلة السماعية الأخرى إن خالف القواعد المقرّرة سلفًا على الغالب من كلام العرب .

-يستدلّ ابن عصفور بشعر الطبقات الأربع التي ذكرها البغدادي . لذا تجد الشواهد عنده تعود لكل الطبقات من الزبّاء حتى أبي نواس ، فهو يميل مع رأي من يرى جواز الاستشهاد بشعر من يوثق به من شعراء الطبقة الرابعة .

أمّا من لا يوثق بفصاحته ، فإنه يرد الاستشهاد بشعره ، كما ردّ الاستشهاد بشعر زياد الأعجم ، حيث خالط الأعاجم بإصطخر من بلاد فارس ؛ ففسد لسانه كما يقول .

- منهج ابن عصفور فيما تعددت روايته ، إمّا أن يقوم بتوجيه الروايتين ويخُرِّج كلاً منهما على وجه مقيس ،وإمّاأنه يردّ الرواية التي جاءت بخلاف القياس ، ويؤوّلها خشية أن تكون صحيحة .

-يفاضل ابن عصفور بين اللغات ويرجّح اللغة التي تجيء بها يطرد في كلام العرب .

-يعتدّ ابن عصفور بالقياس ما دام يسير على قواعد القياس ، ولو لم يكن هناك سماع يعضده .

-إذا ورد سماع يخالف القياس فابن عصفور يعمد إلى ردّ ذلك المسموع ، إن لم يكثر كثرة تجيز القياس عليها .

- يستدل ابن عصفور بأنواع القياس الثلاثة باعتبار الجامع وهي : قياس العلة ، والشبه ، والطرد .

لا-يرى ابن عصفور الاستدلال بالقياس الذي يحْمَل فيه الأصل على الفرع ، بل يصفه بالفساد والقلة .

- يستعمل ابن عصفور العلل الثواني والثوالث بقلّة ، أما العلل الأول فقد كثر دورانها في شرحه .

- ليست كل تعليلات ابن عصفور هي لإثبات حكم الأصل للفرع ، بل كثيرًا ما يسوق العلل لتسويغ القاعدة وتقريرها عن طريق التفسير والتوضيح الوارد في قالب التعليل .

- يأتي إجماع النحاة في المرتبة التالية للسماع والقياس عند ابن عصفور ، فيحتج به على الكثير من المسائل ، كما يحتج بإجماع العرب وإجماع القرّاء .

- يعد الاستصحاب من الأدلة المعتبرة عند ابن عصفور ؛ فيثبت به القواعد ويعتمد عليه في اختياراته النحوية .

وختاماً أرجو أن تكون هذه الدراسة قد كشفت عن منهج ابن عصفور في استعمال الأدلة النحوية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الفهارس

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة		
﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾	١٨٤	٤٠
﴿ اللائي آلوا من نسائهم ﴾	٢٢٦	٤٢
﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾	٢٧١	٧٣
النساء		
﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ ﴾	١٦	٤٠
﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾	٧٩	١٣٥
﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ﴾	١٣٥	٤٦
المائدة		
﴿ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾	٦	٥٠
الأنعام		
﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾	١٥٤	٤١
الأعراف		
﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ ﴾	١٦٠	٤٠

الآية	رقمها	الصفحة
يوسف		
﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾	٢٠	٤٨
﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾	٣٥	٤٧
﴿ هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا ﴾	٦٥	٤٣
مريم		
﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ ﴾	٦٩	٤٢
طه		
﴿ وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴾	١٧	٦٩
الأنبياء		
﴿ خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖ ﴾	٣٧	١٥٨
الفرقان		
﴿ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾	٢٠	٤٥
الشعراء		
﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡبَحۡرَ ﴾	٦٣	٣٩

الآية	رقمها	الصفحة
الإنسان		
﴿ وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَٰلُهَا ﴾	١٤	٤٨
العلق		
﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ ﴾	١٥، ١٦	٧٢
الإخلاص		
﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴾	١، ٢	٤٣

فهرس الأحاديث النبوية

فهرس القوافي

القافية	الشاعر	الصفحة
سميني وتتقيني	المثقب العبدي	٦٣
ـلانِ	امرؤ القيس	٦٤
ـلانِ	–	٧٣
ـيِّ	–	١١٠

فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات[1]

(١) رتبت هذا الفهرس ترتيبًا ألفائيًا حسب الحرف الأول من نصف أو جزء البيت .

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المطبوعات .

١ - ابن جني النحوي ، د. فاضل صالح السامرائي - دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع .

٢ - أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - مكتبة السعادة - مصر - ١٩٦٣م - ط٤ - تح / محمد محيي الدين عبد الحميد .

٣ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيّان الأندلسي - تح / د . رجب عثمان محمد - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط١ - ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٤ - إرشاد الفحول : لمحمد علي الشوكاني - تح / سامي بن العربي الأثري - دار الفضيلة - ط١ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .

٥ - الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو ، د. أمان الله حتحات - نشره / دار الرفاعي للنشر ودار القلم العربي - ط١ - ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ .

٦ - الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي - تح / محمد عبد القادر الفاضلي - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ط١ - ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

٧ - إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني - تح / د. عبد المجيد دياب .
٨ - أصول التفكير النحوي ، د. علي أبو المكارم - دار غريب للطباعة والنشر - القاهرة .
٩ - الأصول : دراسة ايبستمولوجية لأصول التفكير اللغوي العربي ، د.تمّام حسان - دار الثقافة - الدار البيضاء - ط / ١٤١١هـ - ١٩٩١م .
١٠ - الأصول في النحو ، لأبي بكر ابن السّراج البغدادي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - ط٣ - تح / د. عبد الحسين الفتلي .
١١ - أصول النحو دراسة في فكر الأنباري ، د. محمد سالم صالح - دار السلام - ط١ - ١٤٢٧هـ .
١٢ - أصول النحو العربي ، لمحمد خير حلواني - الناشر / الأطلسي - ط٢ - ١٩٨٣م .
١٣ - أصول النحو العربي ، د. محمود أحمد نحلة - دار المعرفة الجامعية .
١٤ - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وعلم اللغة الحديث ، د. محمد عيد - عالم الكتب - ١٩٧٣م .
١٥ - أصول النحو عند ابن مالك ، لخالد سعد شعبان - مكتبة الآداب - ط١ - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

١٦ - أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق ، لعصام عيـد فهمـي أبو غربيّة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ٢٠٠٦م .
١٧ - الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنباري - تح / محمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤١١هـ .
١٨ - الأغاني ، لأبي الفرج الأصفهاني - دار الفكر للطباعة والنشر - لبنـان - تح / علي مهنا وسمير جابر .
١٩ - الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، لأبي البركـات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري - تح / سعيد الأفغاني - دار الفكر .
٢٠ - الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السـيوطي - تـح / محمـد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي - منشورات محمد علي بيضـون - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .
٢١ - أمالي ابن الشجري - تحقيق ودراسة / د. محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٢٢ - الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي -اعتنى به وعلّق عليه / محمد الفاضلي - دار الجيل - ط١ - ٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ .
٢٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين ، لأبي البركات عبد الرحمن الأنباري - المكتبة العصرية - صـيدا - بـيروت - ط١ - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

٢٤ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .
٢٥ -الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجّاجي - تح / د. مازن المبارك - دار النفائس .
٢٦ البحر الزّخّار ، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزّار - مؤسسة علوم القرآن - مكتبة العلوم والحكم - بيروت - المدينة - ١٤٠٩هـ - ط١ - تح / د. محفوظ الرحمن زين الله .
٢٧ -البحر المحيط ، لأبي حيّان الأندلسي - ط / دار الفكر - ط/ ثانية .
٢٨ - البرهان في علوم القرآن ، لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي- أبي عبد الله - دار المعرفة - بيروت - ١٣٩١هـ - تح / محمد أبو الفضل إبراهيم .
٢٩ - البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي - تحقيق ودراسة / د. عياد الثبيتي - دار الغرب الإسلامي .
٣٠ - تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس ، محمد بن عمّار درين - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
٣١ - تاريخ آداب العرب ، لمصطفى صادق الرافعي - دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان - ط٤ - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .

٣٢ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، لشمس الدين الذهبي - دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - ط١ - تح / د. عمر عبد السلام تدمري .

٣٣ - التعليل اللغوي عند الكوفيين ، د. جلال شمس الدين - نشره / مؤسسة الثقافة الإجتماعية .

٣٤ - تهذيب الكمال ، ليوسف بن الزكي عبد الرحمن أبي الحجّاج المزّي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - ط١ - تح / د. بشار عواد معروف .

٣٥ - تهذيب اللغة ، للأزهري - دار إحياء التراث العربي - بيروت - ٢٠٠١م - ط١ - تح / محمد عوض مرعب .

٣٦ - الجامع الصحيح المختصر ، لمحمد بن إسماعيل البخاري - دار ابن كثير - اليمامة - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - ط٣ - تح / د. مصطفى ديب البغا .

٣٧ الجُمَل في النحو ، صنّفه أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجّاجي ، حقّقه وقدّم له : د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ط٥ - ١٤١٧ - ١٩٩٦ م .

٣٨ - الحجة في علل القراءات السبع ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي - تح / علي النجدي ناصف و دعبد الحليم النجّار و د. عبد الفتاح شلبي - ط٣ - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م - مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة .

٣٩ - الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، د. عبد العال مكرم - مؤسسة

الرسالة – ط٢ – ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م .
٤٠ – الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ، لأبي محمد عبد الله ابن السيد البطليوسي – تح / سعيد عبد الكريم سعودي .
٤١ – خزانة الأدب وغاية الأرب ، لابن حجة الحموي – دار ومكتبة الهلال – بيروت – ١٩٨٧م – ط١ – تح / عصام شقيو .
٤٢ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي – تحقيق وشرح / عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي بالقاهرة .
٤٣ – الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني – تح / محمد علي النجار – دار الشؤون الثقافية العامة – ط٤ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٩٩م .
٤٤ – دراسات في اللغة والنحو ، د. أحمد سليمان ياقوت – دار المعرفة الجامعية – ٢٠٠٠م .
٤٥ – ديوان الأعشى ، شرح الدكتور / محمد محمد حسين – القاهرة – ١٩٥٠م .
٤٦ – ديوان امرئ القيس ، تح / أبو الفضل إبراهيم – ط٣ – دار المعارف – ١٩٦٩م .
٤٧ – ديوان الحماسة ، للتبريزي – دار القلم – بيروت .
٤٨ – ديوان الشماخ ، نشر / الشنقيطي – مطبعة السعادة ١٩٢٧م .
٤٩ – ديوان عدي بن زيد ، تح / محمد جبّار المعيبد – بغداد – ١٩٦٥م .

٥٠ – ديوان كثير عزة ، نشره / هنري بيس – الجزائر – ١٩٣٠م .
٥١ – الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي – تح / د. شوقي ضيف – دار المعارف .
٥٢ – سر صناعة الإعراب ، لابن جني – دار القلم – دمشق – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م – ط١ – تح / د. حسن هنداوي .
٥٣ – سنن البيهقي الكبرى ، لأحمد بن الحسين البيهقي – مكتبة دار الباز – مكة المكرمة – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م – تح / محمد عبد القادر عطا .
٥٤ – السنن الكبرى ، لأحمد بن شعيب النسائي – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١١هـ – ١٩٩١م – ط١ – تح / د. عبد الغفّار سليمان البغدادي وسيد كسروي حسن .
٥٥ – الشاذ عند أعلام النحاة تعليله تأويله والاستدلال به ورده ، د. محمد عبدو فلفل – مكتبة الرشد ناشرون – ط١ – ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م .
٥٦ – شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن أحمد الحنبلي – دار ابن كثير – دمشق – ١٤٠٦هـ – ط١ – تح / عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط .
٥٧ – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري – نشر / الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا – ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م – تح / عبد الغني الدقر .
٥٨ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – تح / محمد محيي الدين

عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
٥٩ - شرح التسهيل ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي - تح / محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٦٠ - شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، لابن عصفور الإشبيلي - تح / د. صاحب أبو جناح - عالم الكتب - ط١ - ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م .
٦١ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري - تح / محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
٦٢ - شرح الكافية الشافية ، لابن مالك - تح / عبد المنعم أحمد هريدي - دار مأمون للتراث - ط١ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٦٣ - شواذ ابن خالويه (مختصر شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع لابن خالويه) نشره / ج برجشتراسر - المطبعة الرحمانية بمصر - ١٩٣٤م .
٦٤ - الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تح / السيد أحمد صقر - طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة .
٦٥ - صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، لمحمد بن حبان البستي -

مؤسسة الرسالة – بيروت – ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م – ط٢ – تح / شعيب الأرناؤوط .

٦٦ – ضحى الإسلام ، لأحمد أمين – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ط١ – ٢٠٠٦م .

٦٧ – ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي – تح / السيد إبراهيم محمد – ط٢ – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٦٨ – الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناشر ، لمحمود شكري الألوسي – شرح / محمد بهجة الأثري البغدادي – دار الآفاق العربية – ١٤١٨هـ .

٦٩ – ضرورة الشعر ، لأبي سعيد السيرافي ، تح / د. رمضان عبد التواب – دار النهضة العربية للطباعة والنشر – بيروت – ١٤٠٥هـ .

٧٠ – ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، لعبد الرحمن حبنكة – دار القلم – دمشق – ط ٧ – ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م .

٧١ – طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلاّم الجمحي – دار المدني – جدة – تح / محمود محمد شاكر .

٧٢ – طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي – تح / محمد أبو الفضل إبراهيم – ط٢ – دار المعارف .

٧٣ – علل النحو ، لأبي الحسن الورّاق – تح / د. محمود جاسم الدرويش – مكتبة الرشد – الرياض – ط١ – ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

٧٤ – علم أصول الفقه ، لعبد الوهّاب خلاّف – دار الحديث – القاهرة –

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ .

٧٥ - في أدلة النحو ، د. عفاف حسانين - المكتبة الأكاديمية - ط / ١٩٩٦م .

٧٦ - في أصول النحو ، لسعيد الأفغاني - المكتب الإسلامي .

٧٧ - فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، لمحمد ابن الطيب الفاسي - تحقيق وشرح / أ.دمحمود يوسف فجّال - دار البحوث الإسلامية للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - ط٢ - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

٧٨ - القياس في اللغة العربية ، د. محمد حسن عبد العزيز - دار الفكر العربي - ط١ - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

٧٩ - القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، د. سعيد جاسم الزبيدي - دار الشروق - ط١ - ١٩٩٧م .

٨٠ - كتاب سيبويه ، لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه - دار الجيل - بيروت - ط١ - تح / عبد السلام هارون .

٨١ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى ابن عبد الله القسطنطيني - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٨٢ - اللامات ، لأبي القاسم الزجّاجي - دار الفكر - دمشق - ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - ط٢ - تح / مازن المبارك .

٨٣ - لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي - دار صادر -

بيروت – ط١ .
٨٤ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني – تح / علي النجدي ناصف ود عبد الحليم النجّار ود. عبد الفتاح شلبي – القاهرة – ١٣٨٦هـ .
٨٥ – المحصول في علم أصول الفقه ، لفخر الدين الرازي – تح / د. طه جابر العلواني – من مطبوعات / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – ط١ – ١٤٠٠هـ .
٨٦ – المحكم والمحيط الأعظم ، لابن سيده – دار الكتب العلمية – بيروت – ٢٠٠٠م – ط١ – تح / عبد الحميد هنداوي .
٨٧ – المدارس النحوية ، لشوقي ضيف – ط٨ – دار المعارف .
٨٨ – مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي – ط٢ – شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
٨٩ – المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي – شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشيه / محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم – دار الجيل – بيروت .
٩٠ – معاني القرآن ، لأبي زكريّا الفراء – اعتنى به / فاتن محمد خليل اللبّون – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤٢٤هـ –

٢٠٠٣م .
٩١ - المعجم الأوسط ، لأبي القاسم الطبراني - دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥هـ - تح / طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني .
٩٢ - المعجم الوسيط ، لإبراهيم مصطفى وأحمد الزيّات وحامد عبد القادر ومحمد النجّار - دار الدعوة - تح / مجمع اللغة العربية .
٩٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري - تح / محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - ١٤٢٥هـ .
٩٤ - المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم الزمخشري - دار الجيل - بيروت .
٩٥ المفضليات ، للمفضّل الضبيّ - بيروت - تح / أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون .
٩٦ - المقتضب ، لأبي العبّاس المبرّد - عالم الكتب - بيروت - تح / محمد عبد الخالق عظيمة .
٩٧ - الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي - تح / د. فخر الدين قباوة - منشورات / دار الآفاق الجديدة - بيروت .
٩٨ - المنصف ، شرح أبي الفتح ابن جني لكتاب التصريف للمازني - تح / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - نشره / شركة مكتبة ومطبعة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - ط١ - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م .
٩٩ - موطأ الإمام مالك ، لمالك بن أنس - دار إحياء التراث العربي بمصر - تح / محمد فؤاد عبد الباقي .
١٠٠ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي - راجعه وعلّق عليه / سعيدمحمد اللحّام - عالم الكتب - ط١ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
١٠١ - النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري - دار الفكر .
١٠٢ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، لأحمد بن محمد المقريّ - دار صادر - بيروت - ١٣٨٨هـ - تح / د. إحسان عباس .
١٠٣ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي - تح / أحمد شمس الدين - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط١ - ١٤١٨هـ .
١٠٤ - الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين الصفدي - دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م - تح / أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى .
١٠٥ -وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العبّاس ابن خلكان - دار الثقافة - لبنان - تح / إحسان عباس .

ثانيًا : الدوريات .

مجلة المورد - مجلة تراثية فصلية تصدرها / وزارة الثقافة والإعلام - دائرة الشؤون الثقافية والنشر - بغداد - الجمهورية العراقية .

ثالثًا : الرسائل الجامعية .

١ - اختيارات ابن عصفور النحوية في كتابه شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)جمعًا ودراسة ، أعدها / عزة محمد سعد زلط - إشراف / ا.د. صلاح عبد العزيز علي السيد - رسالة دكتوراه - ١٤١٨هـ .

٢ - الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي ، بحث دكتوراه أعده / عبد الرحمن الطلحي - إشراف / د.عيّاد الثبيتي - ١٤٣٣هـ .

٣- الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية ، بحث دكتوراه من إعداد / عبد العزيز الحدّاد - إشراف / أ.د. عبد العظيم هلال - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة